هموم عراقية

تأليف وكتابة : د. سعدي الابراهيم

2025

This Copyright and Printing Rights Agreement is entered into as of (كانون الاول, السبت, 2025) by and between the Sumerian Scriptum Synthesis Publisher (SSSP) and (الدكتور سعدي الابراهيم), located at Diyala, 32001, Iraq.

1. Copyright Ownership:

1.1 The publisher house acknowledges and agrees that all copyright and other intellectual property rights in and to the work(s) described in this Agreement are and shall remain the sole and exclusive property of the publisher house, unless otherwise agreed upon in writing.

1.2 The publisher house shall have the right to use the work solely for the purposes set forth in this agreement and shall not have any right to reproduce, distribute, or otherwise exploit the work without the prior written consent of the author, except as expressly provided herein.

1.3 Regarding the International Standard Book Number (ISBN), the publisher house obtains it from the Iraqi Publishers Union, which has become the official ISBN agency in Iraq. The ISBN issued by this agency includes 9922 as a key component.

1.4 The publisher house will assign a Digital Object Identifier (DOI) associated with the publisher's prefix (https://doi.org/10.62909/xxxxx) to each version and publish the complete book, including all pages, on the publisher's website.

1.5 For the translated version, the author must obtain permission from the original publisher first and then submit it to us officially.

2. Printing Rights:

2.1 The publisher house hereby grants to the printer the non-exclusive right and license to print and reproduce the work in accordance with the specifications provided by the publisher house.

2.2 The printer agrees to print the work in accordance with industry standards and specifications provided by the publisher house and to deliver the printed copies to the publisher within the agreed-upon timeframe.

3. Payment:

3.1 The publisher house agrees to pay the printer the agreed-upon fees for printing services rendered under this agreement, as set forth in Exhibit A attached hereto.

3.2 Payment shall be made within 30 days of the invoice date.

4. Term and Termination:

4.1 This Agreement shall commence on the effective date set forth above and shall continue until the completion of the printing services, unless earlier terminated in accordance with this Agreement.

4.2 Either party may terminate this agreement upon written notice to the other party if the other party materially breaches any provision of this agreement and fails to cure such breach within 30 days after receiving written notice thereof.

5. Miscellaneous:

5.1 This Agreement constitutes the entire agreement between the parties with respect to the subject matter hereof and supersedes all prior and contemporaneous agreements and understandings, whether written or oral, relating to such subject matter.

5.2 This agreement shall be governed by and construed in accordance with the laws of Iraqi jurisdiction, without giving effect to any choice of law or conflict of law provisions.

IN WITNESS WHEREOF, the parties hereto have executed this Agreement as of the date first above written.

The Sumerian Scriptum Synthesis Publisher (SSSP)

الدكتور سعدي الابراهيم

هموم عراقيـة

تأليف

الدكتور سعدي الابراهيم

التصحيح اللغوي

استاذ اللغة العربية والنحو

هند عبد الكريم بلال الجبوري

الإهداء

الى بغداد ... .

الفهرست

الموضوع .....

1- ازمة المظاهرات في العراق 2019.....

2- ازمة النخب المثقفة في عصر الانترنيت .....

3- اسرائيل واليات التطبيع مع العراق .....

4- اطراف المدن العراقية .....

5- الاختلاف في فهم وتطبيق الديمقراطية .....

6- الاستاذ الجامعي والعمل السياسي .....

7- الاستراتيجية العراقية .....

8- الإشارات النفسية والسياسية في شخصية مصطفى الكاظمي .....

9- الانتخابات العراقية والوعي الشعبي .....

10- البرغماتية في السياسة العراقية .....

11- البطالة المقنعة تقود الى البطالة الحقيقية .....

12- البعد السياسي لشارع المتنبي .....

13- التجنيد الالزامي واستقرار العراق.....

14- العراق والتسويق السياسي.....

15- العراق والتطرف في الحرية.....

16- المظاهرات : جيل جديد ينبغي احترامه.....

17- التظاهرات والعمل السياسي في العراق.....

18- التعليم الالكتروني.....

19- التعليم والهوية الوطنية العراقية.....

20- التنمر في وسائل التواصل الاجتماعي العراقية.....

21- الثلاثة الكبار : تقييم اداء.....

22- الجامعة والتنمية المستدامة.....
23- الحاكم والبيئة المحيطة.....
24- الحسد الاداري.....
25- الحكومة الالكترونية ومكافحة الفساد في العراق.....
26- الحكومة المغلوب على امرها.....
27- الدور السياسي لكربلاء المقدسة بعد عام 2003.....
28- بناء الدولة المدنية في العراق بعد 2003 (المعوقات والحلول).....
29- الديمقراطية العراقية والانترنيت.....
30- الذوق العام في العراق.....
31- الربيع العربي (ما له وما عليه).....
32- الزواج المختلط : سلسلة تربط وحدة العراق.....
33- السياسة الكويتية تجاه العراق بعد عام 2003.....
34- الشعر الشعبي في العراق بعد عام 2003.....
35- الطبقة العاملة في العراق.....
36- العادات والتقاليد السياسية في العراق.....
37- العام الدراسي الجديد.....
38- العبادي وفن ادارة ازمة المظاهرات.....
39- العراق والاستفادة من تجربة اقليم كردستان التنموية.....
40- العراق والتنشئة الاجتماعية – السياسية.....
41- العراق والحاجة الى استراتيجية وطنية لمواجهة الازمات.....
42- العراق والحاجة الى قانون لتنظيم المهن والحرف.....
43- جدوى تشكيل مجلس الاتحاد العراقي.....
44- العراق والحاجة الى مجلس للأعمار والتنمية.....

45- العراق والحملات الانتخابية.....
46- العراق و الحيلة السياسية.....
47- العراق والدولة الواثقة من نفسها.....
48- العراق والعالم الافتراضي.....
49- العراق والعقيدة العسكرية.....
50- العراق وظاهرة التطرف .....
51- تشكيل الكتل السياسية في العراق.....
52- العراق والمسؤولية السياسة .....
53- العراق وحلم دولة المواطنة .....
54- العراق وغياب الجدوى والتخطيط .....
55- العراق ومحنة التغيير .....
56- ساسة العراق : فرصة لفتح صفحة جديدة .....
57- العرب والحنين الى الماضي .....
58- العرب والسوفيتية الجديدة .....
59- العقل الغربي والقفز على الهويات الفرعية .....
60- العلاقات العراقية – الاردنية .....
61- العلاقات العراقية – السعودية .....
62- الفيس بوك والعلاقات ما بين الشعوب العربية .....
63- العمل التطوعي في العراق .....
64- العنف والشخصية العراقية .....
65- العولمة والهوية الوطنية .....
66- الفن غير الرسمي في العراق .....
67- الفن والرأي العام العراقي .....

68- الفئة الوطنية في العراق .....
69- الفيس بوك وازدواج الشخصية .....
70- القيادة الشعبية في العراق .....
71- المبدعون في العراق .....
72- المثقف والسلطة السياسة في عراق اليوم .....
73- المدنية الجديدة في العراق .....
74- المنسيون في العراق .....
75- المواطن العراقي والتحالفات الانتخابية .....
76- المواطنة في العراق بعد عام 2003 .....
77- النباشون في القمامة .....
78- هيبة الدولة العراقية بعد عام 2003 .....
79- الوجه الثاني من صورة العراق .....
80- اداء المحافظين في العراق .....
81- الخاتمة .....

المقدمة :

عندما يؤلف الكتاب، لابد لصاحبه ان يجد له اسما، عنوانا يميزه عن بقية مؤلفاته، ويعرفه الناس من خلاله . ولا نخفي على القارئ سرا، اننا وجدنا صعوبة في اختيار العنوان المناسب لهذا الكتاب، فهو وان كان العراق محوره الاساسي، الا ان موضوعاته المتنوعة تجعله يحتاج الى تسمية اكثر شمولا، وبعد فترة طويلة من التفكير وجدنا ان نطلق عليه تسمية (هموم عراقية) ، لأنه ضم الكثير من القضايا التي تختص بالشأن العراقي، بالبحث والتحليل والتفسير، الذي سيساعد المختصين والمهتمين بها في حلها، او على الاقل الاهتداء الى ايجاد حلولً ناجعة لها .

ازمة المظاهرات في العراق 2019

يمكننا ان نحلل المظاهرات التي شهدها العراق بداية العاشر من عام 2019، وفق الآتي :

اولا – اسباب المظاهرات :

وقف خلف هذه المظاهرات، جملة من الاسباب، ومن اهمها الاتي:

1 – غياب العدالة الاجتماعية :

مشكلة العراق الاساسية هو عدم وجود عدالة في توزيع ثروات البلاد، الامر الذي ولد الحقد والضغينة والحسد في نفوس البعض، ودفعهم لرفض الخلل ، والمطالبة برفع الحيف عنهم .

2 – البطالة :

تعتبر البطالة التي يعاني منها الشباب العراقي، من اهم الاسباب التي دفعتهم للخروج بتظاهرات عارمة، فطاقة الشباب المعطلة، جعلتها هائجة تبحث عن متنفس لها، عبر التعبير الفوضوي .

3 – الفقر :

بالرغم من كثرة خيراته، الا ان العراق يعاني من وجود شريحة كبيرة من الفقراء والمعدمين، الذين يعيشون على هامش الحياة، وبظروف بائسة وغير مستقرة، الامر الذي يدفعهم للخروج تعبيرا عن سخطهم على عجز الحكومة عن ايجاد حل لمشاكلهم .

4 – الفساد المالي والاداري :

وصل الفساد المالي والاداري في العراق حدان بات السكوت عنه امرا صعبا للغاية، لذلك صار المواطن لا يتوانى عن الرغبة بالقضاء على هذه الظاهرة باي طريقة، ومنها المظاهرات .

5 – استغلال هامش الديمقراطية:

ان النظام الديمقراطي الذي يدين به العراق، قد هيئ الفرصة للشعب لرفع صوته للحكومة من خلال القنوات المعروفة، ومنها المظاهرات .

5 – غسيل الدماغ عبر الانترنيت :

عملت وسائل التواصل الاجتماعي وبالأخص الفيس بوك، في اثارة مشاعر السخط واليأس، من امكانية اصلاح الاوضاع، وحثت الشباب على الرفض لمجمل الاوضاع في البلاد، وعلى راسها السياسية . وقد تكون بعض الصفحات و (الجيوش الالكترونية) تابعة لجهات خارجية معادية للعراق .

6 – حوادث سبقت المظاهرات :

ومنها هدم البيوت على اصحابها بسبب التجاوز على املاك الدولة، والتعاطف الشعبي مع نقل بعض ضباط الجيش، فضلا عن استخدام القوة ضد حملة الشهادات الجامعية . كلها احداث قد زادت من غليان الشارع وغضبه من الحكومة .

6 – الاجندات الاقليمية والدولية :

هناك اتهامات للدول الاقليمية والولايات المتحدة الامريكية، بأن يكون يد لها في تحريض الشارع ومساندته، للتظاهر ضد الحكومة، والضغط عليها لتحقيق غايات، تتمثل بالتنازل في بعض الملفات الاستراتيجية .

ثانيا – اليات التعامل مع المظاهرات :

هناك العديد من الاليات المتعارف عليها لامتصاص غضب الشارع، ومن اهمها :

1 – التعرف على الاسباب الحقيقية للمظاهرات :

وهو الحل الاول لها، فلابد من التحليل الدقيق للمظاهرات، كي يكون العلاج دقيقا، فقد تكون مظاهرات الغرض منها اغراق البلاد بالفوضى، او انها نابعة من احتياجات حقيقية.

2 - تكوين قيادات للمظاهرات :

من الصعب التعامل مع الجماهير، من دون وجود رأس لها، وهنا يقع على الحكومة ان تخلق قادة لهم، وتتعامل معهم على انهم يمثلون الجماهير، وهم حلقة وصل ما بين الطرفين .

2 – الاستجابة المباشرة :

الوعود لم يعد يثق بها الشعب، لذلك فلابد من الاستجابة المباشرة، عبر الاعانات المستعجلة، وتحقيق بعض المطالب الممكنة ، فضلا عن التطمين بان هناك حلول قادمة ستكون جذرية .

ازمة النخب المثقفة في عصر الانترنيت

تمر النخب المثقفة والمتعلمة في كل ارجاء المعمورة، بأزمة كبيرة . هذه الازمة ليست بالجديدة، فقد تنبأ بها العلماء منذ عدة قرون، واعترض الكثير من الناس على الثورة الصناعية التي زاحم بعض مخترعاتها الانسان، وازدادت الازمة خطورة مع تطور الثورة المعلوماتية، واستفحال ظاهرة العولمة .

ومن الممكن، ان نتناول بعض ملامح هذه الازمة، عبر الآتي:

1- **في الفترات السابقة،** كانت المعلومة حكرا على عدد من الناس، هم فئة المتعلمين والمثقفين، فكان ذلك يعطيهم الهيبة والوقار امام طلبة العلم، الذين يأتون من ابعد الاماكن، للحصول عليها . وكلما تمكن الاستاذ من جمع اكبر قدر من المعلومات كلما صار اكثر اهمية. اما اليوم فأن المعلومات متاحة للجميع، ومن السهولة امتلاكها دون الرجوع الى المعلم او الاستاذ .
2- قديما، **كانت فرصة الكتابة والنشر والتأليف متاحة لعدد قليل** جدا **من الكتاب** : اذ ان دور النشر و وسائله كانت تضع شروطا صعبة للغاية ، وهي ليست ربحية بقدر ما هي تثقيفية وعلمية . اما اليوم، فقد صار النشر وقفا للجميع ، الكل تكتب والكل تؤلف والكل تنشر ، وانت جالس في بيتك الدافئ تستطيع ان تخاطب العالم باسره عبر جوالك البسيط . لذلك، فقدت النخبة المتعلمة والمثقفة ميزة النشر التي كانت تتفوق بها على الاخرين .
3- **خروج الاستاذ من محرابه** :

لم يكن اختلاط النخب بعامة الناس امرا سهلا، مخافة ان يقع الاستاذ او الكاتب بخطأ ما ، لكن في هذا العصر، اصبح الاستاذ من السهولة التعرف على مكنوناته المعرفية والسلوكية وحتى الشخصية من خلال استخدامه لوسائل الاتصال الحديثة . فظهرت عيوبه وكشفت خباياه ، وبات البعض لا يستطيع ان يجاري من هو اقل منه منزلة علمية، لا لشيء الا

لأن الاخير يمتلك فن في الكتابة وفن استخدام الاجهزة الحديثة . وهذه ايضا زادت من ازمة النخب، وجعلتها في منافسة مباشرة مع الجميع .

4 – تبدل الثقافات :

كان احمد شوقي امير الشعراء، يشبه المعلم بالرسول . وهي نظرة اقتبسها من المجتمع ، الذي يحترم المعلم ويوقره ويعلي من شأنه الى ابعد الحدود . لكن المجتمعات لم تعد تنظر بنفس عينها القديمة، وهذا ناتج ايضا عن العولمة وادواتها التي سطحت الكثير من القناعات الانسانية القديمة . فصارت الاجيال تعتبر المعلم انسانا او موظفا اعتياديا يمارس عمله كي يعيش ، وليس كصاحب رسالة مقدسة.

ربما ان هذه الازمة لن تنتهي وقد تصل الى اعلى مدياتها، بحيث تحل الالة والبرامج محل الانسان بالكامل ، فيصبح لدينا ربوت يكتب المقالات ، وحواسيب تعطي المحاضرات ، فالثورة الالكترونية تتوسع رقعتها على حساب المساحات التي يشغلها البشر .

اسرائيل واليات التطبيع مع العراق

انشغل العالم في الآونة الاخيرة، بنقل صور ممثلي الدول العربية ، وبالأخص الخليجية منها ، وهم يتبادلون التواقيع مع ممثل اسرائيل ، ويقف بالقرب منهم الرئيس الامريكي ترامب، وهو بكامل السعادة والفرح، على اعتبار ان هذا الانجاز قد تم في عصره .

ان التطبيع مع دول الخليج هو ليس النهاية، بل هو البداية، فهناك تنبؤات تقول بأن : اغلب الدول العربية ستفعل الشيء نفسه عاجلا ام اجلا، وان العراق سيكون من ضمن المطبعين في المستقبل.

ان وجهة نظر العراق في موضوع التطبيع شبه واضحة ، فهو من بلدان الممانعة، وقد دخل في صولات وجولات من الحروب مع اسرائيل، في مرحلة ما قبل عام 2003. وحتى بعد هذا التاريخ لا يوجد تغيير، فلا زال العراق يرفض الاعتراف بها، بل يعتبر نفسه في حالة حرب معها .

اما عن وجهة نظر اسرائيل، وفلسفتها الخاصة بالتطبيع مع العراق، فهي ترى ان العراق في النهاية سيقبل التطبيع، لكن بعد ان يمر بمراحل تمهيدية ، تزيح عنه مبدأ الرفض ، وهذه المراحل تتمثل بالاتي :

اولا - ضرب الهوية الوطنية العراقية :

لا يمكن للشعب العراقي، ان يتقبل التطبيع مع اسرائيل وهو متحد على نفسه ، لابد من زرع بذور التفرقة بين ابناءه ، وتشتيتهم . وعندها لن يبقى هناك وطن يتكلمون باسمه، وبالتالي سيتقبلون اي شيء يخلصهم مما هم فيه من محنة . ولعل هذا السيناريو قد تم ولأكثر من مرة ، ولكن لم يؤتي أكله بعد.

ثانيا – زعزعة ثقة العراقيين بأنفسهم :

اليأس والقنوط، صار وسيلة تستخدمها الدول في سبيل زعزعة ثقة اعدائها . ولعل العراق قد تعرض لمثل هذه الهجمة، حتى صار الشعب لا يثق بالحكومة، والحكومة لا تثق بالشعب، ولا تثق بنفسها اصلا، بمعنى ان البلاد تقاد من قبل نخبة مرتبكة، وبالتالي فهي لن تقدر على المجازفة برفض الرغبة الامريكية او الاسرائيلية بالتطبيع .

ثالثا – تخريب علاقات العراق الاقليمية :

يلاحظ ان العراق غير مقبول اقليميا، او لنقل بأن الكثير من دول الاقليم لا تحبذه وبالأخص العربية منها . وفي حال استمر موقفه الرافض للتطبيع قد تدفع اسرائيل باتجاه محاصرته، وخنقه، حتى يغير من مواقفه تجاهها . وقد تكون عملية استمالة البعض من نخبه الحاكمة من قبل دول الجوار في سبيل التأثير على قراره السياسي تجاه اسرائيل امرا واردا.

رابعا – تسطيح القيم الدينية والانسانية العليا :

الرفض للتطبيع، هو ليس قرارا نابعا من مصلحة البلاد، بل هو مبدأ وموقف مبني على ايمان راسخ منذ فترة طويلة ، وبالتالي فأن التطبيع لن يتم الا اذا تمكنت اسرائيل من كسره، وجعله سطحيا لا يستحق التمسك به.

اطراف المدن العراقية

معروف ان المناطق السكنية في كل دول العالم تنقسم الى مدن وقرى او ارياف وحضير . وتختلف مميزات هذه المناطق من بلد الى اخر، لكنها من حيث الخط العام تتشابه في كون المدينة اكثر تطورا من القرية، خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية والخدمات التي توفرها الدولة والتي لا يوجد اغلبها في الارياف .

العراق لا يختلف عن غيره من دول العالم، من حيث وجود القسمين اعلاه : القرية والمدينة و وجود الاختلافات ما بينهما ايضا، لكنه قد يختلف عن غيره بوجود منطقة ثالثة، تكاد ان تكون منطقة انتقالية او وسطى ما بين القرية والمدينة، وهي المناطق التي تقع على اطراف المدن، او ما يسمى بتخوم المدن، وهذه المناطق تمتاز بالآتي :

اولا – مستوى شبه معدوم من الخدمات :

بسبب حداثة بناء احيائهم، فهي تعاني من نقص اذا ما قلنا انعدام الخدمات الاساسية، خاصة تلك المتعلقة بالبنى التحتية . اذ يعاني سكانها من عدم وجود المجاري او الشوارع النظامية واحيانا حتى المياه غير موجودة.

هذا النقص في البنى التحتية والخدمات يدفع سكان هذه المناطق الى الاعتماد على انفسهم، الامر الذي يؤثر سلبا على الشكل العام لهذه المناطق، كون المجاري وخراطيم المياه والشوارع التي ينجزونها بأنفسهم تكون بسيطة وغير رصينة، وسرعان ما تنهار و وتوقف عن العمل بعد مدة .

ثانيا – انتمائهم للمدن على استحياء :

للأسباب اعلاه، وكذلك بفعل قلة الاماكن الحيوية من مستشفيات ومتنزهات وحتى اسواق منظمة، لذلك يشعر اغلب سكان هذه المناطق بأنهم مختلفون عن بقية الاحياء في

داخل المدينة، والتي تبدوا افضل بكثير من احيائهم، لذلك يظن ابناء هذه المناطق بان اندماجهم بالمدينة لا زال مبكرا .

ثالثا – يدمجون بين عادات الريف والمدينة :

الكثير من سكان هذه المناطق، قدموا الى المدن من الاقضية والنواحي والقرى، وكل منهم يحمل معه عادات وتقاليد تلك المناطق، وبما انه لازال في بداية اندماجه بالمدينة، لذلك يحاول التوفيق ما بين الاثنين، ما ترعرع عليه في المنطقة التي ولد فيها وما بين المنطقة الجديدة التي يحاول ان يتكيف معها . لكن في النهاية قد يكون الفوز لصالح المدينة بحكم وسائل الجذب الكبيرة فيها .

رابعا – من الصعب ايقاف توسعهم السكاني :

حدود الاحياء الجديدة تبقى مفتوحة الى خارج المدينة، وهي قابلة للتوسع والزيادة واستقبال سكان جدد . ومع مرور الايام قد تلتحم الاقضية والنواحي والارياف مع المدينة ويصير من الصعب الفصل بينها .

الحكومات المحلية في كل محافظة مطالبة بالقيام بعدة مهام تجاه سكان الاطراف، مثل التعجيل بدمجهم بأجواء المدينة، من خلال توفير الخدمات الاساسية. وكذلك الاهتمام بأشكال الاحياء الجديدة، بحيث تنسجم مع الاحياء النظامية، وامور اخرى .

الاختلاف في فهم وتطبيق الديمقراطية

الديمقراطية هي اكثر الكلمات رواجا في العالم، وهي مفخرة الشعوب المتقدمة ، وحلم الشعوب غير المتقدمة. ويراهن الكثيرون على انها الحكم الصالح الذي ينبغي ان يسود كل دول العالم.

لكن في الوقت عينه، فهناك اختلاف في فمهما وتطبيقها، ومن الممكن ان نبين ذلك، عبر الآتي :

1 – **فهم الشعوب المتقدمة للديمقراطية :** البعض من الشعوب والامم تراها طريقة ومنهج للارتقاء بالإنسان والحياة نحو الافضل : حكم يقبل مشاركة الناس ولا يحتكر السلطة بيد اشخاص معينين . وتنمية ورخاء اقتصادي يحل مشاكل البطالة ويوفر فرص العمل لكل من يحتاجها. فضلا عن الحريات العامة، حرية الثقافة وحرية التفكير وحرية السلوك، لكن هذه الحرية، بل ان الديمقراطية بشكل عام مشروطة، بعدم الاضرار بالأخرين او المساس بحريتهم.

2 – فهم الشعوب غير المتقدمة للديمقراطية: البعض من هذه الشعوب، او لنقل بعض الافراد فيها؛ تنسى ان الديمقراطية منهج للحياة . وتعتبرها فرصة للآفلات من القانون ومن المسؤولية ، بل حتى فرصة للخروج على الدين والاخلاق ، فنراها ما ان يضعف القانون او ان تمر الدولة بظروف عصيبة حتى تثور على كل شيء، وتمارس كل انواع الخروقات المادية والمعنوية، ومنها ضرب القيم الاخلاقية عرض الحائط . والدليل على ذلك ان البعض من الدول التي تبنت النهج الديمقراطي لم يأتي بالنتائج المرجوة منه ولم يحسن من احوال تلك الشعوب، بل بقيت تراوح في مكانها دون اي تقدم حقيقي .

3 – طريقة تصدير الديمقراطية من الغرب الى الشرق: الدول الغربية او المتقدمة، يختلف نهجها وطريقة تعاملها مع الديمقراطية، ما بين سياساتها الداخلية وسياساتها

الخارجية . ففي الوقت الذي تلتزم على الصعيد الداخلي بحقوق الانسان وتجعل للحرية حدود يضعها القانون واعراف المجتمع، فأنها على الصعيد الخارجي ليست كذلك، فاغلب عمليات نقل الديمقراطية التي تمت، لم تكن بطريقة سلمية، بل لقد سفكت دماء الشعوب ونهبت ثرواتها، وقسم الكثير منها، وزرعت فيها بوادر عدم الاستقرار . والادلة كثيرة كما هو الحال في العراق، واليمن وسوريا، وليبيا . وحتى في هذه العملية، فأن تصدير الديمقراطية يتم بشكل غير عادل، بحيث تطبق على بعض الدول دون غيرها، وذلك تبعا لطبيعة العلاقات التي تربطها مع الغرب، حتى لو كانت تحكم من قبل انظمة دكتاتورية .

4 – النظام والبيئة المحيطة : حتى لو نجح تطبيق الديمقراطية في الدول المتقدمة، فهذا لا يعني بأنها تصلح لكل زمان ومكان، فعملية التدرج الديمقراطي في الغرب ، كانت طويلة جدا ومعقدة، بدأت من عصر النهضة والتنوير ولم تنته الا في القرن العشرين، ولازالت عملية التطور مستمرة. وبالتالي فأن الشعوب غير المتقدمة تحتاج الى بضعة قرون حتى تصل الى ما وصل اليه الغرب.

الاستاذ الجامعي والعمل السياسي

تنتج المصانع بضائع مختلفة، اغلبها مادية تغذي بها الاسواق المحلية وربما يصدر ما يزيد عن حاجة البلاد الى الخارج. اما الجامعات فهي لا تنتج شيئا ماديا، الا ما ندر، وجل انتاجها يكون معنويا، عبارة عن زرع المعرفة والعلوم في اذهان الطلبة، الذين يتوزعون لاحقا على كل قطاعات الحياة.

الكلام اعلاه من الممكن القبول به في حال كانت ظروف البلاد طبيعية، اي ان كل قطاع او لنقل كل مؤسسة تؤدي ما عليها من واجبات، اما في حالة البلدان غير المستقرة، ومنها العراق، فأن الامر يكون مختلفا، اذا يتوجب على الجامعة ان تقوم بواجبات اضافية، ولنقل سيترتب عليها اعباء مضافة، كونها تستقبل المدخلات القادمة من المجتمع، وكل طالب يأتي اليها سيكون مثقل بهموم الحياة، فضلا عن ان كوادرها الوظيفية هي جزء من كل البلاد.

الشيء الاخر الذي ينبغي ان تقوم به الجامعة، هو محاولة معالجة المشاكل العامة في البلاد من الرأس، من اعلى الهرم، اي من النظام السياسي نفسه، وقد يضطر الاستاذ الجامعي ان يشارك بشكل مباشر بالعمل السياسي في سبيل تحقيق هذه الغاية، او ان يسهم في تأسيس تنظيمات سياسية تدخل الى جسد النظام الحاكم.

الا ان مشاركة الاساتذة الجامعيين في العراق، بالعمل السياسي بعد عام 2003، لا زالت على استحياء، وذلك للأسباب الأتية :

اولا – طبيعة العملية الانتخابية في البلاد :

الرأي العام في الكثير من الاحيان لا يبحث عن الثقافة والعلم والمعرفة، بل عن الشخصية البارزة والمؤثرة في حياته اليومية. فضلا عن الحس المناطقي او المذهبي والقومي، وبالتالي فحظوظ الاستاذ الجامعي قليلة في الانتخابات.

ثانيا – عزلة الاستاذ الجامعي عن الشعب:

البرج العاجي، او متطلبات ممارسة مهنة التدريس، تتطلب في الكثير من الاحيان ان يبتعد التدريسي عن الاختلاط مع بقية فئات الشعب . هذه العزلة قد جعلت من شعور الشعب باهمية دور الاستاذ في العمل السياسي تكاد ان تكون معدومة ، وليس هذا فحسب، بل ان النظام السياسي نفسه، لا يتواصل مع الجامعات بشكل فعال، ولا يأخذ من نتاجاتها المعرفية في مجال العمل السياسي الا نادرا .

ثالثا – التجارب الفاشلة في الميدان السياسي :

النقاط اعلاه، لا تعني ان الاستاذ الجامعي لم يصل بتاتا الى السلطة السياسية، على العكس هناك الكثير من التدريسيين الذين فازوا بالانتخابات، لكنهم لم ينجحوا في اداء عملهم الجديد، او لنقل لم يتمكنوا من اضافة شيء للمجال السياسي . هذا الحال صار كابوسا بالنسبة لأي استاذ يفكر بالمشاركة المباشرة في الميدان السياسي .

لكن، يبقى الاستاذ الجامعي مطالبا، بتقديم الدعم للعملية السياسية، سواء عبر المشاركة المباشرة، او حتى المساهمة في تشكيل تيارات سياسية جديدة، تصلح احوال البلاد في المستقبل.

الاستراتيجية العراقية

ليس للاستراتيجية تعريف محدد . لكنها قد تعني خطة بعيدة المدى لخدمة البلاد . والدول تحرص ان تكون لها استراتيجية واضحة وقابلة للتحقيق، كي لا تكون سياساتها وادائها عبثيا ومن دون جدوى .

العراق بعد عام 2003، وبسبب الظروف العصيبة التي المت به، فقد المقدرة على تحديد مساراته المستقبلية، حيث لا توجد خطة واضحة للتعامل مع مشاكل البلاد الداخلية ولا الخارجية ، بل ان هناك جانب كبير من العشوائية والعبث، والاستجابة للصدمات، او لنقل ان البلاد اصبحت جزء من استراتيجيات وخطط الدول الاخرى .

ان هذا الحال ينبغي ان يتغير، بحيث يكون للبلاد استراتيجية، خاصة بعد التطورات الاخيرة التي شهدها العالم، والمتمثلة بالتطبيع العربي مع اسرائيل .

واذا اراد العراق ان يضع له استراتيجية للمرحلة القادمة، فينبغي ان تتناول الجوانب المهمة الاتية :

اولا – الاستراتيجية العراقية على الصعيد الداخلي :

ينبغي ان توضع نقطة بعيدة المدى ، تروم الدولة العراقية ان تصل اليها في المرحلة القادمة ، شرط تحديد زمن معين ، وغاية معينة ، مثل ان نقول بان العراق خلال عشرة اعوام سيصبح دولة مستقرة تتمتع بالتنمية والاستقرار، سواء من حيث الاستقرار السياسي او الاقتصادي، او بقية جوانب الحياة الاخرى ، ويعزز ذلك بأرقام وحسابات ثابتة ، كي تُعرف نسبة الانجاز بدقة .

ثانيا – الاستراتيجية العراقية على الصعيد الاقليمي :

لعل الاستراتيجية الاقليمية للبلاد، على الصعيد الاقليمي، يجب ان تركز على جعل العراق الدولة الاقوى في الشرق الاوسط . وان تكون محورا لجيرانها ، وان تتمتع بعلاقات جيدة مع كل دول الاقليم .

ثالثا – الاستراتيجية العراقية على الصعيد الدولي :

ينبغي في هذا الجانب ان يختار العراق حلفاءه الدوليين للمرحلة القادمة بدقة. وان يربط نفسه بالدول الكبرى في العالم ، وان تقوم علاقاته العالمية على اساس التبادل المصلحي واحترام السيادة .

اذا، اعتبرنا النقاط اعلاه، جزء من الاستراتيجية العراقية القادمة، فهذا يتطلب القيام بالعديد من الخطوات، مثل :

1 – الثبات النسبي للاستراتيجية: بمعنى ان لا يتم التراجع عنها او تغييرها، حتى لو تغيرت النخبة الحاكمة، التي رسمتها . واذا كانت هناك حاجة للتغيير فينبغي ان تكون طفيفة وان تصب في الغاية الرئيسية .

2 – ايجاد الادوات اللازمة لتحقيق الاستراتيجية : بالرغم من اهمية التخطيط، الا ان الاستراتيجية، تحتاج الى ادوات لتحقيقها، والا فأنها ستكون مجرد حبر على الورق . هذه الادوات قد تكون سياسية او اقتصادية او عسكرية او اعلامية، او غيرها .

اذن، ان وضع استراتيجية عراقية للمستقبل، يعتبر امرا ملحا، شرط ان تكون مستمرة وان لا ترتبط بالحكومات، وانما ترتبط بالدولة، ويتم متابعتها وادامتها بشكل مستمر، كي تتغلب على الظروف الطارئة والمستجدات.

الإشارات النفسية والسياسية في شخصية مصطفى الكاظمي

لا يستطيع أي انسان، ان ينكر ميله للسير خلف الشخصيات الجذابة، سواء اكانت في الحياة العادية ام العامة . ولا يختلف الشعب العراقي عن هذه الخصلة الانسانية، فهو ايضا يبحث عن الكاريزما في كل شخصية سياسية تنبري لقيادته في مرحلة من المراحل . والامثلة التاريخية على هذا الموضوع كثيرة، ولعل التغني بشخصية نوري السعيد، ومن بعده عبد الكريم قاسم، وغيرهم ، ما هو الا دليل على ذلك .

وبقدر تعلق الأمر بشخصية رئيس الوزراء الجديد مصطفى الكاظمي، فهذا الرجل على الاقل في الاسابيع الاولى على تكليفه، يبدو وكأنه يتمتع بشخصية جيدة، قد تتحول الى او تتجه نحو الزعامة فيما لو استطاع ان يصنع لنفسه شأن خاص به، بعيدا عن تأثير القوى السياسية في الداخل والتدخلات القادمة من وراء الحدود .

ويمكننا ان نتفحص بعض الاشارات الاولية التي تتميز بها شخصية الكاظمي، من خلال الاتي :

اولا – الاشارات النفسية :

ان المتتبع لشخصية مصطفى الكاظمي، خلال الفترة الوجيزة التي مارس فيها عمله كرئيس للوزراء، يجد بانه صاحب شخصية قوية ، سواء من حيث المظهر الخارجي او من حيث الجوهر الداخلي . هذه الثقة المقبولة بالنفس، ربما جاءته من عمله السابق في مؤسسات الدولة . ومن القبول الذي حظي به من قبل البيئة العراقية الداخلية وكذلك من البيئة الخارجية : الاقليمية والدولية . وعلى عكس الذين سبقوه بشغل المنصب، يبدو بأنه يخلو من العقد النفسية ، فهو شخصية مرحة متفائلة مندفعة الى الامام ، تميل للانفتاح، اذا ما قلنا للعقلانية والرشد، حيث لا توجد اشارات دينية او عنصرية على شخصه .

ثانيا – التحليل السياسي :

سرعة اندماج الكاظمي مع المنصب، ومحاولاته ارضاء مختلف الامزجة، تؤكد بأنه رجل عازم على تحقيق اختلاف عن اسلافه . وهو شخصية ذكية لحد الان، بالأخص فيما يتعلق بتوظيفه للميديا والاعلام، صورة البطل استطاع ان يرسمها في ذهنية اغلب المواطنين، عبر وضعية الجلوس في الاجتماعات الرسمية والتصوير عالي الجودة . واصدار بعض القرارات المهمة التي تداعب مشاعر الناس وتسترضيهم . فضلا عن احاطة نفسه بمجموعة من العناصر الناجحة، التي توزعت على الاجهزة الامنية ، الامر الذي يعطيه شيء من القوة المضافة ويبعث برسالة الى ان امكانية زيادة هيبة الدولة هو من اولوياته .

ان الاشارات الايجابية اعلاه، ليس لها معنى اذا ما تراجع الكاظمي عن نهجه الذي سار عليه في بداية تكليفه بمنصب رئيس الوزراء . لكنها قد ترفع من مكانته الشعبية والسياسية في حال استمر عليها او تمكن على الاقل في ان يمنع نفسه من التراجع الى مستويات ادنى . ولعل الفترات القادمة هي الكفيلة بتقييم شخصية الكاظمي وتجربته السياسية.

الانتخابات العراقية والوعي الشعبي

هناك مقاييس متعددة لمعرفة مستوى الوعي الشعبي في اي دولة من الدول، لعل من اهمها هو التعرف على الاتجاهات التي سلكها الرأي العام في الانتخابات، على اعتبار ان انتماءات المرشحين الذين فازوا وبرنامجهم الانتخابي، يوحي بمدى مقدرة الراي العام على انتقاء الافضل من بينهم ، بما ينسجم والمزاج العام للجمهور.

اذا اردنا ان نطبق هذا الامر على الانتخابات العراقية الاخيرة، لنقيس مدى الوعي الشعبي، فيمكننا ان نسجل الملاحظات الاتية:

- **عبور الهويات الفرعية :**

بالرغم من حدوث بعض التقدم في ملف الهوية الوطنية، الا ان الانتخابات لم تشهد طفرة كبيرة على صعيد التصويت العابر للمذهبية، وان كانت هناك مؤشرات مهمة في الانبار ونينوى وصلاح الدين، وغيرها . الا انها لا تصل الى الحد الذي كان البعض يتوقعه، معتمدا على ما تم تحقيقه في الحرب على الارهاب، ومعارك التحرير التي اشترك فيها الجميع .

اما الجانب القومي، فلم يشهد تطورا يذكر، اذ بقيت القوى السياسية تمثل القومية ، وان حدث تغيير في هذا الشأن فهو طفيف .

- **عبور الانتماءات الايديولوجية :**

نقصد بالأيديولوجيا هنا هو المعتقد السياسي والحزبي، ولعل هذا الجانب قد شهد تغيرا مهما، من خلال التحالف العلماني – الاسلامي، الذي قاده التيار الصدري وحصل من خلاله على نسبة كبيرة في الانتخابات، فعندما يأتلف تيار اسلامي عريض، مثل التيار

الصدري مع الحزب الشيوعي وقوى مدنية معروفة على الساحة العراقية، فهذا امر له دلالات ورمزية واضحة، وهو عمل اي شيء في سبيل انجاح التجربة السياسية والانتقال بها نحو الافضل.

- **عبور العامل الشخصي للمرشحين:**

الاصل في الاختيار اثناء الانتخابات، ان يختار الناخب البرنامج السياسي الذي يناسبه، لكن الذي يحدث في العراق ان الجماهير تختار على اساس شخصية المرشح، ورمزيته، وربما علاقتهم به من حيث الصداقة والقرابة ، اي على اساس العلاقات الاجتماعية . لذلك لم نجد اهتماما كبيرا من قبل المرشحين بموضوعة البرنامج الانتخابي، وفي الوقت عينه فقد خسر الكثير ممن كانوا يطرحون مشاريع مهمة، وفاز الكثير ممن لم يكشفوا عن برامجهم الانتخابية.

هذه المعطيات، تدعونا الى طرح بعض الاليات الكفيلة بالنهوض بالوعي الشعبي، ومن بينها الاتي:

- **قادة الرأي العام:**

لا يمكن ان تكون الجماهير هي القائدة لأنفسها، لابد ان يظهر في العراق قادة للرأي العام، من النخب المثقفة والمتعلمة، يرسمون لها خارطة الطريق. وبدون ذلك ستبقى الجماهير تسير خلف العواطف التي لا توصل الى نتائج ملموسة.

- **التنظيم الجماهيري:**

لا يمكن لجمهور مشتت ان يحدث تغيرا كبيرا في اي دولة، لذلك لابد لهذه الجماهير من ان ترتبط مع بعضها بشكل منظم، سواء بتيار سياسي جديد او حزب او حتى رابط جماهيرية وطنية.

البرغماتية في السياسة العراقية

البرغماتية او المصلحية ، كلمة لها معان كثيرة، ولعل اكثرها اهمية انها تشير الى السعي الانساني للحصول على المصالح. وعنما نقول البرغماتية السياسة، فسيكون معناها سعي السياسيين الحاكمين في دولة ما، الى تحقيق مصالح بلادهم بشتى الوسائل والطرق، حتى لو كان على حساب مصالح الدول الأخرى.

قد يكون التفكير الفردي البراغماتي، فيه شيء من العيب لدى البعض من الافراد، على اعتبار انه مخالف للعقائد الدينية والميدانية التي يؤمن بها الناس. لكنه في العمل السياسي يصبح صفة حميدة تدل على الحنكة، وهي اشارة واضحة على حرص الساسة وتفانيهم في سبيل تحقيق مصالح بلدانهم وادارة الشأن العام.

العراق الذي صارت ارضه، ساحة للمنافع والمصالح الدولية، ينبغي ان يتصف ساسته بالبرغماتية ايضا. ان يسعون الى خدمة بلادهم اولا واخيرا. وهذا السعي من الممكن ان يؤتي اؤكله، في حال تحققت الشروط الأتية :

اولا – تحديد المصالح الحيوية للدولة العراقية :

لا يمكن للواقفين على دفة سفينة العراق ان يتحركوا الى اي مكان ، الا اذا تم تحديد الاماكن المنوي التوجه اليها . وهذا يتم من خلال اجتماع النظام السياسي مع نفسه ، و وضع نقاط او اهداف للبلاد يجب ان تصل اليها خلال مدد محددة . وهي النقاط تكون هي المصلحة العليا للعراق .

ثانيا – تحديد المصالح الحيوية للدول الاخرى :

ما دمنا نتحدث عن البرغماتية، فلابد ان يعترف العراق بمصالح بقية الدول. ويشخصها بشكل واضح ، ويحدد الطرق التي ستسلكها تلك الدول في سبيلها ، هذا الامر سيساعد

النظام في وضع اليات مناسبة للتعامل معها . وقد تكون مصلحة البلاد متوافقة معها او على العكس متناقضة، وربما يضطر صانع القرار العراقي الى ان يتنازل عن بعض مصالحه من اجل توفير مصلحة لبلد اخر، او على العكس قد يضطر الى حرمان ذلك البلد من مصالحه، حفاظا على مصلحته الوطنية .

ثالثا – وضع الاليات الكفيلة بتحقيق المصالح الوطنية:

لا يكفي ان تحدد مصالح العراق والدول الاخرى ، فلابد من ان تكون هناك اليات متعددة، تكون وسيلة لتحقيق مصالح العراق الوطنية . هذه الاليات ينبغي ان تكون متوائمة مع مقدرات الدولة ، وهي اليات سياسية واقتصادية وثقافية ، تطبق على الصعيد الداخلي والخارجي .

رابعا – المباشرة بالتطبيق :

بعد تحقق النقاط اعلاه، تتم عملية الانتقال الى التطبيق، وهي المرحلة الاهم, بحيث تبدأ الفوائد تدر على العراق ، وفي حال لم يتحقق ذلك فينبغي ان يعاد النظر في الخطط والبرامج والاهداف واجراء التعديلات اللازمة عليها بين الآونة والاخرى .

اذن ان ركض الساسة وراء تحقيق مصالح شعبهم الذي يمثلونه ، هو ليس بالعيب، بل العيب كله ان تضيع مصالح الشعب.

البطالة المقنعة تقود الى البطالة الحقيقية

تقسم البطالة الى عدة اقسام، اشهرها البطالة المقنعة والبطالة الفعلية او الحقيقية . اما البطالة المقنعة فتعني ان العمل موجود لكن دون ان يحقق الفوائد المرجوة منه . في حين ان البطالة الفعلية او الحقيقية، تعني ان العمل غير موجود اصلا، لذلك لا يتحقق شيء .

ان البطالة المقنعة هي الاخطر ، وهي التي تستهلك طاقة الامم والشعوب وتهدر اموالها العامة وربما حتى الخاصة، ولا ينتج عنها الا السلبيات . ومن امثلة البطالة المقنعة ان يكون هناك معمل للإنتاج السيارات، فيه (1000) عامل، وتصرف عليه الدولة سنويا مليار دينار ، لكن عدد السيارات التي ينتجها في السنة هي (صفر) . وهكذا ففي الوقت الذي يوجد مصنع ويوجد عمال وتوجد اموال تصرف، لكن لا وجود للإنتاج .

يلاحظ من خلال المثل اعلاه، حجم الخسارة التي تتحملها البلاد من جراء هذه العملية غير المربحة، فالبلد يخسر طاقة العمال ، ويخسر الاموال ويخسر الوقت ويخسر السمعة . و ليت الخسارات تتوقف عند هذا الحد، بل ان هناك مشكلة اخرى تنتج عن هذه الحالة المرضية ، الا وهي البطالة الحقيقية . فهذا المصنع لو عمل بشكل صحيح وانتج السيارات لوفر للأفراد خارجه فرص عمل كثيرة ومتنوعة، فالسيارات من الممكن ان تستخدم للأجرة ، فيعمل فيها مئات او الالاف السائقين، واذا كانت السيارات هي للحمولة، فستنقل المحاصيل من الاراضي الزراعية فيستفاد الفلاحون، ويشغلون مزارعين في اراضيهم ، وسينتفع البقالون او اصحاب المتاجر الزراعية، ويشغلون العمال من اجل نقل الحمولة . والشيء نفسه مع المصانع والمعامل والمحلات التجارية، فهي الاخرى سوف تستفاد من سيارات الحمولة وتنقل المواد الغذائية، وتعطي فرصة للمحتاجين للعمل في نقل البضائع . وقد توقف الدولة استيراد السيارات من الخارج، وتكتفي بالإنتاج المحلي، وبالتالي توفر للبلاد العملة الصعبة ، وفي حال ازداد عدد السيارات المنتجة وتحسنت نوعيتها، فمن

الممكن تصديرها الى الخارج، فتنتعش التجارة الخارجية، وتتوفر فرص العمل في الموانئ والمعابر الحدودية التي تقوم بنقل السيارات الى الدول الاخرى .

واضح من خلال المثال اعلاه، ان البطالة المقنعة من الممكن ان تحرم البلاد من كل الفوائد التي تم ذكرها، وانها لو حلت، اي لو عمل الموظفون بشكل امين وصحيح، فمن الممكن ان يوفروا فرص عمل للعاطلين عن العمل، وبالتالي يساهمون في حل مشكلة الفقر والعوز وكل ما يرتبط بهمها من افات اجتماعية.

وفي سبيل القضاء على البطالة المقنعة، من الممكن ان تلجأ الدولة الى بعض الاليات، مثل:

1 – نشر التوعية، وافهام الموظفين في القطاع العام والخاص بأن عملهم سببا في توفير فرص عمل لغيرهم.

2- تطبيق القوانين الرادعة التي تساهم في تفعيل العمل وجعله مثمرا.

البعد السياسي لشارع المتنبي

ان اي زيارة يقوم بها اي انسان الى الشارع المتنبي وسط بغداد، سيشعر بأنه خارج الزمان الحالي، بأنه في الدولة العباسية او في سوق المربد او عكاظ وغيرها من الحواضر العربية الاسلامية. فهذا الشارع خاصة في يوم الجمعة يصبح قبلة للمثقفين والمبدعين، والساسة وطلبة العلم الذي يأتونه من كل المحافظات العراقية، فضلا عن الوفود القادمة من الدول الاخرى.

ويضاف الى الفائدة العلمية والمعرفية التي يكتسبها رواد الشارع، فأن هناك ابعاد خفية على البعض ومعروفة لدى البعض الاخر، هذه الابعاد البعض منها له دلالات سياسية اصلاحية على اعتبار ان الشارع يشهد ما يشبه التظاهرة التي تتكرر في كل جمعة، هذه التظاهرة عبارة عن تجمع كبير من المثقفين واساتذة الجامعات والفنانين وبعض الساسة، اذ تجري المداولات والمناقشات على قدم وساق، وهي تعبر عن رؤية وتوجه هذه الفئات حول مجمل اوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ويمكننا القول ان بذرة الاصلاح السياسي او لنقل مشروع الاصلاح السياسي والقضاء على الفساد في العراق، كان لشارع المتنبي دور كبير في تفعيلها، عبر ما يكتبه رواد هذا الشارع وما ينشرونه في صفحات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الاعلام .

وليس من المصادفة ان تجري تظاهرات ساحة التحرير تزامنا مع تظاهرة شارع المتنبي، فكلا المظاهرتين تحدثان في يوم الجمعة، بل ان تظاهرة ساحة التحرير هي مكملة لتظاهرة المتنبي، والدليل ان الشباب يخرجون من شارع المتنبي وفي ايديهم ما تيسر من الكتب والمجلات والقرطاسية، فيذهبون مباشرة الى ساحة التحرير، يلوحون بها ويرددون العبارات المقتبسة من الكتب مناديين بالتغيير والاصلاح .

ان الحكومات العراقية المقبلة لابد لها من ان تستغل مميزات هذا الشارع لصالح البلاد عموما، كونه مرجعا اساسيا لأصحاب الفكر والدراية، ومن بين الاليات التي من الممكن اتخاذها بغية تفعيل شارع المتنبي، الاتي:

- تكرار التجربة في كل المحافظات العراقية، بمعنى فتح شارع مماثل لشارع المتنبي، وتسميته باسم الشخصيات الثقافية فيها.
- توفير الرعاية والحماية الكاملة لشارع المتنبي، وامداده بما يحتاجه من الوسائل اللازمة لجذب المواطنين اليه، من وسائل اعلام الى وسائل ترفيه ومطاعم تفتتح على مقربة منه ، فضلا عن مرأب للسيارات .
- نقل بعض المؤسسات ذات العلاقة الى الشارع، مثل افتتاح الكليات او اتحاد الفنانين او اتحاد الصحفيين او المجمع العلمي، ومجمع اللغة العربية، كي يزداد الشارع تأثيرا في المجتمع .
- ابعاد الشارع عن الصراعات السياسية، ومنع دخول السلاح اليه, على اعتبار انه حرم أمن مثل الجامعات .

هكذا، يبدو بأن شارع المتنبي يمثل المنبع الاساس لحركة الاصلاح السياسي في البلاد، وان اهتمام الدولة به سينعكس ايجابا على مختلف نواحي الحياة، على اعتبار انه المكان الذي تجتمع فيه العقول العراقية الوطنية والمتفتحة .

التجنيد الالزامي واستقرار العراق

لقد كان للجيوش الدور المحوري في الحفاظ على امن الدول واستقرارها، وهيبتها على الصعيد الداخلي والخارجي . والدولة التي يضعف جيشها سرعان ما تنهار وتفقد السيطرة على زمام الامور . لذلك فأن الكثير منها يولي هذه المؤسسة اهمية بالغة ، ويعتبر التجنيد الالزامي جزء من الواجب الوطني الذي ينبغي ان يؤديه كل مواطن للبلاد .

يعتبر العراق من بين الدول التي اعتمدت في تكوين جيشها على التجنيد الالزامي ، وكان لذلك الجيش دور كبير في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . واستمر هذا الحال حتى عام 2003، عندما اقدم الحاكم المدني بول بريمر على اتخاذ قرار بحل الجيش . فبقيت البلاد فترة طويلة دون وجود مؤسسة تحميها . الامر ساعد على انتشار العنف والارهاب في جميع انحاء البلاد .

ان العودة الى نظام التجنيد الالزامي ، سيوفر للبلاد فوائد كثيرة ، لعل من اهمها ، الآتي :

1 – تعزيز قوة المؤسسة العسكرية : بالرغم من التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة العسكرية العراقية، بالأخص بعد عام 2015، الا انها لازالت تحتاج الى المزيد من القوة، كي تكون قادرة على مواجهة اي تحديات قادمة، وتعتبر الخدمة الالزامية احد مصادر القوة المرتقبة .

2 – تعزيز الوحدة الوطنية : عندما يجتمع الجنود من شتى مناطق العراق، في معسكرات مختلفة، ويقاتلون جنب الى جنب فهذا المشهد سيكون مفيدا في ابعاد البلاد عن التمييز العنصري، بالأخص عندما يكون التجنيد موحدا، ولا يخضع للمحاصصة والفساد .

3 – التقليل من البطالة : التجنيد الالزامي، من الممكن ان يساهم في التقليل من البطالة، كونه سيضم العديد من الشباب الى المؤسسة العسكرية. حتى لو كان حلا مؤقتا،

الا انه سيعطي الدولة فرصة لإيجاد حلول اكثر ديمومة للشباب الذي ينتمي لهذه المؤسسة .

4 – بناء الشخصية العراقية : كثيرا ما كان العراقيون يرددون في احاديثهم الشعبية (ان الجيش مصنع الرجال) ، ولعل هذا القول يعود في اصوله الى الزعيم الالماني هتلر. اذ ان الجيش يقوي الشخصية ويزيد الرجال مقدرة على مواجهة مصاعب الحياة .

5 – التشجيع على الدراسة : عندما كانت الخدمة الالزامية تقف على باب المدرسة، لتأخذ كل طالب لا يهتم بدراسته، كان الشباب يزدادون حرصا على التعلم. ومن جهة اخرى، فأن وجود تمييز في الخدمة الالزامية، للطلبة في المراحل الدراسية المختلفة، سيعطي الطلبة حافز كي يجتازوا المراحل الدراسية ، ويكون لهم شأن مختلف في الخدمة الالزامية.

6 - تطبيق مبدأ المواطنة : فمثلما ان للمواطن حقوق، فأن عليه واجبات ايضا، ومن بين تلك الواجبات. هو خدمة العلم والوطن.

اذن، ان مشروع اعادة الخدمة الالزامية هو قرار صائب يستحق الثناء والتقدير.

العراق والتسويق السياسي

للتسويق السياسي معاني كثيرة، كلها تدور حول علاقة السياسي بالشعب، او بالأحرى علاقة المرشح بالشعب . وكيف يمكن له من اقناع اكبر عدد من الناس للفوز، والتسويق مأخوذ من الاقتصاد، فمثلما ان التاجر او البائع يروج ويرغب المواطن بشراء بضاعته، فأن السياسي هو الاخر يفترض به ان ينجح في اقناع المواطن ببرنامجه السياسي وحثه على انتخابه واختياره في الانتخابات.

العراق بما انه مقبل على الانتخابات فسيمر بعملية كبرى من التسويق السياسي، اذ سيقوم كل مرشح بالتعبير عن نفسه وترغيب الناس بانتخابه، وبالرغم من ان كل مرشح له شأن خاص، الا ان المادة التسويقية او طريقة الترويج المتوقعة ستركز على الاتي:

- التركيز على تقديم الخدمات الشخصية اكثر من العامة، والسبب ان البرامج السياسية العامة قد تفسر من قبل المواطن على انها مجرد شعارات.
- التوصية وعقد الاجتماعات والرسائل الخاصة من المرشح الى النائب، سيكون لها اهمية اكبر من نشر الصور او اللافتات في الشوارع، على اعتبار ان المواطن العراقي قليلا ما يتأثر بهذا الشكل من الدعاية والترويج الانتخابي، وقد لا يركز حتى على ما هو مدون فيها.
- قد يكون للمواقف السياسية التي قام بها المرشح اثناء دورة عمله السابقة اثر في اقناع الناخب بالتصويت له. او حتى المرشح الذي لم يسبق له خوض التجربة فلمواقفه بين ابناء مدينته واقربائه اثرها في لفت انتباههم اليه وربما انتخابه.
- وسائل الاتصال التقنية الحديثة، من انترنيت بالأخص صفحات التواصل الاجتماعي، والقنوات الفضائية ربما انها قد اتاحت للمرشح ان يصل الى الناخب بشكل مباشر . لكنها كما قلنا اعلاه تبقى قليلة التأثير، خاصة وانها متاحة لكل المرشحين، بمعنى قد تؤدي الى اختلاط الاوراق على الناخب.

اما طريقة استجابة المواطن لمثل هذا النوع من التسويق الانتخابي، فهي تتركز بالاتي :

- ان فضاء الحرية الذي يتمتع به الناخب العراقي، سيجعله يصب جام غضبه وسخطه على بعض المرشحين، يساعده في ذلك وسائل الاتصال الحديثة، لذلك لن يسلم البعض من المرشحين بالأخص اصحاب التاريخ السياسي من انتقاد المواطنين وآرائهم التي سيعبر عنها بشكل مباشر خاصة في الفيس بوك .
- سيجد المواطن في النهاية نفسه مضطرا ان يختار المرشحين الذين يتفقون مع توجهه السياسي، ورغباته ومصالحه التي يتوقع ان يتحقق شيء منها عند فوز المرشح الفلاني.
- على الرغم من ان التجربة الانتخابية في العراق مضى عليها فترة طويلة نسبيا، الا الانتخاب على اساس المنطقة والقومية والمذهب سيبقى هو السائد حتى في هذه الانتخابات، لكن ربما انه على نحو اقل من ذي قبل.

اذن، بالرغم من اهمية التسويق السياسي بالنسبة للمرشحين في الانتخابات القادمة، الا ان طبيعة المواطن العراقي وتجاربه الانتخابية السابقة قد لا تتأثر بهذا الاجراء.

العراق والتطرف في الحرية

تعرف الحرية على انها مقدرة الانسان على فعل اي شيء . لكن ما جرت عليه اعراف الدول، ان الحرية تقف عندما تصدم بحريات الاخرين . وعلى هذا الاساس نجد ان المجتمعات المتقدمة، قد تمكنت من عقلنة الحرية و وضعها ضمن قوانين المجتمع ومصالحه ولم تجعلها مفتوحة الابواب او مطلقة العنان ، لأن كل شيء يخرج عن المعقول سيكون فيه مضار اذا ما قلنا خطر على عموم الحياة .

العراق بعد عام 2003، اتجه نحو الحرية بمختلف انواعها، ومن بينها الديمقراطية السياسية . وهذه القفزة النوعية جاءت بعد عهود طويلة من اللاحرية ، اي ان الدولة والمجتمع لم تمر بمرحلة انتقالية او وسطى، بل انتقلت بشكل شبه مفاجئ . هذا التحول المستعجل، على الرغم من الايجابيات الكبيرة التي احتواها، ا لا انه قد ولد حالة من عدم الاستقرار او عدم الانسجام ، نتج عنه بعض السلوكيات التي يمكن اعتبارها تطرفا في الحرية . فمع كل احتفال وطني او انساني ، سرعان ما تنتشر ظاهرة بيع الخمور وشربها في كل مكان من العراق، وبالأخص العاصمة بغداد . ولا يتعلق الأمر بتعاطيها في الاماكن المخصصة او المجازة ، او حتى المخفية ، بل ان الامر يتم بشكل علني وعشوائي دون حسيب او رقيب ، الشجار والصراخ والعبث، والتراشق بزجاجات الخمر ، وتكسيرها في الشوارع والاماكن العامة ، صارت مشهدا طبيعيا في بعض مناطق بغداد .

ان هذه الظاهرة المتطرفة، باتت تؤذي اغلب العوائل وتجعلها تجلس في بيوتها حتى في المناسبات، وذلك خوفا من ان تمر بمثل هذه المشاهد او ان تتعرض للاعتداء سواء بالفعل او بالكلمات الطائشة التي تطلق من المتعاطين للخمر الذين، لا يكفون عن التحرش بالمارة بمختلف الطرق.

ان الامر لا يتعلق بهذه المظاهر فحسب، لكنه قد يتطور الى ما هو اوسع، بحيث تنتشر افات اخرى في المجتمع، مثل البغاء وتجارة الاعضاء البشرية وتجارة الرقيق الابيض، والمخدرات، والسرقة وغيرها. وما ستجره من ويلات على البلاد، كانتشار السرقة وحوادث القتل. بالاخص وان هناك بيئة عوامل على ذلك، حيث ان البلاد تعاني من البطالة والفقر، وكل ذلك يساعد العصابات المنظمة التي قد تكون مرتبطة بجهات خارجية، على تنفيذ اجندات مغرضة في البلاد هدفها ضرب قيم المجتمع العراقي وثقافته.

ما مطلوب من الدولة والنخب المثقفة والمتعلمة، هو عقلنة الحرية وتنظيمها، ومحاربة التطرف فيها . وهذا يحتاج الى جهود كبيرة وطويلة، والى سياسات عامة وقرارات حكومية. ولربما ان الاستعانة بالخبرات الاجنبية يعتبر امرا ضروريا بالأخص تلك الدول التي سبقت العراق في مجال ضبط ايقاعات الحرية وعدم التطرف فيها.

المظاهرات : جيل جديد ينبغي احترامه

علاوي ضاغطهم وبنبوش بعد روحي وحمودي الكتلوني، بعد سهرة بلغ طولها حتى مطلع الفجر، قرروا ان يتركوا لعبة البوبجي، وان يشتروا عجلة من نوع تكتك، عن طريقه يطالبون بحقوقهم كشباب ليس لهم مستقبل معروف لحد الآن، فباعوا هواتفهم النقالة، وتركوا التدخين برهة من الزمن ، واهملوا تسريحة شعرهم المكلفة، التي يسمونها الاندومي . ولم يمر على هذا الاتفاق الا اشهر معدودات، حتى صار الثمن متوفرا ، فاشتروا المحروس، اي التكتك، وانطلقوا به الى ساحة التحرير، والاغاني الوطنية تنطلق من سماعاته العالية جدا .

وما هي الا ساعات، حتى تجمعت بقية التكاتك في المنطقة، وصار منظرها كمنظر الفراشات الصفراء التي تجوب المكان .

الجماهير المترددة في الافصاح عن سخطها عن المشاكل العامة في البلاد، جذبها منظر الشباب وعجلات التكتك التي يستغلونها، فاخذوا بالتجمهر شيئا فشيئا .

وزاد من تعلقهم بالموضوع، هو الصدق الذي ابدوه الفتيان الثلاثة، فعلاوي ضاغطهم قد اصيب بطلقة في راسه في اليوم الاول ، وهناك معلومات غير مؤكدة تشير الى انه قد مات ، ولازالت صوره معلقة على الجدران وفوق مرآة التكتك الذي تركه في الساحة ، وبنبوش بعد روحي، هو الاخر لازال يجر رجله اليمنى التي نبتت فيها قذيفة من الغاز وصار من الصعب إخراجها ومن الصعب عليه المسير ، لكن من الصعب زحزحته عن الساحة ايضا . ولم يبقى الا حمودي الكتلوني، يقفز مثل النابض الحلزوني كلما سمع صوت تدحرج قنبلة في الارض ، ويحمل بنفسه الجرحى وينقلهم بالتكتك الى سيارات الاسعاف او حتى يسعفهم بيده .

نعم، ان هذا الجيل، قد اثبت بانه جنة ونار ، ليل ونهار، ويصعب التنبؤ بتصرفاته، فهو حتى فترة من الزمن كان يوسم بكل علامات الضعف والهوان، اما الأن فقد صار رمزا للوطنية، وقد يبدو ان الامر طبيعيا، على اعتبار ان الشباب في كل زمان ومكان، يجعلون من انفسهم، قادة ومضحين في سبيل المجتمع . حتى التهور والاندفاع هو الاخر سمة متعارف عليها، وان كانت غير محمودة عند البعض، الا انها مهمة ومفيدة عندما يتعلق الامر بالمهام والاهداف الوطنية الكبرى ، مثل المطالبة بالتحقيق، والسعي لنصرة الشعوب المضطهدة في الارض .

ومن الممكن ان توظف هذه الطاقات لبناء مستقبل افضل للبلاد، سواء من قبل الدولة ومؤسساتها او من قبل المجتمع . لكن ليس قبل ان يتم الاستماع لمطالباتهم الحقة وانصافهم ، بكل الوسائل والطرق الممكنة ، ومن ابرزها فتح ابواب العمل والتعيينات امامهم .

التظاهرات والعمل السياسي في العراق

تعتبر المظاهرات احد اعمدة الديمقراطية في كل دول العالم . عبرها يعبر الشعب عنن رأيه في مختلف الاحداث التي تواجه بلاده، ويوصل صوته ومطالبه الى الحكومة . وفي الوقت عيننه تعرف الحكومة ماذا يريد الشعب منها . بالأخص عندما تكون نابعة من ارادة الجماهير وحركتها العفوية غير المسيسة او الخاضعة للتدخلات الخارجية : الدولية والاقليمية .

العراق بوصفه من الدول التي تسير على النهج الديمقراطي، صار ميدانا رحبا للتظاهرات المتكررة، على مر السنين التي تلت التغيير . لكن التظاهرات التي حدثت في الشهر العاشر من عام 2019، تكاد ان تكون مختلفة عن التي سبقتها، في نقاط متعددة، لعل من اهمها الاتي :

اولا – من حيث المشاركين فيها :

تختلف هذه المظاهرات من حيث العناصر المشاركة فيها، فعلى عكس التي سبقتها والتي كانت تقاد من قبل الاحزاب والتيارات السياسية المختلفة، انفردت بكونها ذات طابع شبابي على الاقل من الناحية الظاهرية . بمعنى هي مظاهرات ضد الوضع الحالي الذي تكون بفعل سياساتها الاحزاب ونهجها

ثانيا – من حيث طبيعتها :

فهي تظاهرات طالبت بأشياء عامة، تهم كل ابناء الشعب، ولم تتخصص بالدفاع عن فئة واحدة . معالجة الفقر والبطالة وانهاء الفساد ، وانهاء سوء الاداء الحكومي . كانت هي السمة الابرز للمتظاهرين . شيء اخر ايضا لوحظ على المتظاهرين، وهو صغر اعمارهم وهم من الجيل الذي عاصر الثورة المعلوماتية، وكان متهم بالابتعاد عن المبادئ والقيم

والمشي خلف الموجات والموديلات القادمة من الغرب. لكنه من خلال التظاهرات قد نبهنا الى العكس، اذ استشهد بعضهم في سبيل ايصال الصوت والمطالبة بالحق .

ثالثا – من حيث طريقة التعامل الحكومي معها :

الحكومة ايضا كانت ردة فعلها مختلفة عن التي سبقتها، وربما ان غياب الاحزاب عنها قد جعلها تفكر بوجود جهات من خارج المنظومة السياسية، بل من خارج البلاد اصلا . لذلك كان السلوكي الحكومي حذرا للغاية، فللمرة الاولى يتم ايقاف وسائل التواصل الاجتماعي في عموم البلاد، كما وهي المرة الاولى التي يستخدم فيها التي العنف المفرط ، الذي اظهر مدى نفاذ صبر الحكومة واستعجالها لمعالجة الامور باي طريقة .

رابعا – من حيث التعامل الخارجي معها :

جاء التعامل الخارجي معها باردا، سواء الدولي منه او الاقليمي . اقليميا ساندت المواقف الحكومة، وربما هو رد على سياسات عراقية سابقة ساندت الاستقرار الاقليمي . ودوليا لم يتجاوز الموقف العالمي، حد التنديد والمطالبة بحماية حقوق الانسان والمواطن .

اذن، ان تظاهرات الشهر العاشر من سنة 2019، كانت مختلفة عن سالفاتها ، سواء من حيث افرادها، او من طبيعتها، او من حيث الرد الحكومي عليها ، والموقف الاقليمي والدولي منها .

التعليم الالكتروني

ما ان انتشر فايروس كارونا في الكثير من دول العالم ومنها العراق، حتى اوعزت الحكومات في الدول الموبوءة الى المؤسسات التعليمية فيها، بضرورة الانتقال الى التعليم الالكتروني . بحيث يرتبط الطلبة مع اساتذتهم عبر غرف الكترونية مغلقة يتبادلون فيها المحاضرات العلمية .

هذه التجربة الاضطرارية تعتبر جديدة من نوعها، لها ما لها وعليها ما عليها، ويمكننا ان نبين الايجابيات والسلبيات، عبر الاتي :

الايجابيات :

1 – انها طريقة سهلة ، يستطيع عبرها الاستاذ ان يرسل المواد التعليمية الى عدد كبير من الطلبة .

2 – انها تتوافق مع عصر التقنية ، وقد يحبها الطلبة انسجاما مع حبهم لوسائل التواصل الاجتماعي .

3 – هي تخفف عن الاساتذة والطلبة اعباء السفر، ومصاريف الدراسة المباشرة التي قد تكون عالية .

4 – يعتبر سبب اللجوء اليها في الوقت الحاضر منطقيا، بسبب انتشار الفايروس الخطير الذي يستفحل في المناطق المزدحمة .

5 - في بلاد مثل العراق، تكثر فيها العطل والمناسبات، يعتبر التعليم الالكتروني فرصة لعزل الجامعة عن محيطها ، فلن يكون بالامكان ايقاف الدراسة لاسباب سياسية او دينية او حتى طبيعية ، حيث سيكون بمقدور الاستاذ ان ينتقل بالمحاضرات من الصف العادي الى الصف الالكتروني بسرعة .

السلبيات :

1 – تنتفي الحاجة الى وجود الاستاذ او تقل ، في حال صار التعليم الكترونيا، كون المعلومات متوفرة بكثرة .

2 – من الصعب التعامل مع الطلبة الذين قد تكون لهم ظروف حياتية مختلفة وبالتالي هم لا يتواجدون بوقت واحد ولا يتفاعلون بشكل مباشر، بل سيمرون على الصفوف الالكترونية في اوقات متفرغة .

3 – من الصعب المحافظة على سرية الصفوف، او لنقل على خصوصيتها ففي حال انتشر المفتاح الالكتروني، فسيكون بمقدور كل شخص ان يدخل الى الصف .

4 – وجود الطلبة في المؤسسات التعليمية يساعد على زيادة التفاعل والاستيعاب ، للجامعة وقع كبير في نفوس الطلبة .

5 – من الصعب ان يندمج الطالب مع المواد العلمية، وقد ينشغل في امور اخرى ، فكيف له ان يضع حدا ما بين اللعب واللهو الذي توفره وسائل التواصل الاجتماعي وما بين الدروس والمحاضرات .

اذن ، ان التعليم عن بعد ، وان كان من الضروري الاحاطة به وتعلمه ، لكن من الصعب تطبيقه ، ويبقى حلا وقتيا في الازمات والظروف المعقدة فقط، ولا يمكن ان يكون بديلا عن التعليم المباشر .

التعليم والهوية الوطنية العراقية

التعليم هو الوسيلة التي عبرها تغذى العقول الانسانية بتفسيرات لكل ما يدور حولها من اشياء ، وفي الوقت عينه ينشط العقل الانساني كي يتمكن من مواجهة المعوقات التي تقف حائلا بينه وبين الحياة السعيدة.

اما الهوية الوطنية، فهي كل ما يتميز به بلد ما عن غيره ، من عناصر مادية وعناصر معنوية . وعلاقة التعليم بالهوية الوطنية علاقة وطيدة ، اذا ان الدول العاقلة والرشيدة تستعمل المؤسسات التعليمية كأداة للحفاظ على الهوية الوطنية . فعن طريقها يتم تنشئة الاجيال القادمة، على حب الوطن والضحية في سبيله، والعمل على اعلاء شأنه بين الأمم . الا ان هذه العملية هي ليست بالسهلة او الروتينية، بل هي عملية معقدة للغاية وتتطلب فترات طويلة نسبيا من الزمن . وفي الوقت عينه تتطلب استقرارا على كل الصعد، بالأخص داخل المؤسسة نفسها .

ان علاقة المؤسسة التعليمية بالهوية الوطنية العراقية علاقة مرت بفترات مختلفة، وفي الغالب كانت رؤية وتفسير الحاكم السياسي للهوية الوطنية هي التي يتم اعتمادها في المؤسسات التعليمية، ولذلك نجد بأن (دولة الأمة) كانت هي الفلسفة السائدة للهوية الوطنية ابان العهد الملكي، ثم تحولت الى (العراق اولا) في عهد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ، وما لبثت ان صارت (الأمة العربية) هي الاساس في تفسير الهوية الوطنية في الفترات الممتدة من عام 1963 وحتى 2003 . وكل هذه التفسيرات للهوية الوطنية كانت تبث عبر المؤسسات التعليمية، من خلال المناهج ومن خلال المحاضرات والنشاطات الجامعية والمدرسية الاخرى .

اما في مرحلة ما بعد 2003، فأن الأمر اختلف تماما ، حيث ان النخبة السياسية التعددية، اختلفت نظرتها وتفسيرها للهوية الوطنية، وبالتالي بات من الصعب على

المؤسسات التعليمية ان تترجمها الى عقول طلبة العلم. ومما زاد من الصعوبة، هو ان الهويات الفرعية ارتفع شأنها لسد الفراغ الذي خلفه انسحاب وتراجع الهوية الوطنية .

ان تفعيل علاقة التعليم بالهوية الوطنية العراقية، يتطلب عدد من الاليات، لعل من اهمها الآتي :

1 – ان تكون المناهج، ذات فكرة واحدة ، وهي زرع القيم الوطنية في عقول الطلبة، عبر التركيز على حضارة العراق والتعايش السلمي .

2 – زرع فكرة او حلم بناء دولة عراقية قوية في ذهنية طلبة العلم. بحيث ترافقهم حتى بعد التخرج، عسى ان يعكسوها اثناء العمل .

3 – ابعاد المؤسسات التعليمية عن التدخلات الحزبية والفئوية والمناطقية، وجعلها مؤسسة ذات خصوصية وحصانة.

4 – الدقة في اختيار الكوادر التربوية ، والعمل على ادخالها في دورات مكثفة، كي تكون قادرة على ايصال الرسالة العلمية الوطنية، بالأخص بعد المستجدات العلمية والتقنية التي يشهدها العالم.

اذن، ان الهوية الوطنية العراقية بأشد الحاجة لدعم ومساندة المؤسسات التعليمية.

التنمر في وسائل التواصل الاجتماعي العراقية

التنمر في بعض معانيه، هو سلوك عدواني يقوم به فرد او مجموعة من الافراد ضد اشخاص اخرين، بهدف الاساءة لهم والقدح بهم . وهو ظاهرة بدأت تنتشر وتزداد، حتى صارت موجودة في كل نواحي الحياة ومنها الالكترونية . خاصة بعد ان صارت وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة سهلة للنيل من الاخرين والتقليل من شأنهم، ومما يزيد الامر سوءا ان التنمر الالكتروني يحدث امام اعدد كبيرة من الناس، الامر الذي يجعله نوع من التشهير بالضحية .

ويعاني العراق من هذه الظاهرة، مثله مثل بقية بلدان المعمورة، لكن على نحو اكبر، حيث نجد ان بعض المنشورات تتعرض للتنمر، بكلمات وعبارات نابية ، واذا ما اردنا ان نرصد الاسباب التي تقف خلف مثل هذه الظاهرة، فسنجدها تتمحور في عدد من النقاط ، ولعل من اهمها الاتي :

1 – الغيرة والحسد :

تعتبر الغيرة والحسد، احد العوامل المهمة في دفع البعض من الناس للتنمر ضد غيرهم . بالاخص عندما يكون الشخص الموجه ضده التنمر، ناجحا في حياته ، ومتميزا في قطاع من القطاعات وبالتالي لا يمكن اللحاق به، فتلجأ بعض العناصر الى القدح به ومحاولة ايقافه .

2 – الاختلاف في القيم :

الاختلاف في القيم، والنظرة المتعددة لما هو اخلاقي . يجعل من نشاطات وافعال بعض الافراد مخالفا للأخرين . او لنقل مخالفا لما يؤمنون به من اخلاق، ومن جراء ذلك يتم التهجم عليه واتهامه بكل ما هو غير جميل .

3 – اثارة اعجاب الاخرين :

احيانا يكون للتنمر غاية سطحية، لكنها كبيرة في نظر الافراد المتنمرين . هذه الغاية تتمثل في الرغبة بأثارة اعجاب الاخرين وكسب ثنائهم وتأييدهم ، حتى لو كان على حساب الاشخاص الذين يتعرضون للتنمر . خاصة وان هناك من يشجع على مثل هذه السلوكيات .

4 – محتوى المادة المنشورة يشجع على التنمر :

وقد يكون محتوى المادة المنشورة، هو من يشجع على التنمر . كأن يكون مثيرا للسخرية ، او يكون طائفيا او يكون مخالفا لما هو متعارف عليه , او حتى لأنه قليل القيمة المعرفية او العلمية او الاخلاقية . فتثور ثائرة الناس عليه وتتنمر ضده .

5 – الحسابات الوهمية :

احيانا ، تتيح المجالات التي توفرها وسائل التواصل، مثل اخفاء الهوية والحسابات الوهمية ، الفرصة للافراد الذين يقومون بالتنمر، ان يبثون افكارهم بسهولة دون ان يتعرف علهم احد ، فيفلتون من العقاب المادي او المعنوي .

6 – الظروف الخاصة بالعراق :

الفتن والمشاكل العامة التي مر بها العراق . تجعل من التنمر فرصة للهرب من الواقع المعاش ، وفي بعض الاحيان جزء من الانتقاد غير المباشر للظروف الراهنة للبلد .

د. سعدي الابراهيم

الثقافة الشعبية في العراق

الامم تُعرف بثقافاتها، اكثر من اي شيء اخر. وكلما كانت الثقافة التي تمتلكها الدولة غزيرة، كلما كان تأثيرها الاقليمي والعالمي اكبر، والعكس صيح ايضا، اي ان الدولة الفقيرة ثقافيا ستعاني من هجمة ونفوذ الثقافات الاخرى، التي تحاول ان تسيطر وتنفذ الى داخلها.

ولكل دولة ثقافتان، الاولى رسمية هي الثقافة التي تمثل النخبة، والتي قد تصوغ منها أيدولوجيتها في الداخل والخارج، والثانية هي ثقافة الشعب الحقيقية او ما تسمى بثقافة الشارع.

العراق كان غنيا بكلا الثقافتين : الرسمية والشعبية، مع ان الانظمة السياسية السابقة قد كممت الثقافة الشعبية واطلقت العنان للثقافة الرسمية . فكنا نسمع صوت النخبة اكثر من صوت الشارع او الشعب، وكان العالم المحيط بالعراق، هو الاخر لا يسمع الا الصوت الرسمي وبعض فتات الثقافة الشعبية التي قد تظهر على لسان فنان او تقرأ في كتاب، او يتسلل اليها خلسة باحث علمي .

اما بعد عام 2003، فأن حال العراق اختلف رأسا على عقب، اذ ضعفت الثقافة الرسمية، وارتفع صوت الثقافة الشعبية، فصارت الاغاني العراقية التي تستمد كلماتها من العامية الدارجة، وتقترب من معاناة الناس وهموم الشارع، هي السائدة، واصبح الشعب يتكلم بلهجته دون تكلف، حتى الدول المجاورة بدأت تقتبس من كلماتها ، ومعانيها . اما عن الاسباب التي وقفت خلف بروز الثقافة الشعبية على حساب الثقافة الرسمية فهي كثيرة ، ومن اهمها الاتي :

1 – عدم وضوح الثقافة الرسمية للدولة :

لم يستطع النظام السياسي العراقي الى حد الان ان يبين ما هي الثقافة الرسمية للبلاد، والتي تستمد من هويتها الوطنية، وهذا الاشكال يعود لعوامل كثيرة، لعل من بينها : التشتت وغياب الوحدة الداخلية للنظام نفسه. وبالتالي انعكس على كل مجالات الحياة ومنها الثقافة، حيث لم تعد هناك ثقافة رسمية للدولة، بل ان كل مكون سياسي (حزب او تيار او شخص) يعبر عن ثقافته الفرعية : القومية والمذهبية، الامر الذي جعل المجتمع الدولي ينفر من هذه الحالة، وفي الوقت عينه صار الشعب لا يعرف الدولة الى اين هي ذاهبة.

2 – التعامل الخارجي مع الشعب دون المرور بالنظام السياسي :

وكنتيجة للنقطة اعلاه، اصبحت دول العالم لا تفهم على النظام السياسي، ولا تتعامل معه على انه يمثل العراق ، واخذت تستمع الى صوت الثقافة الشعبية واعتبرتها ثقافة للعراق.

3 – ازالة الكبت عن الثقافة الشعبية :

الاجواء الديمقراطية التي توفرت في العراق عقب عام 2003، قد فسحت المجال للشعب كي يقول كلمته، ويرفع صوته، وبالطرق التي يراها مناسبة، والتي يأتي في مقدمتها الفن بكل تفرعاته. والتي عن طريقها عرف الفرد العراق نفسه الى العالم، وتمكن من ان يتفوق على الثقافة الرسمية للدولة .

الثلاثة الكبار : تقييم اداء

السيد عادل عبد المهدي ومحمد الحلبوسي، وبرهم صالح : رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس الجمهورية . اختارهم الشعب قبل فترة ليست بالقليلة، على امل احداث تغيير في البلاد، عبر معالجة المشاكل العامة، واحراز خطوات في طريق النهوض والتنمية المستدامة . واذا ما اردنا ان نجري عملية تقييم اولية للأداء على ظهروا عليه، فمن الممكن ان نؤشر الاتي :

1 – الاوضاع لم تتغير ، رغم وجود بعض الجهود الواضحة هنا وهناك ، لكن المشاكل الكبرى، مثل المحاصصة والبطالة ، لم تشهد حلا حقيقيا ، وبقيت شاخصة كأنها قدرا محتوما على البلاد.

2 – هناك استقرار امني لا بأس به ، مع وجود بعض الخروقات التي تحدث بين الآونة والاخرى، لكنها لا تقارن مع سنوات سابقة .

3 – ملف الوحدة الوطنية والانسجام المجتمعي، هو الاخر شهد نوع من الاستقرار ، بفعل تراكم التجربة والوعي الذي ازداد لدى عموم فئات الشعب ، فصارت الفتن او محاولة استثارة الشعب ضد نفسه، لا تجدي نفعا ولا تعبر على احد .

4 – الاقوال والسلوكيات التي ينتهجها الثلاثة الكبار، سواء في داخل العراق وخارجه ، لا باس بها ، وهي ايضا تعبر عن نضج و وعي لدى النخبة الحاكمة ، فبالرغم من الاساس المحاصصي غير السليم الذي توزعت بموجبه مناصب الرئاسات الثلاث، الا ان اي منهم لم يؤشر عليه التحزب المذهبي او القومي ، وهذا شيء محمود ينبغي تأشيره ودعمه شعبيا .

5 – على الصعيد الخارجي، هناك استقرار نسبي في علاقات العراق الاقليمية والدولية، فعلى الرغم من صعوبة هذا الملف وتداخلاته، تمكن العراق الى هذه اللحظة من

ان يكون على مسافة واحدة من جميع الملفات التي تزدحم بها المنطقة، ولم يقحم نفسه في اي منها بعمق .

اما عن الامور التي ينبغي فعلها في السنوات المتبقية من عمر الدورة الحالية، فمن الممكن ان تكون كالاتي :

1- ترتيب جدول الاولويات الوطنية ، بحيث تكون المشاكل الكبرى في المقدمة ، بالاخص البطالة والفقر ... لكن هذا لا يعني تضييع الوقت والطاقة في معالجتها، بل ان توضع لها خطط استراتيجية، مع التركيز على القيام باعمال مستعجلة يشعر بها الشعب .

2- تفعيل الجهد الاعلامي للدولة، من اجل اطلاع المواطن على الانجازات المتحققة، وتذكيره بالصعوبات التي تعترض طريق العمل الحكومي، فضلا عن تطمينه الى ان هناك خطط استراتيجية بعيدة المدى للتعامل مع المشاكل الكبرى.

3- الاستمرار بنفس منهج السياسة الخارجية المتبع حاليا، مع ضرورة تمتين الجبهة الداخلية للنظام السياسي، لمنع وجود ثغرات تدخل عبرها الاجندات الخارجية لهذه الدولة او تلك. وفي الوقت عينه، وضع خط احمر للمصالح الوطنية التي لا يمكن التنازل عنها مطلقا.

الجامعة والتنمية المستدامة

كثرت الجامعات في العراق، سواء الحكومية منها او الاهلية، وربما ان الزيادة في الجامعات والكليات الاهلية كانت اكبر، ففي كل مدينة توجد العشرات منها، وهي تحوي على مختلف التخصصات العلمية والانسانية . هذه الزيادة مهمة ، وستكون اكثر اهمية لو ربطت بسوق العمل والتطوير والانتاج، بحيث تضمن الجامعة للطالب الدارس فيها فرصة عمل بعد تخرجه من جهة، وفي الوقت عينه، تضمن للمجتمع بأنها ستحل جزء من مشاكله . وهذا الكلام لا ينطبق على الجامعات والكليات الاهلية فقط، بل ان الحكومية هي الاخرى مطالبة بالشيء نفسه .

ان ربط الجامعة بالمجتمع، تتطلب من الدولة ان تضع استراتيجية محكمة في هذا الشأن، من الممكن ان تكون اهم نقاطها، كالآتي:

- **التخطيط المسبق :** قبل ان تباشر الدولة او المستثمر بفتح تخصص جديد، ينبغي ان تطرح عدة تساؤلات، من اهمها : اين ستذهب مخرجاته ؟ هل المجتمع بحاجة ماسة اليه ؟ ، في حال كانت الاجابة ايجابية، فينبغي دعمه، وفي حال كانت سلبية فينبغي العدول عنه، او دمجه مع تخصص اخر .
- **الجامعات والكليات الاهلية والاستثمار:** من الممكن ان تشترط الدولة على الجامعات والكليات الاهلية كشرط لإعطائها الاجازة، ان تقوم كل منها بفتح مشروع استثماري، يعمل فيه المتخرج منها بعد التخرج، مثل ان تبني مستشفى او مصنع او شركة او استثمار زراعي او سياحي او عمل اخر يدر على البلاد الخير، ويضمن العمل لمخرجاتها . كما معمول في بعض المؤسسات التعليمية الحكومية مثل معاهد النفط التي تزود المنشأة النفطية بالمتخصصين.
- **تطوير المناهج العلمية :** اغلب المناهج المتبعة في المؤسسات التعليمية في العراق، هي قديمة ولا تتناسب مع حجم التطورات التي شهدها العالم، وقبل كل ذلك هي

بعيدة عن احتياجات العراق ومشاكله الراهنة، من هنا لابد من اعادة النظر في الكثير منها وتطويرها كي تكون متناسبة مع احتياجات البلاد وتساير التطورات العلمية العالمية في هذا الخصوص .

- **التركيز على الجانب العملي:** احيانا تحتاج المجتمعات وحتى الطلبة انفسهم الى العلوم التطبيقية، والى المهنة والحرفة التي تمكنهم من الحصول على فرصة عمل بسهولة . على العكس من الدراسات النظرية التي تكتفي بالشرح وتبتعد عن التطبيق . من هنا ينبغي ان يزود الطالب فضلا عن شهادته العلمية، بمهنة او حرفة يتعلمها في الجامعة تعينه على العمل في اي مكان وفي اي وقت ، مثل تعلم الحدادة او الطباعة او الحلاقة او اي مهنة اخرى.
- **التعاقد مع الشركات الاجنبية :** الشركات الاجنبية من الممكن ان يكون لها شأن في تطوير قطاع التعليم في العراق، من خلال قيام تلك الشركات بالأخص النفطية منها، بفتح جامعات وكليات الى جابها تزودها بالكفاءات العراقية للعمل معها .

- د. سعدي الابراهيم
- **الرأي العام العاطفي**
- ان عاطفية الرأي العام هي ليست عيبا ، بالأخص عندما تتعلق بعلاقة الانسان بوطنه الذي يعيش فيه، لكنها (اي العاطفة) قد تضيع على الانسان امكانية ايجاد سبل واليات تحفظ حقوقه، ويسهل على الاخرين استثارته .
- لم يكن من السهولة في الفترات السابقة ان تقيس مزاجية الجماهير وتوجهاتها وتفسيراتها للأحداث الجارية في البلاد وخارجها . حيث كانت الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي الاستبيانات . لكن في عصر الانترنيت باتت الامور اكثر سهولة، ولا تحتاج الى اي استبيان، على اعتبار ان الجماهير بات بمقدورها ان تعبر عن وجهات نظرها بكل بساطة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بالأخص الفيس بوك الذي يعطي الفرد رأيه من خلاله حول كل القضايا اليومية .

- واذا ما اردنا ان نقيم طريقة تعامل الرأي العام العراقي مع الاحداث اليومية التي تصادفه سواء داخل البلاد او خارجها، سنجد بان الجماهير العراقية سرعان ما تتفاعل مع كل حدث تمر به البلاد، تفاعلا قويا ، وتبقى منشغلة به يوما او بعض يوم، ثم يبدأ الاهتمام بالتنازل، حتى اذا وصلنا اليوم الثالث، كأن شيئا لم يحدث . والامثلة على ذلك كثيرة، كما هو الحال مع احداث المظاهرات، او قضية الاسماك، او قضية غرق العبارة في الموصل.
- وهذا التفاعل المفاجئ والذي ينتهي بسرعة، له دلالات متعددة، من الممكن ذكر البعض منها، من خلال الآتي:
- 1 - يدل على المزاج العاطفي للإنسان العراقي الذي يتنقل من حالة الى اخرى بشكل سريع ومستعجل.
- 2 – سهولة التأثير في الرأي العام، واخذه في اتجاهات مختلفة من خلال اثارة عواطفه الجياشة ، بالأخص عندما تكون القضية المطروحة فيها بعد وطني او انساني .
- 3 – من الصعب ان يعترف الرأي العام بالإيجابيات التي تحدث في البلاد، حيث تكون السلبيات اكثر جذبا وتأثيرا .
- 4 – قلت تأثيرات الرأي العام في الاحداث التي تمر بها البلاد، بالأخص فيما يتعلق بالضغط على السلطة السياسية، حيث ان النخبة الحاكمة تعرف ان للجماهير وغضبها مدى محدود لا تتجاوزه .
- ولعل ان السمات التي تتميز بها الجماهير العراقية هي نفسها في كل الدول غير المتقدمة، لكن لعل ما يميز الجماهير العراقية عن سواها، انها استفادت من الفسحة الديمقراطية بعد عام 2003 . فلو لم تكن هناك اجواء ديمقراطية، لما تمكن الشعب من ان ينتقد النظام السياسي عندما تكون هناك مشاكل عامة او ازمات مفاجئة، ولما تمكنت الجماهير من ان تبدي رأيها بكل حرية . لكن مع ذلك فلابد للدولة من ان تهتم بدراسة الرأي العام العراقي، وتحليله وفهمه الفهم الصحيح، وفي الوقت عينه حمايته من ان تستغل مشاعره وعواطفه من قبل الجهات التي لا تريد الخير والسلام للبلاد .

الحاكم والبيئة المحيطة

- الحاكم، مهما كانت مسمياته وفي كل زمان ومكان، ما هو الا انعكاس لما حوله، فلا ينتظر من مجتمع محافظ ان ينتج حاكما متحررا، ولا يتوقع من مجتمع متطور ان يحكمه شخص جاهل او متخلف . وان حدث ذلك فهناك خلل ما، اما ان يكون الحاكم مفروضا من الخارج او انه استخف بشعبه واستضعفهم، او انه امتلك ادوات القوة التي يحمي بها نفسه.
- والشواهد على الكلام اعلاه كثير، فأوروبا وامريكا منذ ان نجحت فيها ثورة التحرر والتنوير، سارت نحو الحكم الديمقراطي، الذي وان تعثر في بعض الاحيان، الا انه لم يخرج عن المسار بشكل كامل. قد يكون هتلر وموسليني واخرون، حالة شاذة تم القفز عليا وتلافيها على عجل لصالح الخط العام للمنهج الديمقراطي .
- الحكام في الشرق الاوسط، لا يختلفون عن القاعدة اعلاه، فميراث هذه الشعوب القائم على وجود حاكم فرد، يستحوذ على زمام السلطة ويبطش بكل فرد او جماعة تقترب منها، لربما هو المسار الذي مشت عليه سنة الحكم منذ فترة طويلة جدا .
- الشيء الاخر في هذا الموضوع، ان الشعوب هي الاخرى تتناغم مع الحاكم، ففي الغرب الديمقراطي، الشعوب ايضا اعتادت على الديمقراطية وصارت تفهمها وتتعايش معها ، وبالتالي صار من السهل على الحاكم ان يؤدي مهامه، ولربما الصعوبة الحقيقية التي قد تقف في وجهه انما تتمثل في وجود تناقض بينه وبين شعبه، أي عندما لا يكون من نفس صنف الشعب الذي يحكمه . مثل ان الشعب يؤمن بالديمقراطية في حين ان الحاكم دكتاتورا او مستبدا. او العكس، فهنا، لابد ان يتنازل احد الطرفين عن ثقافته ونهجه، ان يتحول وينسجم مع الاخر، وفي حال الفشل في هذا الامر، ستضطر الشعوب الى الثورة او يضطر الحاكم الى العنف والقمع او أي اسلوب اخر لا يتسم بالسلمية.
- واضح ان الدول المتقدمة قد تجاوزت التفاوت والاختلاف او حتى التناقض ما بين الحكام والمحكومين وتوصلت الى انسجام كبير فيما بينهم. الا ان التناقض والاختلاف ما بين الحكام والبيئة المحيطة في الشرق، فلا زال قائما، فهناك شعوب اعتادت على الحكم

الفردي، وهناك حكام يحاول البعض ان يكسر هذه القاعدة، كما هو الحال في بعض الدول التي شهدت عمليات تغيير في انظمتها السياسية، ولعل العراق من بينها، فهذه البلدان لم تعرف الاستقرار بعد زوال الحاكم الفرد، والاسباب من وراء ذلك متعددة، لكن لعل ابرزها هو عدم وصول الشعوب الى درجة عالية من الوعي والثقافة الديمقراطية ، بمعنى انها اعتادت على تكون السلطة كل شيء هي التي تأمر وتنهي وتوجه، وتقوم بإدارة الزراعة والصناعة وتوفير التعليم وغيرها من مفاصل الحياة ، وبالتالي هي غير معتادة على المبادرة او المشاركة الفعلية .

الحسد الاداري

الحسد يؤمن به الكثير من الناس . ومعروفة معانيه للجميع تقريبا، وهو تمني شخص من الاشخاص زوال النعمة عن غيره . وطبعا الاسباب التي تقف خلف هذا الامر كثيرة، بعضها يتعلق بالفطرة الانسانية المتمثلة بحب التملك، والاستحواذ على الاشياء الثمينة . وليس من الضروري ان تكون تلك الاشاء مادية بحتة، فقد تكون معنوية وغير منظورة .

والامر المهم الاخر الذي يرتبط بموضوعة الحسد، هو ميل الانسان الى التعجب بمن هو افضل منه، واحيانا كرهه والحقد عليه، وتمني زوال الشيء المميز الذي يتمتع به .

ان الحسد ليس له زمان او مكان ولا يتعلق بشريحة دون غيرها، ومن تلك الشرائح التي يكثر فيها الحسد، هي الشريحة الادارية في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، ويتمثل الحسد الاداري بعدة نقاط، من الممكن تبيانها وفق الاتي :

اولا – ايقاف الموظف الناجح :

عندما تشهد دائرة من الدوائر، ظهور شخصية كفؤة تعمل بشكل صحيح ومفيد، سرعان ما يتحول هذا الموظف الى حالة منبوذة وغير مرغوب فيها، ويستمر الضغط عليه حتى يتوقف عن اجتهاده ونشاطه، ويضطر الى ترك الدائرة كليا في بعض الاحيان .

ثانيا – اثارة المشاكل والفتن بين الموظفين :

وقد يعبر عن الحسد الاداري، من خلال الوشاية واثارة الفتن ما بين الكوادر الوظيفية . وتأليب المدير او المسؤول الاول على بقية الموظفين، او بالعكس جعل الكادر يكره رئيسه . وهي ايضا حالة تؤدي في النهاية الى شل حركة الموظفين المتميزين وابعادهم عن الدائرة .

ثالثا – التقليل من اهمية النجاح :

عندما يكون بعض الموظفين اكثر نجاحا من غيرهم ، واحيانا افضل حتى من مرؤوسيهم ، يتولد الحقد والحسد في نفوس الزملاء، فتبدأ عمليات وضع العصي في دواليب العجلات والتقليل من شأن النجاح والتميز . وتشويه صورة الانسان الناجح والتقليل من مكانته وقدره في الدائرة المعينة، حتى لا يشعر بقيمة ما يقوم به من اعمال، وبالتالي يصاب بالإحباط واليأس .

رابعا – الاضرار المباشر بالموظف الناجح :

وقد لا ينتهي الحسد عند ايقاع الاضرار المعنوية بالموظف الناجح، بل يتعداها الى الاضرار المباشرة، من خلال العقوبات الادارية او تأخير الترفيع او الترقية او حتى النقل والفصل والطرد، وغيرها من الأساليب التي تنتهي بأفشال الموظف الناجح .

والحسد الاداري ليس محصورا بدولة من الدول او دائرة من الدوائر دون غيرها، لكنه على العموم يرادف الجهل والتخلف، وضعف الدولة وتغلغل العناصر غير الفعالة ، التي تشعر بالنقص وتكره وتحارب الناجحين، كي يتساوى الجميع ولا تظهر عيوبها .

اذن، الحسد الاداري هو افة وفيه مخاطر جمة على المؤسسات، وينبغي توفير الاجواء المناسبة للعمل الناجح والفعال، ورعاية العناصر الاكثر انتاجا وحمايتها ، لأن ايقافها يعني ايقاف الابداع .

الحكومة الالكترونية ومكافحة الفساد في العراق

مشكلة الفساد المالي والاداري، صارت حديث العصر، وهي القناة التي تضيع عبرها مقدرات الأمم وثرواتها وحقوق ابناؤها . لذلك تسارع دول العالم الى ابتكار كل ما من شأنه ان يقضي على هذه المشكلة، او على الاقل يحد منها ويحجمها .

وتعتبر الحكومة الالكترونية، من بين الوسائل المتبعة للتعامل مع مشكلة الفساد، لذلك ادخلت الكثير من الدول النظام الالكتروني في كل مؤسساتها، وربطتها بمنظم عام، او مرجع اشبه بالحكومة، تدور كل معاملات المواطنين، وتسوى عبره ، ولبيان اهمية الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد، من الممكن ذكر النقاط الاتية :

1- **القضاء على الروتين** : يعتبر الروتين من بين المشاكل المهمة التي تربك عمل مؤسسات الدولة وتضر بمصالح الناس، وتجعل من عمل المؤسسات الرسمية غير مجدي وفيه تضييع للوقت ، مما يسبب انزعاج المواطنين واستيائهم الكبير منها . اما في حال الحكومة الالكترونية فستكون هناك سرعة كبيرة في الانجاز، تزول معه الحلقات الزائدة والتأخير غير المفيد . فتنجز مصالح الناس بسرعة .

2- **منع الرشاوي** : تنتشر الرشاوي عندما يكون هناك تلكأ في انجاز معاملات المواطن، حيث يجد نفسه مضطرا الى دفع المال في سبيل الاسراع بإكمال معاملته، لكن في حال دشنت الحكومة الالكترونية، فلن يحتاج المواطن الى دفع المال ، بل ان الامور ستسير بشكل سلس ، ولن يكون بمقدور الموظف المرتشي ان يتدخل في عمل المنظومات الالكترونية المحكمة، التي تعمل بشكل تلقائي ومبرمج، وفق خطة علمية – الكترونية عامة .

3-**منع المحسوبية والمنسوبية** : عندما تتم معاملات المواطنين بشكل الكتروني، ففي هذه الحالة ستختفي المحسوبيات، ولن يستطيع الموظف ان يفضل اقربائه على بقية الناس، بل سيكون هناك شيء من المساواة .

4-**التقليل من تأثير المحاصصة** : لن يستطيع اصحاب النوايا السيئة من الساسة، من ان يميزوا بين هذا المواطن او ذاك، بل ستكون المعايير ثابتة في التعامل الالكتروني.

اما عن اليات انجاح تجربة الحكومة الالكترونية في العراق، فينبغي الأخذ بعدد من النقاط مثل:

1 – **ان يتم انشاء النظام الالكتروني من قبل شركات دولية متخصصة،** ومعروف عنها المهنية .

2 – **ان يراقب عمل النظام الالكتروني من قبل مجلس خبراء،** تتوفر فيهم شروط النزاهة والوطنية ، حتى لو كان مقرهم خارج العراق كي لا يخضعوا للضغوطات .

3 – **الاستفادة من تجارب الدول الاخرى،** التي سبقت العراق في هذا المجال .

4 – **سن او تفعيل القوانين،** الخاصة بمحاسبة كل شخص او جهة، تتلاعب بالبرامج الخاصة بالحكومة الالكترونية .

واضح ان هذه الحكومة ان جرت عملية تأسيسها بشكل صحيح، سوف ستحل الكثير من الاشكاليات، وستساعد في اعطاء كل ذي حق حقه .

الحكومة المغلوب على امرها

لا احد يشعر بمعاناة الساسة في كل دول العالم الا هم ، والمقربين الى بلاطهم، سواء اكانوا اقارب او خدم او حرس وحمايات . والتاريخ مليء بقصص القادة المتجبرين بنظر شعوبهم ، والبسطاء في حقيقة امرهم . ومن امثلة ذلك، الزعيم الالماني هتلر، وبكاءه المتكرر في الحرب العالمية الثانية ، والضغوط التي اجبرت السياسي العراقي عبد المحسن السعدون في عشرينيات القرن الماضي على الانتحار ، نتيجة وقوعه ما بين المطالب الشعبية والضغوطات البريطانية .

الحكومة العراقية الحالية، برئاسة عادل عبد المهدي، هي الاخرى وجدت نفسها في معادلة صعبة للغاية، ومساحة للتحرك قليلة جدا، فهناك قيود وسلاسل داخلية واقليمية ودولية، ترهق كاهلها، ومن الممكن توضيح ذلك ، عبر الاتي :

اولا – قيود داخلية :

تراكمت المشاكل، وتفرعت، وصارت متجذرة في كل مفاصل الدولة، وذات تأثير على كل فئات المجتمع، وبالأخص الفساد والبطالة والفقر . هذه المشاكل تحتاج الى وحدة قرار وسياسة عامة واحدة وثابتة تنفذ بشكل سلس ومستمر ، ولكون النظام يعاني وجود صراعات انتجتها المحاصصة، وتضارب مصالح، وسوء اداء، وفهم خاطئ للعمل السياسي، فقد ارتبكت الحكومة وصارت تراوح مكانها ، حتى لو توفرت لديها النوايا السليمة الا ان المشكلة في كيفية ترجمة تلك النوايا الى افعال .

ثانيا – قيود اقليمية :

لم ينته الصراع الاقليمي، بل انتقل الى ادوارا اكثر تعقيدا وخطورة، وهو العمل الخفي، والحرب الباردة التي تشعر بلسعتها واثارها، دون ان تسمع صوت المدافع او يشاهد لهيب النار، لكن انين الضحايا يفضحها . هذا الصراع قد اثر سلبا على الحكومة في بغداد، فعملية الموازنة ما بين المصالح الاقليمية ليس من السهل فعله، وعملية تحقيق المصالح الوطنية والشعبية هو الاخر صعب للغاية . وتزداد الصعوبة اذا ما علمنا، بأن الدول الاقليمية، رتبت امورها منذ فترة من الزمن، وباتت الحكومة العراقية بحاجة للمزيد من الوقت كي تلحق بها .

ثالثا – قيود دولية :

امريكا الدولة الاقوى في العالم، وهي المسيطرة على مفاصل العلاقات الدولية، وفقك شفراتها وفهم طلاسم سياساتها الكونية، ليس بالأمر السهل . فهي تدعم العراق لحل مشاكله العامة، وفي الوقت عينه هي السبب الاساس لهذه المشاكل !! وهي تسانده لمواجهة سياسات الدول المجاورة، وتساند الدول المجاورة للأضرار به !! . وبالتالي فأن الحكومة لا هي القادرة على توظيف العامل الامريكي لصالحها بشكل كامل، ولا هي القادرة على منعها من ان تتدخل . وبالتالي صارت امريكا قيدا ثقيلا على البلاد .

لكن القيود اعلاه، هي ليست رسالة لليأس، فالعلاقات الدولية هي ناعور يدور ويتبدل، وما على الحكومة الا محاولة فهم ما يجري حولها، ورسم خطط للآفلات من سلاسل الاخرين، او توظيفهم لصالح شعبها .

الدور السياسي لكربلاء المقدسة بعد عام 2003

لا تتشابه كل المدن في العالم، بعضها له اهمية اكبر من غيره، وبعضها لا تظهر اهميته لظروف معينة، بينما البعض الاخر يكون منسيا ايضا لأسباب معينة . وهذه السمات التي تتميز بها كل مدينة عن اخرى، لهو امر طبيعي، بفعل ما تتصف به كل مدينة عن غيرها.

واذا ما اردنا ان نتعرف على الدور السياسي لكربلاء المقدسة بعد عام 2003، فيمكننا ان نقسمه الى الآتي:

اولا – دور الحكومة المحلية في كربلاء المقدسة بصنع السياسات العامة في العراق :

مثل اي حكومة محلية في اي دولة اخرى، بالأخص في الدول الفيدرالية، تقوم الحكومة المحلية بالمساهمة في صنع السياسات العامة في البلاد، من خلال رفع احتياجاتها ومطالبها الى الحكومة الاتحادية، التي بدورها تقوم بتحويلها الى مشاريع استراتيجية على شكل سياسات عامة، تقر في السلطة التشريعية وتنفذ من قبل السلطة التنفيذية، التي تأتي الحكومات المحلية ضمن حلقاتها المهمة.

وقد تكون الصورة الاخرى غير المباشرة، للحكومة المحلية في صنع السياسات العامة، تتم عبر الخطط والبرامج التي تقوم بوضعها الحكومة المحلية في المحافظة، والتي تندرج ضمن السياسة العامة للبلاد، مثل تطوير القطاع الزراعي والصناعي و ... .

كما وان الدور المهم الذي تلعبه الحكومة المحلية، من حيث الرقابة على تنفيذ السياسات العامة، لهو الاخر يعتبر دورا سياسيا في بعض جوانبه.

ثانيا – الدور السياسي - المعنوي والديني لكربلاء المقدسة :

لعل الدور السياسي - المعنوي لكربلاء المقدسة هو الاهم والاكبر في بعد عام 2003، وهذا شيء طبيعي، بفعل الارث المعنوي للمدينة والمتمثل في وجود ضريح الامام الحسين (ع) ، على ارضها، وهو رمز الثورة على الفساد السياسي وعلى الحكام ، وقائد الاصلاح ، لذلك هو مرجع لكل المطالبين بالتغيير واصلاح الانظمة السياسية في العالم.

ومن جهة اخرى، فقد لعبت خطب الجمعة، التي توضح رأي المرجعية في مختلف الاحداث السياسية في داخل العراق وفي خارجه، دورا كبيرا في صيرورة الاحداث السياسية، والامثلة على ذلك كثيرة، مثل :

1 – دور كربلاء في تسليم السلطة السياسية للعراقيين من الاحتلال الامريكي: فقد كان للضغط التي عبرت عنه المرجعية عبر ممثلها في كربلاء، دورا محوريا في اخراج المحتل.

2 – دور المرجعية في الحفاظ على الوحدة الوطنية: كان للحكمة التي ابدتها المرجعية، دورا كبيرا في حفظ الوحدة الوطنية العراق، وضبط ايقاعات الاحداث ومنعها من الانزلاق الطائفي والحرب الاهلية.

3- دور المرجعية في اسناد الدولة : عندما حدث الذي حدث عام 2014، كان لفتوى الجهاد الكفائي، دورا المعروف في الحفاظ على الدولة من السقوط بين ايدي التطرف.

4 – الدور الرقابي : تعتبر خطب الجمعة، اهم ادوات الرقابة المجتمعية على عمل النظام السياسي وسلوكياته.

بناء الدولة المدنية في العراق بعد 2003

كثيرة التعاريف التي قيلت في الدولة المدنية، لكنها على العموم تشترك من حيث الفكرة، هي ان هذه الدولة تعني ان يخضع جميع مواطنيه للنظام والقانون دون التمييز بينهم، على اسس اثنية: دينية او قومية او مناطقية. وان يقوم النظام السياسي بشد جميع ابناء المجتمع صوب هدف سامي، هو الوصول الى الرفاه والعدالة الاجتماعية.

لعلم حلم بناء الدولة المدنية قد تحقق في الدول المتقدمة، التي تعيش الان في حالة من الرفاه الاقتصادي، والرضا الاجتماعي بالعدالة التي ارستها الانظمة السياسية . لكن الحال في الدول غير المتقدمة يختلف كثيرا، فلازالت الدولة التقليدية هي السائدة. ولازالت الرفاهية والعدالة الاجتماعية بعيدة المنال، بمعنى ان الدولة المدنية اعلاه لم تتحقق بعد.

العراق عندما اقدم بمساعدة الخارج على اسقاط النظام السابق، كانت كل الظنون تشير الى انه سيتحول الى دولة مدنية تكون نموذج لما حولها، لكن هذا الحلم لم يتحقق، حيث وقفت بوجهه جملة من المعوقات، من اهمها:

اولا – معوقات داخلية:

1- عدم فهم معنى الدولة المدنية:

الكثير من الافراد، لا يفهمون معنى الدولة المدنية، ويتصورون بأنها ستكون على حساب الدين، العادات والتقاليد، بينما على العكس هذه الدولة ستكون الحامية لكل التنوعات، بحيث تمنع اعتداء اي مكون على الاخر.

2- الحفاظ على المصالح السياسية:

اغلب القوى السياسية، وصلت الى السلطة عبر استنهاض الهويات الفرعية: القومية والمذهبية، وفي حال بناء الدولة المدنية، فلن تستطيع التمسك بالسلطة، وذلك لغياب مسوغ بقائها المتمثل بحماية ابناء المذهب او القومية.

3- ضعف الوعي الشعبي:

بالرغم من وجود البعض من التيارات المدنية في الساحة، الا انها لم تحصل على الاصوات الكافية في الانتخابات، والسبب انما يكمن في ان اغلب الناخبين اعطوا اصواتهم للقوى الاخرى التي وعدتهم بحماية القومية والمذهب.

ثانيا – معوقات خارجية:

1- معوقات اقليمية :

البعض من دول الجوار وليس جميعها، تخاف من ان بناء الدولة المدنية في العراق سينعكس عليها ايضا، بمعنى ان تصل المدنية اليها، بالأخص وانها لا تحكم بشكل ديمقراطي. وفي الوقت عينه هي مستفيدة من حال العراق اليوم ولا ترغب بتغييره. لذلك هي تتدخل وتفشل التجربة العراقية.

2 – معوقات دولية :

لم تبذل الولايات المتحدة بوصفها راعية التغيير في العراق، وكذلك المجتمع الدولي جهودا كبيرة في سبيل دعم بناء الدولة المدنية في العراق، بل هناك من يشكك في صدق النوايا بهذا الاتجاه.

<u>المعالجات :</u>

1- نشر الوعي وازالت اللبس حول معاني الدولة المدنية. وتبيان بأنها لن تمس الدين او القيم المجتمعية .

2- مضاعفة جهود القوى السياسية المدنية، في سبيل الوصول الى السلطة وتطبيق مشروعها الوطني.

3- منع التدخل الخارجي، وافهام دول الجوار، بأن للعراق شأن خاص ينبغي احترامه.

الديمقراطية العراقية والانترنيت

الديمقراطية، لها تعاريف كثيرة، لكنها في الغالب الاعم لا تخرج عن كونها، اعطاء الشعب الحق بالمشاركة في حكم نفسه . بالوسائل الدستورية المعروفة: الانتخابات ، التظاهرات ، الاستفتاءات، الاستبيانات ، الاعتصامات، وغيرها . هذه الوسائل اعتادت عليها الشعوب والفتها، واتقنت استعمالها، والانظمة السياسية، هي الاخرى باتت تتقبلها وتستفاد من مخرجاتها.

الا ان الثورة المعلوماتية وبالأخص الانترنيت، قد غيرت من العمل الديمقراطي، لا نقول بشكل جذري لكنها وضعت اسلحة جديدة، في يد الجماهير، مثل الكاميرا والقلم ووسيلة النشر السهلة والممتعة. الشعوب الواعية ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، تعرف كيف تستخدم هذه الاسلحة او الادوات الجديدة، بفعل التراكم الديمقراطي الذي لديها ، فهي تقدر الانجازات الحكومية وتنقد السلبيات لكن بما ينفع البلاد ويحسن الاداء، وليس بقصد التثبيط وزرع اليأس والقنوط.

العراق بما انه محسوب على الانظمة الديمقراطية منذ عام 2003، فقد تأثرت تجربته الديمقراطية بالأنترنيت بشكل سلبي، وذلك للأسباب الأتية :

اولا – حداثة التجربة :

لم تستقر التجربة الديمقراطية في العراق لحد الان، وذلك لقصر الفترة التي تأسست فيها . لذلك فهي تحتاج الى التراكم والى التجربة كي تنضج ويعتاد عليها الشعب والسياسيين .

لا يمكن لنا ان نقارن التجربة العراقية مع التجارب الديمقراطية في الدول المتقدمة، كما هو حال بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا – الحرية بعد الكبت :

كان العراق واقعا تحت نير الانظمة الدكتاتورية، تلك الانظمة قد زرعت في ذاكرة المواطن العراقي الخوف والرعب، من ممارسة حقوقه في التعبير عن رأيه او النقد او حتى مناقشة احواله ومستقبله. هذا الكبت انتهى فجأة وانتقل العراق الى عملية انفتاح ديمقراطي لم يعرفها من قبل، ان ردة فعل بعض الافراد لم تكن عقلانية، اذ استغلت وسائل الاتصال لتسليط الاضواء على اخفاقات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ثالثا – تسيس الانترنيت :

بعض الجهات المغرضة، استخدمت الانترنيت لضرب التجربة الديمقراطية في العراق عبر تشويهها. واثارة الراي العام ضدها من جهة، وزرع الشك والريبة في نفوس الطبقة الحاكمة . هذه الجهات قد تكون داخلية تقوم بها فئات معارضة للنظام السياسي وهو غير راضية عن الحصة التي اخذته منه . وقد تكون جهات تابعة لدول اخرى، تخشى من ان نجاح التجربة الديمقراطية العراقية سيشجع شعوبها على المطالبة بها .

رابعا – كثرة المشاكل العامة :

يعاني العراق من مشاكل عامة متعددة : البطالة ، الكهرباء ، الفقر ... ، هذه المشاكل قد جعلت الجماهير تعبر عن امتعاضها منها، عبر استخدام الوسيلة الاسهل، وهي الانترنيت بأدواته المتاحة للجميع تقريبا .

اذن، ان ظروف العراق الخاصة، قد جعلت الانترنيت يشكل ضغطا مضافا على العمل الحكومي، على الاقل في هذه الفترة التي لم تنضج فيها التجربة الديمقراطية بما يكفي.

الذوق العام في العراق

ان حاصل تصورات الافراد، واعتقاداتهم حول امور الحياة المختلفة، يولد رأيا عاما جمعيا . ومع مرور الزمن وتعاقب الاجيال وتراكم التجارب والعبر، يصير هذا التصور والرأي بما يشبه القواعد غير المكتوبة، الكل يعرفها ويشعر بها، ويحفظها عن ظهر قلب، دون ان يقرأها او يكتبها . هذه الاعراف تسمى بالذوق العام .

المجتمعات المتماسكة التي تعيش استقرارا داخليا، وسلاما وامنا ، ستدافع عن ذائقتها العامة، وتقف بوجه اي جهة تحاول المساس بها او تخربها، سواء اكانت هذه الجهة فردا ام مجموعة، ام منظمة ام دولة . وغالبا ما تتم عملية الدفاع عن الذوق العام، عبر ردة فعل عكسية يصدرها المجتمع تجاه الجهة المهاجمة، ردة فعل قد تكون مساوية لها في القوة او اقوى منها بكثير، تصل احيانا الى حد التطرف.

اما المهاجم، وهو يسعى لتغيير الذوق العام وهدمه، فليس امامه الا ان يستخدم المعول المادي والمعنوي، فقد تكون الحرب والاحتلال وما يرافقهما من اعمال عنف، وسيلة في هذا الاتجاه . اما المعول المعنوي او الناعم، فهو الاخطر والاشد فتكا، على اعتبار ان الاول يكون ظاهريا ومعلنا، اما الثاني فهو مخفي وبطيء الحركة بحيث لا يثير الريبة ولا الشك، وقد تنفذ برامجه دون ان نشعر، فنكون نحن جزئ من وسيلة تخريب اذواقنا وتدميرها .

ان ضرب الذوق العام في العراق، من الممكن ملاحظتها وتلمسها، في العديد من المشاهد اليومية، مثل :

1 – الملابس المثيرة للتعجب والاشمئزاز، والتي يرتديها بعض الشباب والمراهقين ، البناطيل الممزقة، والحلقات المعدنية حول الرقبة، والحلي التي تعلق في الاذن او على الشفاه. فضلا عن الاصباغ وكحل العين . وهي اشياء لم يتعود العراقيون ان يروها من قبل.

2 – تحطيم الرمز، فلكل مجتمع قدوة ورموز، سواء في الميدان السياسي ام الثقافي ام الديني ام التربوي. لكن يلاحظ في السنوات الاخيرة ان هؤلاء الرموز تم التهجم عليهم، والتقليل من شأنهم، بينما كانوا في فترة من الفترات يحتلون مكان الصدارة في وجدان الناس، وهناك اجماع على احترامهم وتبجيلهم.

3 – من علامات خراب الذوق العام وتدنيه، هو خراب الذائقة الفنية لأمة من الأمم. واجراء مقارنة سمعية ما بين الاغنية العراقية في فترة السبعينيات والمرحلة الحالية، كافية كي نقول بأن الذائقة الفنية للمجتمع العراقي، قد خربت وخرجت عن الخط المستقيم الذي كانت تسير عليه.

لكن في هذا الميدان لابد ان نذكر، بأن ليس كل خراب في الذوق العام هو عملية مقصودة او هي مؤامرة خارجية، فقد تكون التطورات العلمية والتقنية، وتعاقب الاجيال واختلاف انظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية، هي الداينمو الذي تمت عبره عملية التغيير، وقد تكون عملية التغيير هي جزء من تغيير عالمي في ذائقة الانسان.

الربيع العربي (ما له وما عليه)

خبتت جذوة حركات التغيير العربية، وباتت من فعل الماضي، واذا اردنا ان نعطي شيء من التقييم لها، فسنجد بانها على العموم ازاحت البعض من الحكام، لكنها لم تأت بأفضل منهم . بل على العكس لقد ساءت الامور في معظم البلدان، اذا ما قلنا في جميع البلدان التي شهدت ما عرف بالربع العربي . اذ فقدت مصر الاستقرار الامني، وسوريا لازالت ازمتها مستمرة، واليمن الشيء نفسه، وليبيا وتونس ايضا فيها شيء بواعث عدم الاستقرار.

يقابل ذلك، اي الايجابيات، هو حصول هذه الشعوب على شيء من الحرية التي كانت تنشدها، والحرية هنا تتعلق بالجانب السياسي، المتمثل بالديمقراطية. من خلال استسهال عملية التعامل مع السلطة، وانكسار رهبة الحاكم ورمزيته القديمة ، لكن حتى هذه الميزة ليس فيها الكثير من الاهمية على اعتبار ان الحرية تتطلب توفر مناخ مناسب لها، وهذا المناخ لا يمكن ان يتوفر مع غياب الاستقرار .

ان هذه الاستنتاجات التي ترتبت على حركات التغيير العربية بعد عام 2011، قد وجهت للفرد العربي، بل والعالم، جملة من الرسائل، من اهمها الاتي:

- **الديكتاتورية هي الحكم الصالح :**

في كل مكان من العالم العربي، اخذنا نسمع من يقول بان العرب، لايصلح معهم غير الديكتاتورية والاستبداد، وان الديمقراطية هي نبتة غربية تحتاج لمزاج ومناخ لا يتوفر الا في الدول المتقدمة.

هذه الرسالة خطيرة جدا، وقد تزيد من ثقافة الخضوع لدى المواطن العربي في المستقبل ، بمعنى ان الحاكم لن يفكر احد بالثورة عليه مرة اخرى ، ما دام هو الحكم الاصلح للبلدان العربية.

- **قلة وعي الشعوب بمصالحها:**

الربيع العربي، ايضا اعطى رسائل تفيد بان الشعوب العربية، لا تعي اين تكمن مصالحها . فقد تهدمت بلدانها، وضاعت خيراتها، واصبحت تتحسر على ايام الديكتاتورية، وتعظ اصابع الندم على ايامها الخوالي. بل هي تعترف بان قرار الثورة على الحاكم كان خاطئا . هذه الرسالة ستكون هي الاخرى درس للاجيال القادمة، ان تميل للرأي الفردي وليس الجمعي، وان تحذر من حراك الشارع، مخافة ان يورط البلاد بمثل ورطة الربيع العربي .

- **التدخل الدولي:**

الرسالة المهمة الاخرى، هي ان الربيع العربي قد اعاد الدول العربية الى الوصايا الدولية . اذ سرعان ما فتحت ابواب التدخل الخارجي على مصراعيه، وصارت المنطقة العربية ساحة للتنافس والصراع العالمي، سواء السياسي او الاقتصادي او حتى لتصفية حسابات تاريخية قديمة.

اذن، ان النتائج التي ترتبت على ما سمي بالربيع العربي، في الغالب لم تكن ايجابية ، بل جاءت على العكس من مصالح العرب، الامر الذي يدفعنا مثلما ما دفع غيرنا للتفكير، في الأيادي التي وقفت وراء هذا الربيع، فلعلها تكون غير عربية ؟؟

الزواج المختلط : سلسلة تربط وحدة العراق

لم يكن واردا في ذهن اغلب الشباب العراقيين، ولا في اذهان عوائلهم، من ان اقدامهم على الزواج من المذاهب والاديان الاخرى، سيكون سببا في الحفاظ على وحدة البلاد، وادامة تماسكها. فاذا كان الزواج هو الامتزاج والوحدة ما بين الشخصين، فأنه سيكون امتزاج و وحدة ما بين مكونات البلاد المجتمعية، كون كل طرف من الزوجين سيمثلون مكونهم بطريقة او ثانية، فضلا عن ان الاولاد سيكونون منطقة وسطى وحلقة ما بين الجهتين ايضا.

لقد انتبه المهتمون بالشأن العراقي الى هذه الحقيقة، وكادت التقارير الاستخباراتية الدولية ان تجزم ان سبب بقاء العراق موحدا، في السنوات التي تلت التغيير عام 2003، هو وجود حالات كثيرة من الزواج المختلط، بالأخص ما بين المذاهب الاسلامية، التي تعد بغداد شاهدا عليها . فهذه المدينة كان اهلها لا يفكرون بالهوية الدينية للشخص المقابل بقدر تفكيرهم بسماته الشخصية واخلاقه .

الا ان هذه الخصلة المهمة في العراق بدأت تتراجع، شيئا فشيئا، والاسباب التي تقف خلف ذلك كثيرة، لعل من اهمها :

1 – ظروف البلاد غير المستقرة :

اثرت احوال البلاد غير المستقرة، وبالأخص الامنية منها على مختلف نواحي الحياة وابرزها الاجتماعية . فإحداث مثل الارهاب والتكفير ، قد زرعت بوادر الخوف في المجتمع ، وجعلت العوائل تخشى من تزويج بناتها الى مناطق اخرى، مخافة ان تعيش في حالة من الخوف والترقب ، او ان تطالها يد العابثين بالنسيج المجتمعي .

2 – علو الهويات الفرعية :

تعد الهوية الوطنية هي الحاضنة لمختلف التنوعات المجتمعية في البلاد، وبالتالي عندما تضعف ستذهب كل هوية فرعية لتدبير احوالها، وكأنها مستقلة ومنفصلة عن غيرها ، وهذا هو الذي عانى منه العراق، صار البعض من الافراد يفكرون بالمذهب والمنطقة والقومية اكثر من البلاد و وحدتها المستقبلية، وهذا بدوره اثر بشكل او اخر على موضوعة الزواج المختلط .

3 – ارتفاع المد الديني العالمي :

صارت الظاهرة الدينية هي السمة الغالبة على عالم اليوم . خاصة في منطقة الشرق الاوسط، فالدول والمجتمعات الافراد، يعتزون اليوم بانتماءاتهم الاولية كثيرا، واحيانا يفضلونها على اي شيء اخر .

الا ان المعنين بالوحدة الوطنية، والوحدة الاسلامية ينبغي ان ينتبهوا لهذا التراجع في نسب الزواج المختلط وان يشجعوا عليها، وفق الاليات الاتية :

1 – ان يتم تثقيف المجتمع وطنيا، بأن العراق يكتب له الخلود عندما تختلط دماء ابنائه عبر الزواج .

2 – ان يتم تثقيف المجتمع دينا، ان الاسلام لن يتقدم مع وجود الاختلافات والفروقات المذهبية ، وانه لن يقوى بغير التماسك والوحدة والتقارب التي يأتي الزواج في مقدمتها .

اذن، سلسلة الزواج التي تربط اجزاء الوطن ينبغي المحافظة عليها وادامتها.

السياسة الكويتية تجاه العراق بعد عام 2003

غير سعيد و لا هو بالمستقر تاريخ العلاقات ما بين العراق والكويت . فمع تشكيل الدولة العراقية بدايات عشرينيات القرن الماضي، كثر الحديث عن ضرورة ان تضم الحدود العراقية منطقة الكويت اليها، على اعتبار انها جزئ من مدينة البصرة . لكن الامر لم يصل الى حد المطالبة الرسمية، بل بقي يدور في نفوس الساسة في الحكم، حتى خرج الامر عن الاحاديث غير الرسمية وصار امرا رسميا بعد ان اثاره الملك غازي، لكن الامر انتهى عند المطالبة بضمها فحسب، وترجح المصادر التاريخية ان الملك قد أُسكت من قبل بريطانيا التي كان نفوذها قويا في تلك الفترة .

وبلغت العلاقات العراقية – الكويتية، اعلى درجات توترها في عهد عبد الكريم قاسم، الذي طالب رسميا بضمها للعراق، لكنها سرعان ما عادت الى طبيعتها بعد انهيار جمهوريته، واستمرت العلاقات بين الطرفين بالتحسن، حتى عام 1990 عندما قرر النظام السابق الدخول عسكريا الى الكويت تحت شعارات مختلفة، بعضها تاريخيا وبعضها شخصيا وبعضها اقتصاديا وبعضها عسكريا .

بعد عام 2003، صارت الظروف مناسبة لفتح صفحة جديدة من العلاقات ما بين الدولتين ، وفعلا عبر الطرفين عن الرغبة في هذا الامر، فتم تبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية ، وظن الشعبان ان العلاقات ستبلغ اعلى درجات التعاون في المستقبل . لكن هذا الظن لم يكن في محله، او لنقل انه كان متفائلا اكثر من اللازم، حيث لا زالت العلاقات ليست بالمستوى المطلوب، ولعل الاسباب التي تقف خلف ذلك، تتمثل بالاتي:

اولا – التزام الكويت بالقرار العربي تجاه العراق:

لم تستقر علاقات العراق مع الدول الخليجية الى هذه اللاحظة، بل بقيت بين المد والجزر، بالأخص مع المملكة العربية السعودية . هذه العلاقات اثرت سلبا على علاقته بالكويت ، كون الاخيرة جزء من المنظومة الخليجية، بمعنى هي لا تستطيع ان تخالف القرار الخليجي، ولا السياسة الخارجية الخليجية تجاه العراق . وهنا ينبغي على صانع القرار العراقي ان ينظر الى الدول الخليجية على انها كتلة واحدة، وان يسعى لكسب الجميع.

ثانيا – تأخر العراق اقتصاديا :

وصلت الكويت الى درجات متقدمة من التنمية بكل انواعها، وبالأخص الاقتصادية منها، وبالتالي فهي تبني اسرع من العراق، هي تتجه للبحر في حين العراق تأخر في ذلك، الامر الذي ولد ازمات متبادلة ومنها ما عرف بأزمة ميناء مبارك ومن ثم خور عبدالله، والحل واضح وهو ان يضع العراق خطة لاستغلال مياه البحر بشكل امثل، او على الاقل يساوي المشاريع الكويتية.

ثالثا – عقدة التاريخ:

تحتاج الكويت الى فترات طويلة من الزمن كي تنسى احداث 1990، وهنا ينبغي ان يعمل العراق على مساعدتها في ذلك، عبر اظهار حسن النوايا تجاهها.

الشعر الشعبي في العراق بعد عام 2003

تهتم الدول بكل ما من شانه ان يعزز هويتها الوطنية ويحفظ تراثها المسموع والمكتوب والمادي او المبني . لذلك هي تقيم المهرجانات وتضع القوانين والاحكام والتسهيلات التي تصب في صالح حفظ ممتلكات البلاد المادية والمعنوية . بل ان اهمية هذا الموضوع قد دفعت دول العالم الى انشاء منظمات متخصصة بحفظ التراث العالمي، ومنع كل تصرف من هذه الدولة او تلك، يضر به .

ربما انه ليس كل الدول تمتلك موروثات شعبية، او فنون متنوعة، فالبعض منها فقيرة تستورد الكلمة والنص واللحن والاغنية ، وبعضها غنية دسمة فيها شتى انواع الفنون ، والاشعار ، والاغاني .

العراق الذي هو محور حديثنا، فيه كل ما لذ وطاب من انواع الابداع الانساني غير المحدود . فيه الشعر والادب والغناء واللحن والاصوات الجميلة . وبقدر تعلق الأمر بالشعر الشعبي، فعلى خلاف بقية جوانب الحياة الأخرى، التي تراجعت بعد عام 2003، فقد شهد نهضة كبيرة في الشعر الشعبي، نستطيع ان نسميها (**ثورة الشعر الشعبي**) ، فلا

تكاد تجد مدينة عراقية الا وفيها عدد كبير من الشعراء، خاصة المحافظات الجنوبية : الناصرية واخواتها في الابداع .

ولعل الاسباب التي تقف وراء ثورة الشعبي في العراق بعد 2003، تكمن في الآتي :

1. **التعبير عن المعاناة :** الشعر في كل العصور هو مرآة للحياة ، يعبر عن همومها وافراحها واتراحها، وملاحمها وثوراتها . ولا يختلف الشعر الشعبي في العراق، فهو الأخر جاء معبرا عن معاناة الانسان في هذه البلاد بسبب الظروف التي مرت به ، عقب عام 2003.
2. **تطور وسائل التواصل :** اتاحت وسائل التقنية الحديثة، بالأخص الأنترنيت الفرصة للأفراد للتعبير عن مواهبهم وقدراتهم بكل سهولة، لذلك استغل الشعراء الشعبيون ومحبيه هذه الوسائل لطرح منتجاتهم الشعرية بكل بساطة ويسر .
3. **التعبير عن الذات الوطنية :** ان المآسي التي مر بها العراق، وهوانه وضعفه امام الدول الاخرى، وجرح كبريائه، قد دفع الشعراء الى التمسك بالهوية الشعرية الاصلية، وهي الهوية الشعبية، التي يتميز بها الشاعر العراقي عن غيره ، في محاولة للتعبير عن الذات امام الاخرين.

ولكي تنهض الدولة بواقع الشعر الشعبي، ينبغي ان تقوم بجملة من لنقاط، ومن بينها الآتي :

1. **اعتبار الشعر الشعبي،** ركن من اركان الهوية الوطنية، وتعليمه في المدارس ، وتشجيع النشأ والاجيال القادمة عليه.
2. **تشكيل فريق مختص،** للنظر في امكانية وضع قواعد نحوية وبلاغية له ، اسوة بالشعر الفصيح.
3. **وضع قواعد قانونية،** تضمن للشعراء حقوقهم، وتحارب المتطفلين على هذا الميدان.

اذن، الشعر الشعبي العراق اثبت بأنه قادر على الثورة في اصعب الظروف، لذلك ينبغي ان تهتم به الدولة وترعاه.

الطبقة العاملة في العراق

خفت وتيرة المناداة بحقوق الطبقة العاملة، اذا ما قلنا اختفت تماما، وهذا الأمر لا يعني بانها قد استحصلت كل حقوقها، بل لأن الجهة التي كانت تولي اهتماما كبيرا بالعمال باتت هي نفسها تحتاج الى العون والمساندة، ونقصد بها الاحزاب الشيوعية الاممية، التي كانت تعتبر حقوق العمال اينما كانوا قضيتها المركزية. وهذا التغيير حدث بالذات بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الداعم الاول للأحزاب الشيوعية في العالم.

هذه التغيرات العالمية لم تستثني اي دولة من انعكاساتها، ومنها العراق، الذي وبالرغم من التغيير الذي مر به عقب عام 2003، وبالرغم من ان الحزب الشيوعي قد عاد للعمل بداخل البلاد من جديد، الا انه ليس بنفس القوة التي كان عليها سابقا في عصره الذهبي ابان حكم عبد الكريم قاسم.

ان هذه الضعف الذي يمر به الحزب الشيوعي، قد جعل الطبقة العاملة في العراق بدون جهة تدافع عن حقوقها. فللمذاهب احزابها وللقوميات احزابها، لكن ليس للعمال من نصير. ومع استفحال ظاهرة البطالة في البلاد، التي تترافق مع مشاكل عامة اخرى، في مقدمتها العنف و وجود خلل في تطبيق القوانين المتعلقة بتنظيم العمل وتحديد العلاقة ما بين العامل ورب العمل، فقد باتت هذه الطبقة تعيش حالة من الضعف والهوان، البعض

من العمال ينام في الشارع لأنه لا يمتلك ثمن المبيت في الفندق ولا يريد ان يرجع الى بيته من دون اموال، وبعضهم يرضى بالعمل بأقل من اجره الحقيقي مخافة ان لا يحصل على شيء بتاتا، فضلا عن حالات الغش والخداع التي يتعرضون لها، مثل ان يؤدون العمل ولا يحصلون على شيء من المؤجر الذي قد يخذلهم ولا يعطيهم اجورهم.

امام هذه الحالة، فأن حماية الطبقة العاملة وضمان استحصالها على الحقوق يتطلب الآتي:

1 - **تشكيل حزب جديد:** يحتاج العمال الى حزب جديد يطالب بحقوقهم بعد ان ذاب الحزب الشيوعي ولم يعد له تأثير حقيقي في مجرى الاحداث.
2 – **تشكيل رابطة او جمعية جديدة:** التفاف العمال حول انفسهم على شكل رابطة جديدة، بشرط ان تكون فاعلة ربما انه سيساهم في ضمان شيء من حقوقهم.
3 **تشريعات عمالية جديدة:** الدولة ايضا اذا ما ارادت نصرة الطبقة العاملة، فينبي ان تسارع الى تشريع قوانين جديدة تضمن لهم حقوقهم وتساعدهم على العيش الكريم. كون اغلب القوانين اما قديمة او غير مفعلة.

الا ان كل النقاط اعلاه، لا يمكن ان تتحقق الا اذا ما تعاون العمال فيما بينهم، كون الحقوق تؤخذ ولا تطلب كما يقال.

اذن، الطبقة العاملة في العراق تعاني من غياب الجهات التي تدافع عن حقوقها، ولابد من البحث عن سند جديد على شكل حزب او رابطة او قانون .

العادات والتقاليد السياسية في العراق

لا تقتصر العادات والتقاليد على الافراد فحسب، بل حتى الدول والانظمة السياسية تسير وفق عادات وتقاليد معينة. بعض هذه العادات والتقاليد تكون جيدة ومفيدة للفرد والمجتمع والدولة، وبعضها الاخر يكون سلبيا ومضرا.

ان عملية تغيير ما تعارفت عليه العملية السياسة في دولة من الدول هو ليس بالأمر الهين او اليسير، ويحتاج الى فترات طوية من الزمن، شرط ان يصحبها خلق قيم جديدة واقناع النخب الحاكمة والشعب باعتناقها وتبنيها.

العراق حصل تغيير كبير في قيمه السياسية عقب عام 2003، ومن الممكن ان نوضحها عبر الآتي:

1- القبول بالدولة الهشة والضعيفة:

من العادات التي تم قبولها والسير عليها، وصارت جزء من المنظومة السياسية، هو ان يكون العراق دولة ضعيفة هشة، حتى اخذ البعض يعتبر ان قوة البلاد واستقرارها امرا مستحيلا.

2- تقبل الفساد والتعايش معه:

الفساد في كل مكان وزمان يعد امرا معيبا، يبعد الانسان السوي نفسه عنه، لكنه في عراق ما بعد 2003، لم يعد كذلك، بل جرت العادة على قبوله والتعايش معه، على انه امرا لا مفر ولا مهرب منه، كونه جزء من الشخصية العراقية، وصرنا نسمع مع تشكيل كل حكومة جديدة محاولات للقضاء على الفساد، لكنها تنتهي دون ان تحقق نتائج حقيقية.

3- تقبل التدخلات الخارجية:

ان ترى رجالات الدول الاخرى من السياسيين ورجال الاعمال يزورون بعض مناطق العراق دون علم او اذن من الحكومة العراقية، في مرحلة ما بعد 2003، هو امرا اعتياديا، بل ان ترى جيوش وجماعات مسلحة تنافس وتزاحم اجهزة الدولة الامنية صار عملا شبه يومي ومعتاد، ولا يعد شيئا خارجا عن القانون او عن فوقية الدولة وهيمنتها.

4- تقبل الفشل وعدم الاكتراث له:

ان تقول النائب الفلاني فاشلا، او ان حزبا من الاحزاب لم يحقق شيء من طموحاته السياسية، او يخدم الدولة بشكل جيد، لم يعد نقدا او تجريحا، بل شيء شبه طبيعي، قد يعترف الطرف المقابل به، وقد يبرره وقد لا يجد ان هناك حاجة للتبرير، كونه على دراية بحاله.

ان القيم التي ذكرنا البعض منها اعلاه، هي ليست منفصلة عن بعضها، بل مترابطة ومتراصة، وبعضها يعتبر نتيجة للأخر. وعملية تغييرها تتطلب الاتي:

1 – السياسي القدوة:

خلق السياسي الناجح ليكون قدوة لزملائه في الوطنية والتفاني والعمل المخلص، يعتبر من العوامل الجوهرية التي ستغير القيم التي سادت عقب عام 2003، فعندما يكون هناك شخص هو مضربا للمثل، سيقف العمل السياسي فوق قاعدة من الممكن الانطلاق منها.

2 – الحزب النموذجي:

هذا الحزب عند ايجاده سيشجع بقية القوى السياسية على ان تسير خلف نهجه، والامر ليس صعبا، ان يأخذ حزب على عاتقه مسؤولية تعبيد طريق النزاهة لمن يأتي من بعده.

العام الدراسي الجديد

لا يختلف موسم بداية العام الدراسي عن بقية المناسبات المهمة الاخرى في حياة الانسان ، فهو اشبه بالأعياد والذكريات الوطنية والشعبية . ايام عودة التلاميذ والطلبة الى المدارس قد حفرت اثرها في ذكريات المجتمعات ومخيلتها . ففي هذه الايام تنشغل البيوت في تهيئة ملابس المدرسة لأبنائها وينشغل الابناء بالاستعداد النفسي وهجر الالعاب والعادات التي اعتادوا عليها في العطلة الصيفية.

الابناء والامهات، ومن كان قد بلغ به العمر عتيا، ينظرون الى المدرسة بشوق وحنين ، ففيها كانت اجمل ذكريات العمر التي لا يجوز لها ان ترجع طبقا لقواعد الزمن واحكامه الصارمة . لكن ليس بالضرورة ان يكون الماضي الدراسي جميلا ، فقد يكون قاسيا ومؤلما، وما جماله وبريقه، الا لأنه صار من الماضي ، فلكل ماضي مكانة في ذهن الانسان.

الاطفال ومن هم في المتوسطة والثانوية والجامعة، لا يشعرون بنفس ما يحس به الاباء والامهات، ولا يدركون اهمية اللحظات الانية من حياتهم ، فهم لا ينظرون الى الذي بين ايديهم بقدر ما ينظرون الى الامام، الى عبور المراحل التي هم فيها، او حتى التخلص

منها بأي طريقة ، سواء بالنجاح او بالهرب من المدرسة. وهذه الطريقة من التفكير تقف خلفها اسباب متعددة، لعلنا نستطيع تشخيص البعض منها عبر الآتي:

1 – اختلاف ظروف الحياة :

اختلف ظروف الحياة بشكل جذري تقريبا ، ما بين اليوم وقبل عشرون سنة ، غيرت الثورة التقنية معالم الحياة ، الاجهزة والافكار التي تنبعث منها صارت متاحة للجميع ومنهم الاطفال ، وبالتالي المعلومة التي كانت تؤجل ولا يعلم بها الطفل الا بعد ان يكبر صارت اليوم بين يديه منذ الطفولة . هذه المتغيرات اثرت سلبا عليه ، وجعلت علاقته بالمدرسة ليس مثل قبل ، كونها اي المدرسة لم تعد المكان الاول التي تبث فيها المعلومات، بل ان وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الممكن ان تفعل الشيء نفسه . يضاف الى ذلك ان الطالب والتلميذ صار يضيع وقته في التفرج على ما يجود به الانترنيت من اللعاب وبرامج ، تلهيه عن متابعة الدروس او حتى الاهتمام بالمدرسة اصلا.

2 – عدم الرغبة بلعب ادوار الاكبر سنا :

كثرة الشكوى والالم التي يطرحها الاكبر سنا تجعل الصغار، لا يريدون ان يصلون الى هذه المرحلة من العمر ، فإذا الهم والحزن في المستقبل فلماذا نسارع بالوصول اليه ؟

3 – عدم انسجام المناهج الدراسية مع الواقع :

تغيرت الحياة بشكل عام والمدرسة بشكل خاص، لكن لم تتغير المناهج الدراسية ، او ان التغيير الذي حدث فيها بسيطا . فيصبح الطالب في حيرة من امره ، واقعه المعاش يقول شيء والمناهج المدرسة تقول اشياء اخرى .

العبادي وفن ادارة ازمة المظاهرات

ربما ان هذه الازمة تعد الثانية بعد ازمة مواجهة الارهاب، التي صادفها رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، لكن ثمة فروقات ما بين الازمتين، فبينما كان توقيت الحرب على الارهاب في بداية ولاياته، فأن ازمة المظاهرات جاءت في نهايتها، واذا كانت ازمة الارهاب يشترك فيها مع المجتمع الدولي، والقوات المسلحة، فأن ازمة المظاهرات بات اشبه بالمعني الأول بها، على اعتبار انه اعلى سلطة سياسية في البلاد. يضاف الى ذلك ان الارهاب يمثل حالة عنف حقيقي مسلح، في حين ان المظاهرات تمثل حالة من الاحتجاج السلمي، على الاقل في الوقت الراهن.

ان طريقة تعامل السيد العبادي مع هذه الازمة، من الممكن ان نلخصه بالنقاط الأتية:

- **تهدئة الجماهير :**

حاول رئيس الوزراء منذ بداية المظاهرات ان يمتص الغضب الشعبي، وان يوقف تصعيد الامور وتفاعلها . عبر التقرب من المتظاهرين والاعتراف بأن التظاهر حق مشروع وان المطالب التي قدمت هي واقعية وناجمة عن تقصير مؤسسات الدولة.

- **البحث عن الحلول :**

وهنا لم يشأ العبادي ان تكون الحلول بعيدة عن بقية القوى السياسية، التي يبدو بأنها تؤيد سياسته حيال هذه الازمة . وهذه المشاركة ستكون بمثابة اشراك الجميع في الخطوات التي تتخذ للتعامل مع الازمة من جهة، واعطاء اشارة للشعب ان المسؤولية تقع على الجميع وليس على رئيس الوزراء نفسه.

- **جعل الدولة في مواجهة المتظاهرين :**

حيث بين العبادي من ان الدولة ومؤسساتها الحامية، بالاخص الامنية منها، هي الوحيدة المخولة بالتعامل مع المتظاهرين. بمعنى لا يحق للقوى السياسية ان تتعامل مع المتظاهرين خارج اطار الدولة، وهذه الخطوة تأتي لمنع الأمور من ان تتجه صوب العنف، خاصة في حال حدوث مصادمات ما بين المتظاهرين والاحزاب.

- **وضع حدود للمتظاهرين:**

هذه الحدود تتمثل في التحذير من المندسين، او اللجوء الى العنف. ربما ان هذا التحذير قد جاء على خلفية وقوع بعض الحوادث التي راح ضحيتها بعض المتظاهرين، وشعور الجميع من ان الوقوع في العنف قد يقود البلاد الى منزلق خطير، مشابه لسيناريوهات عام 2014، لما تفاعلت التظاهرات مع ظروف داخلية واقليمية ودولية، وادت الى انهيار شبه تام للأوضاع في البلاد.

- **البحث عن قيادات ميدانية للتظاهرات :**

هذه القيادات تعتبر ضرورية في سبيل اجراء اي مفاوضات ما بين الدولة وما بين الجماهير، فليس من الممكن ان يتم التعامل مع جموع الجماهير الغاضبة، بدون وجود

قيادة تمثلهم . على هذا الاساس تم التعامل من قبل رئيس الوزراء مع بعض شيوخ العشائر والنشطاء واعتبارهم كممثلين عن التظاهرات .

اذن، الى هذه اللحظة تبدو ادارة رئيس الوزراء للأزمة جيدة، لكنها تحتاج الى كسب الشارع والاستعجال باتخاذ خطوات تمنع تفاقم الازمة او تطورها باتجاهات خطيرة.

العراق والاستفادة من تجربة اقليم كردستان التنموية

عندما تشعر الدول بأن هناك تجربة ناجحة في الادارة في احدى مفاصلها الادارية، سرعان ما تقوم بنقلها الى كل مكان فيها، وتكافئ هذه الادارة وتتغنى بها، وتعتبرها نموذجا يجب الاقتداء به.

العراق يوجد فيه نموذج ناجح من حيث الادارة والحكم، الا وهو قيادة اقليم كردستان، ولا تختلف طبيعة هذا الاقليم عن بقية محافظات العراق، الا من حيث طريقة الاداء الحكومي. حيث نجحت حكومة الاقليم اداريا، وفشلت حكومة وبغداد وبقية المحافظات. والا فأن الانسان العراقي هو واحد، نفس الصفات ونفس الطبائع ، سواء اكان عربيا ام كرديا، الاختلاف في القيادات فقط .

الحكومة العراقية القادمة، ينبغي ان تفتح صفحة جديدة مع الاقليم، وتعطي لكوادره الادارية والفنية فرصة اكبر، لنقل التجربة الناجحة الى كل المحافظات، بل ان تستفاد الحكومة الاتحادية نفسها من تجربة الاقليم في الادارة والحكم . وهذا ليس فيه منقصة او عيب ، ما دام العراق واحد، وما دام الاقليم اثبت جدارته في التنمية والاستقرار ، وفي كل

المجالات ، فأن التعلم منه هو افضل بكثير من الاتيان بالتجارب الاجنبية الجاهزة التي قد لا تتوافق مع البيئة العراقية ومزاجية المواطن العراقي .

اما عن الية استفادة الحكومة الاتحادية وبقية المحافظات من تجربة الاقليم التنموية، فمن الممكن ان تكون وفق الاليات الاتية :

اولا – معرفة وجهة نظر الاقليم :

قبل كل شيء لابد ان تتوفر ارادة حقيقية وصادقة من كلا الطرفين، حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية . بالأخص حكومة الاقليم، هل هي سعيدة بأن تنقل تجربتها التنموية الى كل العراق ؟ والا اذا غابت الرغبة فلن ينجح المشروع .

ثانيا – تهيئة مستلزمات نقل التجربة :

عندما توافق حكومة الاقليم لابد من القبول بكل شروطها، مثلا هي ستطلب عدم تدخل القوى السياسية في العمل، وستطلب طرد الفاسدين وستطلب توفير الاموال والحماية . ينبغي ان تنفذ كل الطلبات وتزال المعوقات .

ثالثا – تحديد مدة زمنية لمعرفة النتائج:

العملية ينبغي ان لا تكون مفتوحة، بل لها مدد زمنية محددة، كي لا يضيع الوقت دون فائدة. سواء اكانت خطة سنوية او خماسية او غيرها.

رابعا – التطبيق الجزئي للتجربة:

يقصد بالتطبيق الجزئي، ان تطبق العملية في البداية على وزارة معينة او محافظة معينة، وفي حال النجاح تعمم التجربة الى كل العراق.

رابعا – تقييم العملية:

بعد ان تمضي مدة زمنية متفق عليها من العمل، يتم مراجعة النتائج وقياسها مع الخطط والاهداف، وفي حال النجاح تمضي قدما وفي حال الفشل يتم التخلي عنها.

اذن، امام الحكومة العراقية فرصة لنقل تجربة اقليم كردستان الناجحة في التنمية والاستقرار وتعميمها على كل العراق، خاصة بعد التحسن النسبي في العلاقات ما بين الطرفين.

العراق والتنشئة الاجتماعية – السياسية

التنشئة الاجتماعية – السياسية، هي عبارة عن قيام المجتمع والنظام السياسي بزرع القيم التي يؤمن بها في ذهنية الافراد ، كي ينسجموا مع المجتمع ومع النظام الحاكم ، ويكونوا فاعلين فيه . وقد تضطر بعض الانظمة السياسية الى اجراء عملية مسح ذهني ، او غسيل للدماغ في البداية ومن ثم تبدأ عملية زرع القيم الجديدة .

ان عملية غسيل الدماغ او مسح الذاكرة الجمعية، قد مر بها الشعب العراقي بعد عام 2003، من خلال عمليات مدروسة ومنظمة ، اشرفت عليها اجهزة المخابرات الاقليمية والدولية، واتت اؤكلها عبر الفتن الطائفية والقومية، والعنف والفساد المالي والاداري، والسلبيات الاخرى . وكادت ان تهدد وجود الدولة العراقية بالكامل . الا ان العراق برغم تلك الموجة الشرسة التي تعرض لها، لازالت الفرصة متاحة امامه لتنشئة ابناءه ، على اعتبار ان التنشئة ستضمن لنا جيلا وطنيا فاعلا ، يساهم في بناء البلاد وتطويرها، والحفاظ على استقرارها، ومن بين القيم التي ينبغي ترسيخها في اذهان العراقيين، الاتي:

1 – الكد والعمل :

عندما يتربى الافراد على ان العمل والكد هو الاساس في بناء الانسان، وفي بناء الاوطان فلن يكون لدينا من ينشغل بالبحث في الأمور الطائفية والعنصرية، وستصرف الطاقات في الاعمال النافعة . ومن جهة ثانية سيقل الاعتماد على الدولة في توفير فرص العمل، وبالتالي ستسهم التنشئة في خلق اجيال تعتمد على نفسها فتتخلص من مشكلة البطالة والفقر .

2 – الايمان بالهوية الوطنية العراقية :

وهي مسألة مهمة جدا، كونها تحث على الايمان بالعراق الواحد، بعيدا عن التركيز على الهويات الفرعية، وبدون وجود شعب يؤمن بهويته الوطنية ويستميت من اجلها، فلن تستقر البلاد، ولن يكون الولاء موحدا ولا كافيا للبناء والتطوير.

3 – الأمل بمستقبل افضل للعراق :

عندما يدب التثبيط والاحباط في نفوس فرد معين فقد يدفعه الى التقاعس عن العمل وربما الانتحار . ولا يختلف الحال مع الشعب، فهو الاخر قد يصاب بالإحباط وتثبيط الهمة . وهنا يأتي دور التنشئة على زرع الأمل والحلم ببناء عراق مستقر قوي ، يكون اعجوبة لمن حوله من الدول .

اما عن الأليات التي تتبع في زرع القيم اعلاه، فتتمثل بالآتي:

1 – عن **طريق المؤسسات التعليمية المختلفة،** من رياض للأطفال ومدارس وجامعات .

2 – **عن طريق وسائل الاعلام،** التي تستطيع ان تبث القيم بشكل متكرر وبطرق مبتكرة يحفظها الجميع .

3 – **عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي،** من خلال تشكيل فرق ذكية ومتخصصة في مجال بث المواد التي تصب في صالح التنشئة الاجتماعية – السياسية .

4 – **عن طريق الاحزاب السياسية،** عبر زرع القيم في ذهنية المنتسبين اليها، وكذلك عبر استخدام نفوذها العام في هذا الغرض.

العراق والحاجة الى استراتيجية وطنية لمواجهة الازمات

تضع الدول حلول مسبقة للازمات التي تتوقع حدوثها، ولا تنتظرها ان تتفاقم وتتراكم ويتداخل بعضها ببعض وبالتالي يصعب حلها . وهي في هذه الحالة تشكل فريق من المتخصصين في مجال وضع الاستراتيجيات الوطنية الكبرى ، التي تكون متهيئة وقابلة للتطبيق على مختلف الازمات والمشاكل العامة التي تواجه البلاد .

العراق قد يكون من بين البلدان التي تعاني من حدوث الكثير من الازمات والمشاكل العامة، بفعل الظروف غير المستقرة التي مرت به، عقب عام 2003، لذلك هو بأمس الحاجة لتشكيل فريق دائم ، مهمته توقع حدوث الازمات، و وضع حلول مسبقة لها ، كي لا تتفاجأ البلاد وتنشغل بها ، وهذه الفريق ينبغي ان تتوفر فيه جملة من النقاط، لعل من اهمها الآتي :

- **الكفاءة والخبرة :**

ينبغي ان يضم الفريق عناصر ذات خبرة وكفاءة عالية ، تكون قادرة على قراءة المستقبل الذي تنتظره البلاد، ورصد المشاكل المتوقع حدوثها وتحليلها، و وضع الحلول الكفيلة لها .

- **الاستفادة من تجارب الدول الاخرى :**

بالتأكيد ان العراق هو ليس البلد الوحيد الذي يتعرض للازمات والهزات، بل ان اغلب دول العالم قد مرت بمثلها، وبالتالي فأن قراءة تاريخ الدول وحيثيات ازماتها، ستزيد من مقدرة الفريق على فهم الازمات وسهولة التعامل معها بشكل سلس مفيد للبلاد .

- **الاستعانة بالخبراء والمستشارين الاجانب :**

علم وفن ادارة الازمات قد بلغ درجات عالية من التطور في الدول المتقدمة، وبالتالي فأن الاستفادة من المستشارين الاجانب واشاركهم في عمل الفريق، ستزيد من كفاءته وفعاليته، فضلا عن الحاجة للمستشارين لكي يكونوا بمثابة عين المجتمع الدولي التي ستكون شاهد على مدى جدية الحكومة العراقية في معالجة الازمات .

- **سرعة الاستجابة :**

تتميز الازمات بشكل عام بأنها تتفاعل على عجل، وبالتالي ما لم تتم عملية السباق معها، وايقاف تطوراتها، فأنها ستكون بمثابة حالة خطرة تهدد استقرار الدول ، واحيانا وجودها ، لذلك فمن الاجدر ان تكون طريقة تعامل الفريق مع الازمات بشكل سريع وحرفي .

- **التجرد والحيادية :**

بمعنى ان لا يكون الفريق امتداد للمحاصصة، وان يناقش الازمات بكل مهنية، كي تكون نتائج تقاريره صالحة للتطبيق، ومفيدة للبلاد اجمعها، وليس فئة او مكون اجتماعي معين دون غيره . وهذه الفقرة تتطلب ان تكون عملية اختيار اعضاء الفريق بناء على السيرة الذاتية لكل عضو فيه، وليس بناء على اشياء اخرى.

اذن، ان عملية تكوين فريق متخصص ودائم للبحث في الازمات وطرق معالجتها يعتبر امرا ضروريا بالنسبة للعراق، بدونه لن تتمكن الدولة من ان تضبط ايقاع اي ازمة او حتى ايقاف تفاعلاتها التي قد تقود الى عواقب خطيرة، بالأخص عندما تدخل على خطها اطراف خارجية.

العراق والحاجة الى قانون لتنظيم المهن والحرف

طلب الزرق حلال في كل الشرائع السماوية والقوانين الارضية، لكن الاضرار بالغير هو الاخر محرم في كل الشرائع والقوانين. الدول التي بلغت درجة عالية من التقدم، صارت تعرف ابناء شعبها، فتقسم عليهم المهن، والوظائف، بحيث توفر للجميع العيش الكريم، في حين ان الدول التي لا زالت في طور التقدم، فهي غير قادرة على ان تضمن لشعبها نفس فرص العيش، فتعم فيها البطالة والفقر .

العراق، يعاني هو الاخر من مشاكل متعددة، ولعل من بينها هو تعدد المهن، او لنقل عمل بعض الاشخاص في اكثر من مهنة، ولهذه الحالة مساوئ كبيرة، من اهمها الاتي :

1 – **زيادة البطالة** : عندما يعمل بعض الافراد في اكثر من مهنة او وظيفة، فأنهم في هذه الحالة سوف يأخذون حصة غيرهم. وبالتالي سوف تزداد البطالة في البلاد .

2 – **زيادة الزحامات والاختناقات في المدن**: ربما ان هذه الحالة تبدو اكثر وضوحا في مهنة النقل، او (سواق الاجرة) ، حيث يقوم البعض من الموظفين الذين يتقاضون مرتبات من الدولة، بمزاحمة الافراد الذين ليس لديهم عمل اخر او وظيفة، فتزداد الزحامات المرورية ، وكذلك الحال مع المهن الاخرى، مثل التجارة وفتح الاسواق .

3 – **تغييب العدالة الاجتماعية** : ان قيام بعض الافراد بالعمل في اكثر من وظيفة ومهنة، يؤدي الى حدوث خلل في العدالة الاجتماعية ، حيث سيزداد غنى بعض الافراد، وفقر غيرهم .

المعالجات :

هذه الحالة لا يمكن ان تبقى من غير علاج، ولابد من وضع الحلول العلمية لها، ومن اهمها:

1 – **تفعيل القوانين القديمة، وسن قوانين جديدة**: تنص على عدم جواز العمل في اكثر من مهنة، وتسمية القانون بـــ **(قانون توزيع المهن والحرف)**، هذا القانون ينبغي ان يكون صارما، وفيه عقوبات مشددة لا هوادة فيها، واعتبار كل فرد يزاحم غيره في العمل وهو غير محتاج، بمثابة السرقة من الاخرين.

2 – **اعادة تصنيف المهن والحرف والاعمال الحرة:** واصدار هويات لكل حرفة او مهنة او عمل حر، بحيث يتم التمييز على ضوئها بين الافراد، كي يسهل على الجهات التنفيذية متابعة الموضوع وضبطه، ويكون للفرد الحامل للهوية ايضا امتيازات تحددها الدولة .

3 – فتح الدورات التدريبية: الغرض منها خلق تخصص دقيق في العمل، ودعوة الافراد للانخراط فيها، كي تزداد مهاراتهم من جهة، ويتم التصنيف في ضوئها من جهة اخرى .

4 – انشاء جهاز للمتابعة : هذا الجهاز سيوفر فرص عمل للعاطلين، وفي نفس الوقت تكون مهمته متابعة تنفيذ النقاط اعلاه، ورصد المخالفات التي تحدث عند التطبيق .

اذن، ان هناك مضار خطيرة لتعددية المهن والوظائف، هناك في الوقت عينه حلول علمية، قد تكون مفيدة في حال تطبيقها.

جدوى تشكيل مجلس الاتحاد العراقي

غالبا ما تتكون السلطة التشريعية في الدول الفيدرالية ، من مجلسين، الاول هو مجلس النواب، والثاني هو مجلس الاتحاد ، الذي يضم عدد من الاعضاء يمثلون الولايات او الاقاليم. وهذا المجلس له فوائد متعددة، بالأخص اذا تميز اعضاؤه بالكفاءة والخبرة. علما من ان طريقة تشكيله تختلف من دولة الى اخرى، الا ان خطوط العريضة تكاد ان تكون واحدة.

العراق بما انه دولة فيدرالية فقد اشار الدستور الدائم في مادته ال 65 ما نصه (يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى ب"مجلس الاتحاد "يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب) .

الا ان النص اعلاه لم يتم تطبيقه الى هذه اللحظة، وبقي العراق يعمل بمجلس النواب فقط . وبالرغم من ان البعض يرى بأن تشكيل مجلس الاتحاد لن يأتي بجديد، وستتكلف الدولة التبعات المالية دون ان تكون له فائدة حقيقية . على اعتبار ان المحاصصة سوف تصل اليه بطريقة او بأخرى، وسوف يصبح نسخة مشابهة لمجلس النواب . الا ان البعض

الاخر، على العكس من ذلك يرى بأن مجلس الاتحاد سوف، يحقق جملة من الفوائد للدولة العراقية، ومن اهمها الآتي:

1 – ضبط ايقاعات مجلس النواب: عندما يكون هناك مجلس اخر ، فلن يذهب مجلس النواب بعيدا في حريته ، بل سيجد نفسه مراقبا واحيا مجبرا على الاستماع الى المجلس الثاني الذي هو مجلس الاتحاد الذي سيحاول ان يمارس صلاحياته، ويعطي رأيه الذي قد يكون اقوى من مجلس النواب في حال نص القانون الذي سينظمه على ذلك.

2 – رفد الحكومة بمقترحات وحلول للمشاكل العامة: بالأخص اذا ما ضم مجلس الاتحاد بين طياته خبراء او اساتذة جامعات، فيستطيع ان يقدم خبرات اعضائه على شكل مقترحات او حلول عملية للمشاكل العامة في البلاد .ويزداد هذا الاحتمال عندما تكون اعمار اعضاء المجلس متقدمة.

3 **– تمثيل المحافظات والاقاليم بشكل متساوي:** عندما يكون لكل محافظة واقليم عدد متساو من الممثلين في مجلس الاتحاد، فأن هذه الميزة ستزرع الاطمئنان في نفوس سكان كل محافظة، كونها لن تسمح للمحافظات ذات الاغلبية السكانية من فرض نفسها على المحافظات الاقل سكانا، على اعتبار ان ممثلي كل محافظة في مجلس النواب يزداد كلما ازداد عدد سكانها.

4 – تشكيل مجلس الاتحاد يساعد في التخلص من المحاصصة: فلن يكون عدد النواب كافيا، لإخضاعه لقاعدة المحاصصة، وبالتالي من الممكن ان يشكل المجلس الشرارة الاولى لإرساء قواعد الثقافة الديمقراطية الحقيقية.

اذن، ان تشكيل مجلس الاتحاد العراقي من الممكن ان يمد النظام السياسي بمؤسسة جديدة قد تكون ذات اهمية كبيرة في المستقبل.

العراق والحاجة الى مجلس للأعمار والتنمية

معروف مجلس الاعمار بالنسبة لجميع العراقيين، بالأخص الذين عاصروا فترة الحكم الملكي او على الاقل الذين قرأوا عنها، ذلك المجلس كان مختصا ببناء الدولة واعمارها بطريقة تناسب تطورات ذلك الزمان، ولقد كان المجلس يعتبر خطوة رائدة على طريق تحديث البلاد وتطويرها ، ولولا انه قد حل مع بداية ثورة 14 تموز 1958 لربما كان حال العراق مختلف تماما.

ان تجربة مجلس الاعمار الذي تشكل في زمن الحكم الملكي في العراق، يبدو بأنها تمثل حلا وحاجة عراقية ملحة بعد الحرب على الارهاب، وبعد الازمات الخانقة الاخرى التي مرت بها البلاد، وهذا المجلس في حال تشكيله ستكون له انعكاسات ايجابية كبيرة على الدولة العراقية وفي مختلف المجالات، ومن بين تلك الانعكاسات، الاتي:

- **اعمار البنى التحتية :**

الحروب والازمات المستمرة التي عانها العراق قبل وبعد عام 2003، قد اوقفت عملية البناء والتطوير، وباتت الكثير من البنى التحتية مهدمة وغير صالحة للخدمة . لذلك فأن عملية البناء تتطلب وجود فريق متخصص ودائم يشرف عليها ويذلل الصعوبات التي تصادفها ، هذا الفريق المتمثل بمجلس الاعمار والتنمية ، ينبغي ان يتشكل بسرعة كون عملية البناء تحتاج الى وقت طويل نسبيا .

- **القضاء على الفساد المالي والاداري :**

باتت مشكلة الفساد تمثل معضلة بوجه اي جهد وطني لبناء البلاد وتطويرها، وبالتالي فأن تشكيل المجلس سياسهم في الحد منها، على اعتبار انه سيكون مسؤلا امام الحكومة العراقية وبقية الجهات الرقابية الاخرى . بالأخص اذا ما ضم بين طياته متخصصين امناء واصحاب كفاءة عالية وروح وطنية كبيرة.

- **التقليل من البطالة :**

مجلس الاعمار والتنمية، سيسهم في حل مشكلة البطالة في العراق، على اعتبار انه سيوفر الالاف من فرص العمل، وسيتمكن من تدريب الشباب وتعليمهم الكثير من المهن، التي تساعدهم في الاستمرار بالعمل الحر في الاسواق المحلية، مثل مهنة الحدادة والنجارة و الخ . ومن جهة ثانية سيتحول المجلس الى سجل لتوثيق عدد العاطلين عن العمل ومؤهلاتهم ، وتوزيعهم الجغرافي، وهذا سيخدم مؤسسات الدولة الاخرى في ان تبحث عن حلول جدية لمشكلة البطالة.

- **الحصول على الدعم الدولي :**

تتذرع بعض الجهات الدولية المانحة، بأنها لن تعطي مساعداتها للعراق من دون ان تلمس اثارها، بمعنى انها تريد ان ترى المساعدات قد حولت الى بنى تحتية والى اعمال مفيدة . وهكذا في حال تمكن المجلس من ان يترك اثاره الواضحة على الاقتصاد العراقي وعلى الحياة في العراق بشكل عام، فأن الدول الاخرى سوف لن تتردد في ان تمنح العراق كل الدعم الاقتصادي والفني اللازم للنهوض بالاقتصاد .

اذن، ان تشكيل مجلس للأعمار والتنمية في العراق يشكل حاجة ملحة تعجل من اعمار البلاد وتطويرها.

العراق والحملات الانتخابية

قريبا سيشهد العراق انطلاق الحملة الانتخابية ، وهي حالة اعتيادية تمر بها كل دول العالم التي تتخذ من الانتخابات وسيلة لتسلم السلطة وادارة البلاد. حيث يقوم كل مرشح سواء اكان مستقلا ام ضمن مجموعة اكبر ، بعرض برنامجه الانتخابي وترغيب المواطنين به، لعله يحصل على اصواتهم التي عن طريقها يصل الى السلطة السياسية .

العراق يتشابه مع بقية دول العالم في بعض ملامح الحملات الانتخابية ويختلف في اشياء اخرى، ويمكننا ان نبين اهم نقاط الشبه والاختلاف ما بين الحملات الانتخابية في العراق والحملات الانتخابية في الدول الاخرى، عبر النقاط الاتية:

نقاط التشابه :

يتشابه العراق من حيث الحملات الانتخابية مع البعض من دول العالم، بالآتي:

- **الوعود الانتخابية** : لا يختلف العراق عن غيره من حيث اطلاق المرشحين للوعود الانتخابية، فحتى في الدول المتقدمة فأن المرشحين يفعلون الشيء نفسه سعيا منهم للحصول على اعلى نسبة من الاصوات تؤهلهم للفوز في الانتخابات . لكن بعد الفوز قد لا يطبق من هذه الوعود الا النزر اليسير، ويبقى الكثير منها مجرد حبر على الورق .

- **التسقيط والتنافس ما بين المرشحين :** هذه النقطة هي الاخرى توجد في العديد من البلدان ومنها العراق، و تتمثل بقيام البعض من المرشحين بتسقيط خصومهم والنيل منهم في محاولة لتقليل احترامهم ومكانتهم امام الجمهور، عسى ان تتغير قناعات الجماهير بهم، الامر الذي سيصب في النهاية لصالح الاطراف التي تقود عملية التسقيط . وهذه العملية اليوم باتت اسهل من ذي قبل، بحكم تعدد وسائل التأثير في امزجة الجماهير وسهولتها، ومن اهمها وسائل التواصل الاجتماعي .
- **توظيف الدين والقوى الاجتماعية :** ايضا يتشابه العراق مع غيره من دول العالم، من حيث ان الحملات الانتخابية كثيرا ما توظف الدين والانتساب الاولي القبلي والعائلي في سبيل التأثير في قناعات الجماهير الانتخابية، على اعتبار ان المرشح له سند ديني او مجتمعي ، كأن يكون سيخ عشيرة او شخصية فكرية او علمية او فنية مهمة في المجتمع .

نقاط الاختلاف :

يختلف العراق مع غيره من دول العالم من حيث الحملات الانتخابية، بالاتي :

- **عدم التركيز على البرنامج الانتخابي**: على العكس مما هو متعارف عليه في دول العالم الاخرى، فليس للبرنامج الانتخابي اهمية تذكر، سواء بالنسبة للرأي العام او للمرشحين، ولهذا فأن تركيز المواطن يكون على الشخصية التي رشحت للانتخابات، ومن حيث انتمائها العقائدي والقومي والمناطقي، اكثر من اي شيء اخر.
- **الثبات النسبي لنسب الاصوات:** فمجرد متابعة نتائج الانتخابات السابقة، سنجد ان الحملات الانتخابية لا تجدي الكثير من النفع، والدليل هو الثبات النسبي للأصوات.

اذن، ان الحملات الانتخابية تتشابه في بعض سماتها عن الدول الاخرى، وتتشابه بالبعض الاخر.

العراق و الحيلة السياسية

كثيرا ما نسمع من ان السياسة هي فن الممكن، لكننا عندما نرى البعض من الساسة يحاول تطبيق هذه القاعدة او لنقل المقولة نرى بأن بالرأي العام ينتقدهم ويصفهم بأبشع النعوت والاوصاف ، من قبيل المفسدين واللصوص والمخادعين والكذابين. بل يصل الامر بالبعض من الناس بان يريد من السياسي ان يكون قديسا او من الملائكة!

ان سوء فهم الرأي العام للسياسة والسياسيين قد ضيع على الشعوب غير المتقدمة مكاسب كبيرة، فالكثير من الساسة اضطر ان يتخلى عن مشاريعه ورؤاه خوفا من ان يتهم بالخيانة للمبادئ او لمزاجية المجتمع.

ربما ان الرأي العام في العراق يشهد هذه الايام مثل هذه النظرة، فما ان اعلن عن البعض من ملامح التحالفات السياسية حتى بدأ الشارع العراقي بالغليان، البعض ينتقد والبعض يجرح والبعض يشتم والبعض الاخر يشكك بولاء السياسيين للوطن. وينسى الكثير من هؤلاء من ان السياسة هي واحدة في كل مكان وزمان ،مهما اختلفت تسمياتها وشخوصها، لكنها تختلف في الاداء، وبالتالي فأن ما قام به ساسة العراق من تحالفات وما يطلقونه من وعود بمحاربة الفساد واصلاح الاوضاع العامة، هو امر طبيعي وموجود في الدول الاخرى، لكن لعل الفرق الكبير يكمن في عدم مقدرة هؤلاء الساسة على تطبيق ما يعدون به، والبعض منهم قد لا يبذل جهدا كبيرا في سبيل ذلك.

لكن طبيعة اللعبة السياسية تتطلب الحيلة، والسياسي الذي يسير خلف القيم المثالية ربما انه سيفشل وسيخسر مكانه وسط صراع الاضداد والمتنافسين، والحيلة هنا هي ليست بالمعنى السلبي المتعارف عليه، بل هي جوهر العمل السياسي، كما ان الاب احيانا يتعامل مع طلبات ابناءه التعجيزية، بالتأجيل وربما المماطلة والتسويف، فأن السياسي الذي يتعامل مع ملايين الآراء والطلبات والامزجة سيكون مجبورا على ان يسوف ويماطل، واحيانا يكذب، لكنه يعتبر هذا السلوك من قبيل العمل الصالح، على اعتبار انه يريد ان يصل باي وسيلة الى السلطة لكي يحقق غاية عظيمة تتمثل في خدمة المجتمع.

ان سوء فهم الرأي العام العراقي للعبة السياسية، تتطلب من الدولة ومؤسساتها، وكذلك من اصحاب الفكر والدراية توضيح معنى اللعبة السياسية وحيلها للمواطن العراقي البسيط، عبر جملة من الاليات ومنها:

- ادخال اعضاء البرلمان والحكومة قبل ان يمارسوا اعمالهم في دورات مكثفة، في ميدان علم وفن السياسة.
- ان توضح الحكومة للمواطن قبل الانتخابات ماهية العمل السياسي، واساليبه، كي يكون على دراية بأن الوسائل غير مهمة احيانا بقدر اهمية النتائج التي سيجنيها.

على هذا الاساس، فأن ازالة اللبس عن بعض المفاهيم الخاطئة حول العمل السياسي، قد يساعد الشعب على فهم الدعاية الانتخابية، وفي الوقت عينه يساعد المرشحين على فهم طبيعة العمل السياسي، كي تكون الشعارات والبرامج السياسية واقعية.

العراق والدولة الواثقة من نفسها

لا تقف مسالة الثقة عند حدود الفرد العادي، بل هي موجودة على الصعيد الجمعي ايضا . المجتمع والدولة كذلك يستندون الى الثقة في انجاح اعمالهم الانية والمستقبلية . وفي تسيير امور الحياة بشكل امثل . وبقدر تعلق الامر بالدولة التي هي مجموعة مؤسسات في حال كان النظام ديمقراطي، او هي مجموعة افراد في حال كان النظام غير ذلك ، في كلا الحالتين لابد ان تكون الدولة محترمة من الداخل ومن الخارج، هذا الاحترام سيساعدها في كسب تأييد شعبها وفي تدبير امورها على الصعيد الخارجي .

العراق عقب المظاهرات المليونية التي طافت شوارعه في اوشال عام 2019، وما تبعها من توترات امريكية – ايرانية، راح ضحيتها الكثير من الضحايا ، صار بأمس الحاجة ان يعيد ترتيب امور دولته ويعيد ثقتها بنفسها، وثقة شعبها وبقية دول العالم بها، ويمكن ان يتحقق ذلك عبر الآتي :

اولا – عقد اجتماع موسع يضم كل رجالات العمل السياسي في البلاد، والاتفاق على وحدة الصف، والتوقف عن التصريحات الجانبية التي تشتت الهوية الوطنية وتجعل البلاد، تائهة من دون واجهة حقيقية او لسان واحد يتحدث باسمها .

ثانيا – تشكيل وفد، مهمته زيارة الدول التي تتدخل في الشأن الداخلي العراقي ، وتبليغها ان العراق شعبا وحكومة يرفض هذا التدخل، وهو مضر بمصلحة البلاد، ولا يمكن تقبله مهما كانت الغايات المرجوة منه . واعلان نتائج الزيارة في وسائل الاعلام .

ثالثا – الالتفاف الى المشاكل الداخلية في البلاد، بالأخص البطالة والاسراع في ايجاد الحلول الناجعة للخلاص منها، حتى لو كانت مؤقتة وحتى لو كانت على حساب ملفات اخرى . كون حل هذه المشكلة يعني من جهة ثانية ان ينشغل الناس بأحوالهم الخاصة وبأعمالهم دون التفكير في معارضة الحكومة او حتى الذهاب في تفكيرهم الى ممارسة العادات والسلوكيات المضرة بهم .

ثالثا – التركيز على الانجازات التي تحققت وابرازها للشعب وللعالم، فضلا عن ذكر المواقف الوطنية والانسانية للعراقيين افرادا وجماعات، كون هذه الوسيلة ستساعد في جعل الناس يثقون بأنفسهم وببلادهم . ويطمئنون لمستقبلهم على ارض وطنهم .

وهناك نقط اخرى، معروفة وتتبعها اغلب دول العالم، لذلك لابد ان يسارع القائمون على حماية البلاد وقيادتها الى اتخاذها، كونها الطريق الامثل للحفاظ على ثقة الناس بوطنهم وفي جعل مساعيهم تصب في خدمته . ومن دون ذلك لن يكون للعراق مكانة مهمة في الذات الشعبية ولا في العالم الخارجي .

العراق والعالم الافتراضي

كل يوم يكون الفيس بوك واخواته، برعاية حدث ما ، مرة لانتقاد كرة القدم بعد خسارة فادحة لم تكن متوقعة ، ومرة بعد ان رشت الحكومة الماء على المعتصمين ، واحيانا للتضامن مع شخصية ما، قد تكون عسكرية، كما هو الحال مع خبر تجميد اللواء عبد الوهاب الساعدي. والعجيب ان مواقع التواصل الاجتماعي لها القدرة على خلق مزاج عام موحد، اكبر من قدرة الدولة ومؤسساتها .

ان الراي العام العراقي، يعطي احساسا للمتابع بأنه يجلس الليل والنهار ينشر ويقرأ ويتتبع امور بلاده، وانه سريع التفاعل وسريع التأثر، البعض ينتظر غيره ليبدأ، فينطلق خلفه، والبعض الاخر يتكلم على استحياء، وبعضهم يترك رأيه لكن ليس في المتن، بل في هوامش المنشورات، عبر التعليق المدفون الذي لا يصله الا المولعون بقراءة التعليقات . لكن في النهاية الكل يتفاعل مع الحدث المدوي .

و السؤال المنطقي هنا، ما هو سر الاجماع في بعض الاحيان، هل هو عاطفة ام هو تحليل وايمان، ام هو مصادفة ؟ وهذه تدفعنا لتحليل مضمون التفاعلات، فهي ليست مع كل المنشورات، او بالأحرى ليست مع كل المواد المطروحة، بل مع البعض منها، ويمكن ان نرصد تلك المواد المنشورة، من خلال الآتي :

اولا – المواد التي ترفض موقفا حكوميا معين :

فضاء الديمقراطية الواسع، قد سمح للرأي العام في العراق للإفصاح عن رأيه بحرية . وبسبب تراكم المشاكل العامة، فأن الافراد يتحينون الفرصة للتعبير عن سخطهم العام، ويتخذون من هذا الحدث محفزا لإفراغ ما في دواخلهم . لذلك نرى التعميم وعدم الوقوف عند حدود الحدث الذي اثارهم .

ثانيا – الآراء التي تتعاطف مع موقف معين :

احيانا، تكون الآراء متعاطفة مع حدث معين، ظلم انسان، شكوى مواطن . مثل مشاهد فرض القانون من قبل البلدية، او فض اعتصامات بالقوة . وهنا تكون العاطفية ايضا غير محدودة، بل تمتد لتتجاوز الحدث الى ما هو ابعد ، بحيث يتم جعل هذا الحدث بمثابة مقياس على كل الاداء الحكومي في البلاد .

ثالثا – المواقف التي تشير الى تدخل خارجي ضد العراق :

العراقيون في العالم الافتراضي، يسيرون في خط واحد، من التفاعل مع السلوك المسيء لبلادهم، الذي يأتي من جهة خارجية، وايضا لا يتوقف التفاعل مع الحدث على انه سلوك او فعل فردي – شخصي . بل ينظر اليه على انه يمثل جهة معينة.

ومن مميزات تفاعل الرأي العام في العالم الافتراضي، انه قصير يزول بعد يوم او اثنين وكأن شيئا لم يحدث . حتى لو لم تطبق المقترحات التي جاء بها ، او لم يؤخذ بالملاحظات التي سجلت عليه ، وقد تتقلب الآراء وتلين وتضمحل ويتراجع عنها لاحقا.

العراق والعقيدة العسكرية

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للعقيدة العسكرية، لكنها على العموم تتضمن عدة معاني، ومنها انها تعني المبادئ والقيم التي تؤمن بها القوات المسلحة، وتكون مستعدة للموت في سبيلها.

العقيدة العسكرية في العراق، كانت ولازالت ترتبط بالنظام السياسي وبالهوية الوطنية العراقية، فالمبادئ التي يؤمن بها النظام تصطبغ بها هوية العراق القومية، ومن ثم تفرض او تترجم الى القوات المسلحة.

العراق عقب عام 2003، صار يحكم بشكل ديمقراطي تعددي، وهذا شيء ايجابي لو ان النظام تمكن من تعزيز الهوية الوطنية ، لكن المشكلة ان المحاصصة قد اضعفت الهوية الوطنية، بفعل تعددية المبادئ التي تؤمن بها النخبة الحاكمة ، وبالتالي فقد انعكست حالة التشتت السياسي على العقيدة العسكرية العراقية ايضا . وهذا الخلل لا يتحمله العسكري، بل تتحمله النخبة الحاكمة، التي لم توحد توجهاتها الوطنية، كي يسير عليها العسكر، بل عددتها بحسب رؤاها ومنهجها الخاص بكل منها .

بالرغم من صعوبة هذه المشكلة، لكن الامر ليس مستحيلا، بل من الممكن ان ترسى دعائم العقيدة العسكرية، عبر سلسلة من الاليات، من بينها الآتي:

1 – ابعاد المؤسسة العسكرية عن السياسة :

كما اشرنا اعلاه، الخلل في المؤسسة السياسية انعكس بشكل مباشر على المؤسسة العسكرية، وبالتالي فلابد من عزل القوات المسلحة بمختلف صنوفها عن الصراعات والاختلافات السياسية . ويتم ذلك عبر تعيين وزراء المؤسسات الامنية من القادة الميدانيين غير المتحزبين، واعتبار كل جهة سياسية تتدخل في شؤون القوات المسلحة مخالفة للقانون والدستور وتضر بمصلحة العراق العليا.

2 – تحديد فحوى العقيدة العسكرية :

لابد ان تكتب وتوضح العقيدة العسكرية، وتعلم وتُفهم لعناصر القوات المسلحة، وهي لا تخرج عن جعل العراق هو الجهة الوحيدة التي ينبغي ان يكون الجندي مستعدا للموت في سبيلها ، وان الولاء العسكري للوطن فقط وليس لمذهب او قومية او منطقة .

3 – تفعيل القانون العسكري وتطويره :

القوات المسلحة بمختلف صنوفها، عبارة عن اشخاص منظمين، وبالتالي من يخالف النظام، ويميل الى هويته الفرعية، يعتبر مخالف للعقيدة العسكرية، وينبغي ان يعاقب، ومن يأتي بسلوكيات او تصرفات تضر بالانتماء للوطن هو الاخر يكون عرضة للعقاب الصارم . هذا القانون يطبق على الجند بمختلف مراتبهم وصنوفهم واماكن عملهم.

4 – التجنيد الالزامي :

في حال لم تتمكن الدولة من ترسخ العقيدة العسكرية في ذهنية الجند، فلابد من اعادة العمل بالتجنيد الالزامي وفق اليات جديدة، يحافظ فيها على عافية القوات المسلحة، وفي الوقت عينه مراعاة احوال الجنود والظروف الجديدة للعراق .

هكذا، فأن العقيدة العسكرية لابد من اعادة النظر فيها، ولابد من التفكير بطرق علمية و وطنية لتطويرها، بالأخص وان العراق معرض للتهديدات الخارجية، فضلا عن حاجته لترسيخ الامن في الداخل.

العراق وظاهرة التطرف

التطرف والارهاب هو ظاهرة قديمة، قدم وجود الانسان على سطح الارض، وهي ترتبط بالصراع حول الموارد والاحتياجات، وتهدف الى اشباع الملذات وارضاء النفس حتى لو كان على حساب الاخرين، لكنها في السنوات التي تلت الحرب الباردة ، باتت تأخذ مجالا اخر، حتى اصبحت هذه الظاهرة من اهم المشاكل التي يشهدها العالم بالأخص السنوات التي تلت عام 2001 ، عندما تم تفجير برجي التجارة العالمي في الولايات المتحدة الامريكية ، فبعد هذه الحادثة صار العنف والارهاب سمة عالمية لا تتعلق بدولة معينة او بشعب من الشعوب، لكنها قد تزداد خطورتها في بعض الدول دون غيرها، فكلما كانت الدولة غير مستقرة كلما اصبحت فريسة للجماعات المتطرفة، والعكس صحيح ايضا، اي ان الارهاب يتناسب طرديا مع مشكلة عدم الاستقرار السياسي .

وبقدر تعلق الامر بالعراق، فأن هذا البلد قد عانى كثيرا من الفكر المتطرف, الذي اثر سلبا في استقراره الامني والسياسي، وجعل هويته الوطنية تعيش في ازمة، وامواله وثرواته تهدر دون اي فائدة حقيقية ، بل وصل الحد الى الدرجة التي سيطرت فيه الجماعات الارهابية على مساحات كبيرة من البلاد في عام 2014، وكانت تهدد وحدته و وجوده كدولة مستقلة.

ان الاسباب التي وقفت وراء غياب الاعتدال او ضعفه، وتزايد مد الفكر المتطرف في العراق كثيرة، لكن من الممكن ان نقسمها الى الاتي :

- **اسباب داخلية :**

هذه الاسباب تتمثل في سوء الاداء السياسي، والمحاصصة التي تفترض ان الهويات الفرعية اعلى من الهوية الوطنية العراقية . فضلا عن ضعف الدولة وعجزها عن متابعة مصادر الفكر المتطرف واتخاذ الاجراءات القانونية والوطنية بحقها .

- **اسباب خارجية:**

هذه الاسباب تقسم الى الاتي :

اسباب اقليمية:

هناك صراع اقليمي بعضه طائفي وبعضه تنافسي لفرض السيطرة والنفوذ على المنطقة، وبما ان العراق دولة غير مستقرة فقد صارت ارضه، ساحة لمثل ذلك الصراع الذي كان دعم الفكر المتطرف احد ادواته والياته .

اسباب دولية:

وتتمثل هذه الاسباب في سياسات الولايات المتحدة الامريكية التي كانت لا تمتلك رؤية واضحة حول العراق، فضلا عن دعمها للجماعات المتشددة في الدول الاقليمية والتي سرعان ما انتقلت الى العراق.

اما عن **الاليات** اللازم اتخاذها للتعامل مع الفكر المتطرف ومنع استفحاله مرة اخرى في العراق، فمن الممكن ان تكون الاتي:

- سن وتفعيل القوانين الكفيلة بمحاربة الجهات او الاشخاص الذين يبثون او يحثون على الفكر المتطرف.
- نشر الوعي الانساني والوطني، عبر الوسائل المؤثرة مثل التنشئة و وسائل الاتصال الحديثة.
- اشراك المجتمع الدولي والاقليمي لمساعدة العراق في الحد من الفكر المتطرف.

اذن، ان الارهاب هو مشكلة لا تتعلق بالعراق فحسب، بل انها ظاهرة عالمية وجدت في العراق بيئة خصبة للعمل.

تشكيل الكتل السياسية في العراق

تتشكل الكتل السياسية في العراق كلما لاح في الافق موعد اقامة الانتخابات، هذه الكتل تحيط عملية التشكيل بهالة كبيرة، تجمع كبير وشعارات رنانة، وحضور لشخصيات مجتمعية ورسمية مهمة . ويتم تصديرها للشعب بتقنية اعلامية عالية، تحاول الكتلة المتشكلة من خلال ذلك ان تصور للأخرين بأنها تمتلك الحل الامثل لكل مشاكل البلاد .

ان هذه الدراما السياسية المتكررة، هي ليست بدعة عراقية خاصة، بل هي سنة تسير عليها جميع القوى السياسية في العالم، وهي جزء من فن السياسة، لكن لعل الاختلاف الذي يتميز به العراق عن غيره في هذا المجال، انما يتعلق بعدم التغيير في البرامج السياسية للكتل، تتغير العناوين ولكن الجوهر يبقى ثابتا .

ولعل الاسباب التي تحول دون التجديد في النهج والسلوكيات ، فضلا عن البرامج السياسية، انما يكمن بالاسباب الأتية :

اولا - تكرار نفس العناصر :

يلاحظ على الكتل التي تتشكل جديدا، انها تعتمد على نفس العناصر السابقة، وبالتالي لا يمكن لنفس العناصر ان تأتي بشيء جديد، بل ستعيد نفس الرؤى التي تمتلكها . وهي تكرر نفس الاشياء التي اعتمدت عليها في المرة السابقة، اعتقادا منها ان هذه العملية هي الطريقة الاسلم للفوز .

ثانيا – عدم التغيير في الوعي المجتمعي:

النخب السياسية هي من مخرجات المجتمع، ومادام المجتمع بنفس طريقة تفكيره السابقة، فلن تتغير المخرجات، بمعنى ان البرامج السياسة ما هي الا انعكاس لما يفكر به عموم الناس . ومتى ما تغير الوعي المجتمعي ستضطر القوى السياسية العراقية الى تغيير نهجها وسلوكياتها .

ثالثا – عدم اهمية البرامج السياسية:

ان تجارب الانتخابات العراقية بعد عام 2003، قد اثبت للجميع بأن الناخب لا ينظر الى البرنامج، بقدر ما يهتم بالمرشح وشخصيته وانتماءه المذهبي والحزبي والمناطقي . لذلك صارت النخب تهمل البرنامج وتركز على مقبولية المرشح لدى المجتمع واستعداد الناس لانتخابه، وثقتهم به .

على هذا الاساس، فلن تتغير برامج القوى السياسية العراقية، ولن تعيد النظر في سلوكياتها ونهجها، الا اذا غير المجتمع وعيه، وتغيير الوعي، ينبغي ان يسير وفق نقاط معينة، مثل:

1 – الانتخاب على اساس الكفاءة والبرنامج :

وليس على اساس تحقيق المنافع الشخصية او على اساس الحمية القبلية والمناطقية والمذهبية .

2 – عدم انتخاب العناصر التي لم تحقق شيئا :

وهي من طرق المراقبة الشعبية واساليبها، بحيث يتم حرمان العناصر الفاشلة من اعادة تكرار نفسها في العمل السياسي .

3 – المشاركة السياسية الفاعلة :

قلة المشاركة، تعني ان عددا من الافراد سيحددون مستقبل الاكثرية من حلال انتخاب عناصر ليس لديها شيء جديد. والعكس صحيح، أي المشاركة الفاعلة سوف تفتح الباب لظهور عناصر جديدة، قد تغير المعادلة السياسية في البلاد.

العراق والمسؤولية السياسة

الوظيفة الساسة، او العمل السياسي، ليس بالمهمة السهلة او البسيطة، بل هو من اكبر الاعمال واكثرها مسؤولية . على اعتبار ان العمل السياسي لا ينعكس على القائم به فحسب مثل بقية الاعمال، بل يمتد الى كل الافراد في المجتمع في الدولة المعينة، بل قد يتجاوز تأثيره البلاد الى البلدان الاخرى.

وعلى هذا الاساس نجد بأن الساسة في كل دولة يولون عملهم اهمية كبيرة، كونهم مؤتمنون على مصالح الشعب باسره، والبعض منهم يرفض ان يتقلد أي مهمة سياسية، مخافة ان يقصر في عمله ويضر الاخرين، بل قد يصل الامر بالبعض منهم ان يقوم بالانتحار، هربا من الضغوط التي تقابله اثناء العمل.

العراق بعد عام 2003، صار يحكم من قبل نظام متعدد، فيه قوى سياسية كثيرة تتنافس على السلطة، وتحاول مداراة مصالحها، ومصالح جماهيرها، لكن ما يمكن تسجليه على القوى السياسية فيه، ان البعض منها لا يشعر او لا يمتلك المسؤولية الكبيرة، تجاه

الشعب، فيتصرف على هواه دون مراعاة لمصالح الناس وامنهم واستقرارهم. ويمكننا ان نوضح الاسباب التي تدفع الى هذه الحالة، عبر النقاط الاتية:

اولا – الفهم المغلوط للعمل السياسي :

العمل السياسي، ليس مصادفة او بديهية، فهو لا يشبه العمل على الة طابعة، او جلب الدواء للمرضى، او حتى بيع الحلوى في المتاجر، بل هو علم وفن معقد للغاية، لا يجيده الا من امتلك المهارة والخبرات . ومشكلة القوى السياسية العراقية، ان اغلبها لا يفهم معنى عمله، بل جاءت به ظروف البلاد ولم تجيء به حنكته او خبرته او فهمه.

ثانيا – غياب استقلالية القوى السياسية :

البعض من القوى السياسية العراقية، وبسبب ظروف النشأة والتكوين تعاني من ضعف استقلاليتها، فهي تخضع لنفوذ الدول المجاورة والبعيدة . وهذا الضعف قد جعلها تتصرف احيانا بشكل قد لا ينسجم مع مصالح الشعب العراقي، بل مع مصالح الدول المسيطرة والمتنفذة .

ثالث – نقص الوعي الشعبي :

ان قلة الوعي الشعبي المتمثل، بعدم التمييز بين القوى السياسية الفاعلة والمخلصة، وبين القوى التي لا تبالي بمصالح البلاد . قد جعل العمل السياسي يسير باتجاه اللامبالاة، ما دام الشعب لا يميز ولا يكافئ ولا يحاسب، اذن ما الفائدة من التميز او الامانة.

رابعا – الطريقة التي تشكل بها النظام السياسي :

الطريقة التي تشكل في ضوئها النظام السياس في العراق عقب عام 2003، والقائمة على اساس المحاصصة والتوافق، قد جعل القوى السياسة تستميت في سبيل ارضاء المكونات

المجتمعية التي تمثلا دون غيرها، بمعنى افقدها الحس الوطني، والشعور العالي بالأمانة والمسؤولية.

على هذا الاساس، نستطيع القول، بأن عدم الشعور بالمسؤولية السياسة في العراق، لم يأت بالمصادفة بل وقت من خلفه اسباب كثيرة دالية وخارجية.

العراق وحلم دولة المواطنة

الدول مثل الاشخاص تحلم ان تتطور نحو الافضل، وتسمي احلامها خطط ومشاريع مستقبلية . بعض الاحلام يكون سهل التحقيق وبعضها يكون صعبا او حتى مستحيلا . لكن من دون الاحلام ومن دون المشاريع المستقبلية، فلن تتمكن اي دولة من ان تتجاوز الحاضر، وستبقى تراوح في مكانها.

المواطنة، هي مشروع كل الدول في العالم، من اجلها تتفجر الثورات، وتحدث الانقلابات، وفي سبيلها تخصص الاموال، وتضع القوى السياسة برامجها المختلفة، كونها اعلى سمات الدولة المعاصرة، وهي حالة من المساواة ما بين ابناء الشعب في الحقوق والواجبات، دون التمييز بينهم على اساس الدين او الاثنية.

وتعتبر المواطنة من الاهداف الكبرى التي تسعى الدولة العراقية لتحقيقها منذ تأسيسها في عشرينيات القرن الماضي، لكن الظروف لم تكن مناسبة في تلك الفترة، بسبب الانظمة

الدكتاتورية التي تعاقبت على البلاد منذ عام 1958، ولكون النظام الملكي كان جل همه بناء مؤسسات الدولة وترتيب الحدود ورسم خارطة لعلاقات العراق مع العالم الخارجي . اما بعد عام 2003، فأن الامر بات مختلفا، اذ اصبحت الظروف متهيئة اكثر من ذي قبل، بعد ان ضمن الدستور توجه الدولة الديمقراطي ، واجاز التعددية الحزبية والانتقال السلمي للسلطة السياسية . فضلا عن الدعم الاقليمي والدولي الذي كان من المفترض ان يحصل عليه العراق ، لكن هذا الافتراض لم يحدث، بمعنى لم تحقق البلاد حلم المواطنة بعد، فلازالت هناك شكاوي من قبل الرأي العام، بسبب عدم مقدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة . واذا ما اردنا ان نشخص الاسباب التي تقف من وراء ذلك، فمن الممكن ان تكون في الآتي :

1- حداثة تجربة العراق الديمقراطية :

كما اشرنا اعلاه فان الديمقراطية جديدة على العراق، وبما ان هناك علاقة وثقى ما بين الديمقراطية والمواطنة، فأن التجربة لم تنضج بعد وتحتاج الى فترة طويلة من الزمن . يكون الشعب والنظام السياسي قد امتلك الخبرة الكافية حولها .

2- عدم ارساء قواعد دولة المؤسسات :

الشيء الاخر الذي تحتاجه المواطنة، هو وجود المؤسسات الفاعلة، فلا يمكن لنا ان نفترض وجودها مع حكم الاشخاص، فالأنسان يكون عاطفي ويميل الى ابناء قوميته او دينه او طائفته، اما المؤسسة فهي ثابتة ولا تميز بين احد من ابناء الشعب .

3- الاسس غير المسترة للنظام السياسي بعد عام 2003:

كانت المحاصصة والتوافقية، من اهم النقاط التي اضعفت نظام العراق، كونها شتت وحدته وجعلته مشغولا بإرضاء المكونات وليس ببناء هوية وطنية متينة وراسخة .

4- التدخلات الخارجية :

العامل الخارجي لم يصب في صالح المواطنة ، بل كان على العكس منها، صراع اقليمي – اقليمي ، واقليمي – دولي على حساب مصلحة الشعب، التي تأتي المواطنة في اولها .

العراق وغياب الجدوى والتخطيط

اقرت الموازنة العامة للبلاد، وتنفس الكثير من العراقيين الصعداء، على امل ان تتحقق مصالهم من خلالها، وهي مصالح بسيطة في الدول الاخرى، لكنها صعبة للغاية في بلادنا، فهي لا تتجاوز السعي للحصول على فرصة عمل بمرتب منخفض، او ان يتم اعمار ما دمرته الحرب، او على الاقل ان يجنب اقرار الموازنة البلاد والعباد شر التنازع والاقتتال الذي غالبا ما يترافق معها في كل عام .

الا ان تمكن القوى السياسية من تجاوز عقدة الموازنة، ومن خلال تجارب الاعوام السابقة، يثبت للجميع ان هذا الفعل لا يعد كافيا، فمرحلة ما بعد الاقرار هي اصعب من التي سبقتها . فهذه الاموال الضخمة اذا لم تجد من يتابع صرفها، ويضعها في مكانها الصحيح فلن تجدي نفعا، ولن يكون لها انعكاسات ايجابية على الواقع، ففي الدول المتقدمة

او حتى الاكثر استقرارا من العراق، يتم البحث في جدوى الصرف وفوائده الحقيقية، وهذا يتم عبر التخطيط والمتابعة الدقيقة . العراق يستطيع ان يفعل الشيء نفسه، عبر مجموعة من الاليات، من الممكن ان نذكر البعض منها ، وكما يأتي :

1 – تشكيل جهاز اداري وفني وعلمي لدراسة الجدوى : الاصل في صرف الاموال من قبل الدول، هو ان تأتي بأموال اكثر منها او على الاقل ان يتم استرجاعها، وهذا يتم عبر انشاء المشاريع الاستثمارية الضخمة، التي تمتص البطالة من جهة وتوفر للبلاد العملات الصعبة من جهة اخرى . هذه العملية لم تكن موجودة في العراق، وفي سبيل تحقيقها لابد من انشاء جهاز يتولى وضع احتمالات وتوقعات الجدوى والفائدة من الصرف، واجراء التعديلات اللازمة عليها ، كي تصب في صالح الاستثمار .

2 – دراسة الاسباب التي اضاعت الموازنات السابقة : لم تكن الدولة موفقة في صرف الموازنات السابقة، اذ بقيت المشاكل العامة على حالها، ولم يحل اي منها. على هذا الاساس ينبغي اجراء دراسة شاملة للأسباب التي ادت الى هذه النتيجة، ومحاولة تجنيب الموازنة الحالية المصير نفسه . وبدون هذا الاجراء سوف يتكرر الامر نفسه .

3 – التفكير في امكانية التعاقد مع شركات عالمية : العالم قد بلغ درجات عالية ومتقدمة جدا في موضوعة الاستثمار، وتوظيف الاموال لتلبية طموحات الشعوب، عبر الاستثمار. الدولار يأتي بمثله او اكثر منه . وهي اشبه بعملية اقراض الموازنة للشعب ومن ثم استرجاعها منه وفيها ارباح كبيرة، من خلال فتح المشاريع الاستثمارية الكبيرة. اما ان تصرف الاموال دون ان يكون فيها وجه للربح او التوجيه الاقتصادي الصحيح، فهذا يعتبر خلل كبير في العقلية السياسية والاقتصادية التي تقود البلاد .

اذن ، ان عملية متابعة الصرف و وضع الاموال العامة في المكان المناسب هي اهم من اقرار الموازنة.

العراق ومحنة التغيير

بعد سنوات طويلة من العمل السياسي غير المجدي . باتت عملية التغيير في العراق ليست بالسهلة، فبعد ان كان الأمل معقودا بأن يقوم النظام بإصلاح نفسه وتغييرها نحو الافضل . الا ان ذلك لم يحدث، اذ عجز النظام عن تغيير نفسه، وبقيت الاغلاط والاخطاء بالاستمرار والتراكم .

والمشكلة الاكبر، ان بوادر التغيير باتت شبه معدومة، فلا المحاصصة السياسية انتهت ، والا الفساد المالي والاداري انتهى ، ولا التدخلات الخارجية في عمل الدولة وسياساتها العامة انتهت. هذه السلبيات المستمرة والمتراكمة، صارت تعرقل اي عملية جادة للتقدم

الى الامام ، الامر الذي حدى بالبعض من ابناء الشعب وحتى من داخل النخبة الحاكمة، الى البحث عن حلولا مهما شكلاها او الاثار التي قد تترتب عليها .

وقد تندرج التظاهرات العارمة التي شهدتها البلاد ضمن هذا التفسير. فهي تؤكد وجود ملل شعبي من انعداد التغيير او استحالته. لكن حتى هذه التظاهرات لم تستطع لحد الان ان تؤشر مكامن الحل بالضبط، فهي وان تمكنت من رصد الخلل والعلة، والتي تمثلت بالمحاصصة وسوء الاداء وقلة الحس الوطني وغياب الشعور بالمسؤولية . لكن كما قلنا ظلت الحلول غائبة ويصعب الوصول اليها ، او تأشيرها ، او بالأحرى من الصعب اخضاعها لأرض الواقع .

ان ما يجري في العراق يؤكد ومن دون شك ان البلاد، باتت تمر بمحنة حقيقية يصعب تجاوزها، هي محنة التغيير . فالأسئلة المطروحة يبدو ان الاجابة عليها ليس بالأمر السهل او الهين . فالجميع ينتقد والجميع يريد الانتقال الى حال افضل، لكن الكيفية غائبة عن الجميع . وليس هناك استعداد للتجربة، بل الكل يريد تكرار الحلول التي اثبتت فشلها .

ان هذه المحنة، ستجعل البلاد تفقد الامل بمستقبلها، وتعتاد على احوالها وظروفها الانية ، او انفجارا مدويا في الاوضاع، يقود في النهاية نتائج لا يتوقعها الجميع ، وستؤثر على الجميع . فبالإضافة الى الآفات والاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة، فقد ينفتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي، الذي قد يطيح بالأوضاع راسا على عقب . او يعبر المجتمع عن سخطه وعدم رضاه عن الاحوال السياسية، بأن يتمرد على نظامه الاجتماعي، ويهدم المسلمات التي ورثها . او تظهر اجيال مصابة بأمراض وادواء العصر الحديث، مثل المخدرات والانحلال الخلقي، كنتيجة لمحنة جيل لم يستطع التغيير .

هذه النتائج المتوقعة، من المفترض ان تتداركها النخبة الحاكمة، وبقيت نخب المجتمع ، وان تسعى لأيجاد الحلول الناجعة لها ، حتى لو كانت صعبة ومكلفة .

ساسة العراق : فرصة لفتح صفحة جديدة

تمر الدول بمشاكل كثيرة، وازمات متكررة، مختلفة الاسباب والتفاعلات والانعكاسات، لكنها في النهاية تجتازها، وتهنض من جديد لتعيد ترميم احوالها، و وضع نفسها على طريق التقدم والتنمية المستدامة . هذه السنة شبه ثابتة لا تتغير، الا في حال عجزت الانظمة السياسية التي تقود دولة من الدول من تتعلم من تجاربها ومن تجارب الاخرين، او انها لا تمتلك الكفاءة اللازمة للنهوض .

ربما ان العراق مر هو الاخر بمثل الازمات اعلاه في تاريخه الطويل، وقد تمكن من ان يجتازها ويحافظ على وجوده . لكن المشاكل والازمات التي واجهها عقب عام 2003، كانت هذه المرة اكثر شدة، واعمق تأثيرا، وقد جاء بدفعة واحدة بحيث افقدت النظام

السياسي القدرة على التركيز والفرز، الى الدرجة التي كاد ان ينهار فيها عندما تعرض للاحتلال من قبل مجموعات مسلحة عام 2014 .

لكن مع ذلك فقد اجتاز العراق ازمة عام 2014، واستطاع ان يحرر الارض، وان يجري الانتخابات البرلمانية عام 2018، وهذا امر ايجابي، لكن بما ان الازمات لازالت موجودة : ازمة : مياه وكهرباء وبطالة ومحاصصة وتدخلات اقليمية ودولية وغيرها. فأن الحكومة القادمة التي من المفترض ان تتشكل في الفترة القادمة، باتت مطالبة بتصحيح المسار، سيما وان المقومات التي تمتلكها تفوق الحكومات التي سبقتها بكثير، ومن تلك المقومات التي يمكن اعتبارها كافية لتصحيح مسار العمل السياسي، و وضع العراق على طريق النهوض والبناء، الأتي :

- **استعادة هيبة الدولة :**

ان من اهم الانعكاسات الايجابية التي حصل عليها العراق عقب طرد داعش، هو استعادة هيبة الدولة وزيادة قوة مؤسساتها، وبالاخص الامنية منها، وهذا بحد ذاته يعتبر عاملا مهما لأي حكومة من الممكن استثماره في سبيل التطوير .

- **زيادة الوعي الشعبي :**

لم يعد المواطن العراقي بتلك البساطة التي كان عليها ببعد عام 2003، ولم تعد تنطلي عليه الوعود السياسية ولا حتى المحاولات الرامية لزرع الفتنة، هذا الوعي من الممكن اعتباره السند الشرعي للحكومة القادمة لأتخاذ اجراءات مهمة تساهم في استقرار البلاد سياسيا، بالاخص فيما يتعلق بمحاربة الفساد والخروج من قفص المحصص السياسية .

- **قلة التدخلات الخارجية :**

تدخل الدول في شؤون غيرها عندما تجد فرصة لذلك، وهذا ما حدث مع العراق بعد عام 2003، اما الان فقد باتت فرصة التدخل الخارجي صعبة للغاية، بسبب التجربة التي مر بها الشعب والنخبة الحاكمة على السواء، والتي اثبتت ان كل دولة لا تتدخل الا من اجل مصالحها وليس مصلحة العراق . وبالتالي فقد قل التدخل الخارجي بشكل كبير جدا، وهذا العامل هو الاخر يعتبر ايجابيا بالنسبة للحكومة القادمة، ومنالممكن استثماره لتحقيق مكتسبات وانجازات للعراق في المستقبل .

العرب والحنين الى الماضي

ما ان تتجول في شوارع اي مدينة عربية، او تفتح صفحتك على وسائل التواصل الاجتماعي ، او تشاهد برامج التلفاز ، حتى تستمع الى الكثير من العبارات التي تحن للماضي (كنا قبل افضل) ، (راح الزمن الجميل) ، (ليتنا بقيا على الانظمة السابقة) ، (تغيرت الدنيا نحو الاسوأ) ، وغيرها من الكلمات الدالة على ان الماضي هو الافضل . هذه السمة تكاد ان تكون عامة في كل الدول العربية ، بل والاسلامية ايضا ، وهي الحنين الى القديم ونبذ الجديد وازدراءه ، والرغبة بالرجوع الى الوراء ، وعند البحث فيها وتمحيصها سنجد بأنها تتكرر مع كل جيل . اي ان الجيل الحالي يحن للذي سبقه، والذي سبقه يحن الى الاسبق ، وهكذا .

اما عن الاسباب التي تكمن خلف مثل هكذا تفكير، فمن الممكن رده الى جملة من الاسباب ، ولعل من اهمها الآتي :

1 – الحاضر ليس نتاج الماضي :

لم تنجح النخب العربية – الاسلامية، وبالاخص السياسية منها في ان تنفذ برامجها التي عبرت عنها في ادبياتها الحزبية والفكرية . وبالتالي لم يكن الحاضر هو نتاج لعملها ، بل اكثر الظروف الانية لا تمت للماضي بصلة ، وجاءت عكس التيارات الا الارادات العربية الرسمية والشعبية .

2 – الحاضر ارتبط بتقدم العمر :

الاجيال التي تكره الحاضر وتحن للماضي، هي تحن لشبابها وايام طفولتها وصباها . فمن الطبيعي ان تكون فترة الطفولة والصبا والشباب هي اكثر راحة من فترة الشيخوخة التي يفقد الانسان فيها الكثير من طاقته وشكله وبريقه .

3 – الحاضر اسوأ من الماضي:

وربما ان الحنين الى الماضي هو نتيجة طبيعية ومنطقية، كون الحاضر غير سعيد والمستقبل مجهولا، وبالتالي يكون الماضي افضل ، وهو تفسير يلاقي الكثير من الصحة عندما نقارن الزمنين : الماضي والحاضر .

4 – الماضي ارتبط بالرسالة النبوية :

ارتبط الماضي بأهم حدث عرفه العرب والمسلمين ، الا وهو الرسالة النبوية ، التي بلغها النبي محمد (ص) واله واصحابه . ولمنزلة ذلك الجيل في قلب كل مسلم، صار العرب يتمنون الرجوع اليه او على الاقل الاكثار من ذكر الماضي الذي كانوا فيه .

5 – التقدم التقني وتراجع الانسانية :

شيء اخر يغفله الكثيرون ، وهو ان الفطرة متلازمة مع الانسانية ، وكلما ابتعد الانسان عن فطرته كلما قلت انسانيته . وبما ان البشرية تعيش في اعلى درجات التقدم التقني – التكنلوجي ، فقد ابتعدت عن جذرها الفطري ، والنتيجة الابتعاد عن الانسانية . كثر الظلم وكثرت انتهاكات حقوق الانسان ، فصارت الفرد يتمنى ان يرجع الى الماضي السليم ليعيش فطرته بعيدا عن ضجيج المخترعات والسلبيات التي ترافقت معها .

العرب والسوفيتية الجديدة

بقيت علاقة العرب مع الاتحاد السوفيتي جيدة جدا، باستثناء دول الخليج العربي التي راحت بكل ثقلها باتجاه الغرب الرأسمالي ، وفي النهاية كان الحظ حليفها اذ انهار السوفييت وازدادت الولايات المتحدة قوة، فردت لها الجميل، وانتقمت من الدول العربية القومية، معتبرة اياها من بقايا الحرب الباردة.

لكن اليوم ثمة بصيص للأمل يرتفع من عاصمة الاتحاد السوفيتي مرة اخرى، من روسيا الاتحادية، بالأخص بعد ان اعتلى السلطة فيها شخصية تحمل من علامات الماضي القريب الكثير، فـــ (بوتين) هو ليس سياسي عادي مثل بقية الساسة، بل هو اليوم رمز

روسي، وعالمي، يقود في العلن محورا ربما انه مضاد لهيمنة الولايات المتحدة على العالم . وازداد هذا الامر وضوحا عبر موقفه من الازمة السورية، عندما شكل ندا ظاهريا للولايات المتحدة واثر بشكل محوري في مجرى الاحداث ومساراتها التي كانت شبه حاسمة.

ان هذا الموقف الروسي قد يمثل فرصة للدول العربية المتضررة من علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية، او حتى تلك التي تخشى من ان يكون في جعبة الاخيرة مشروعا لتقسيم وتفتيت منطقة الشرق الاوسط، بدءا من الدول العربية، فهذه الدول غير الفرحة بعلاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية من الممكن ان تقود مشروعا عالميا سواء في الخفاء او في العن للرد على المشاريع الامريكية، تكون روسيا طرفا اساسيا فيه، ومن الممكن ان يتضمن المشروع النقاط الاتية :

اولا – تشكيل تكتل عربي :

هذا التكتل يضم مجموعة الدول العربية المتضررة من هيمنة الولايات المتحدة على العالم، ويتم الاتفاق على وضع استراتيجية مشتركة لدعم روسيا كي تكون ندا عالميا للولايات المتحدة الامريكية . بشرط ان تلتزم جميع الدول بعدة شروط من اهمها عدم التخلي عن المشروع او مخالفة الاتفاق ، كون اي خروج لأي دولة سيجعل الدول الاخرى في مواجهة مباشرة معها امريكا.

ثانيا – الاتفاق مع الطرف الروسي :

لابد ان تعطي روسيا للدول العربية الداعمة لصعودها الى القطبية تعهدا، هذا التعهد ينبغي ان ينص على عدم التراجع او التخلي عنها مطلقا. بحيث يصل الامر بالروس الى حد التدخل العسكري لمساندة دول الدعم العربي. بمعنى عدم تكرار تجربة العرب مع

الاتحاد السوفيتي، عندما كان يتراخى في دعمه للدول العربية في الوقت الذي تمضي الولايات المتحدة الى ابعد الحدود ومنها المساندة العسكرية والاقتصادية.

ثالثا - التدخل الامريكي في المشروع :

في حال تدخلت الولايات المتحدة لأفشال المشروع، فيتم مصارحتها بمخاوف العرب، وعدم رضاهم عن رؤاها وسياساتها تجاه بعض الدول العربية دون غيرها. ومطالبتها بتعهدات وخطوات عملية لأنهاء سياساتها في المنطقة العربية، ودعم الاستقرار فيها.

حتى لو لم تجد هذه الخطة مكانها المطلوب، فأنها ستكون محاولة ذكية من قبل الانظمة العربية لحماية اوطانها.

العقل الغربي والقفز على الهويات الفرعية

تعتبر النزاعات الداخلية بين ابناء الشعب الواحد من اهم اسباب انهياره وضعفه وتوقفه عن التقدم والنمو، هذه الحقيقة ادركتها الشعوب الغربية منذ مرحلة مبكرة، وباتت تلتف حول شيء واحد وتهمل ما سواه، وهذا الشيء الواحد انما تمثل بالمؤسسة الام في المجتمع الا وهي الدولة بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إنَّ بناء الهوية الوطنية في الدول الغربية قد فعل فعله في نفسية المواطن وذاته، وجعله انسانا معطاء يبذل قصار جهده لبناء دولة ومجتمع لم يبخس حقوقه ولم يميزه عن غيره.

ومن الامور التي اسهمت في الاستقرار النسبي للهويات الوطنية للبلدان الغربية، فضلا عن الاستقرار النسبي في الدولة وفي نظامها السياسي، أن المواطن الغربي هو الذي صاغ تلك الهوية بنفسه، ولم تأتيه عنوة او فرضا من دول اخرى، لذلك نراه يحرص على حمايتها وضمان استمرارها كونه قد امن جانبها واطمئن الى أنَّ وجودها يحقق له السعادة والتقدم والازدهار . ومع تقادم الزمن والتطورات التي حدثت في بنية الدولة والثورات المتتالية الصناعية والعلمية والمعلوماتية، بات المواطن لا يبالي بالأصل واللون والدين، وكل ما يشغل همه هو العمل والانتاج، والبحث عن كل ما من شأنه ان يحل مشاكله، ويجعله سعيدا . لذلك يلاحظ العرب الذين يذهبون الى الغرب، ان سؤال الغربي عن هويته الفرعية يثير استهجانه، وغضبه، واهماله، فهو لا يتردد في الاجابة بانه لا ينتمي الى اي شيء سوى البلاد التي يعيش فيها وليس لديه تحسس من اي انتماء اولي قد ورثه عن اباءه كون هذا الموضوع قد تم القفز عليه وتجاوزه منذ فترة طويلة من الزمن.

ومما زاد من متانة الهوية الغربية في الوقت الحاضر ان الصفات والمميزات التي تتكون منها، لم تعد ترتبط حتى ببلد معين او ارض معينة، بقدر ما هي هوية علمية منطقية عقلية، بعيدة عن العاطفة والتهور او السطحية، ولكنها مع ذلك ذات ابعاد انسانية، تقدس الانسان من حيث انه انسان بغض النظر عن انحداراته الاولية والفرعية، الامر الذي جعل حتى الانسان القادم من مناطق خارج القارة الاوربية يجد سهولة في عملية الاندماج بذلك المجتمع، ويجد قبولا من قبل المجتمع ايضا، ولذلك نسمع ونرى ان الكثير من الافراد الذين كانوا كسالى ومنسيين في بلدانهم، قد تعاظم شأنهم وصاروا شخصيات عالمية مهمة بعد ان استقر بهم المقام في الدول الغربية، كونها قد احترمتهم ولم تقلل من ذاتهم وهيأت لهم الفرص المناسبة للعمل . والغريب في الامر ان بعض الاعمال التي يشتغلها المهاجر في الغرب هي اكثر صعوبة واقل دخلا من التي كان يمارسها في بلاده، ولكن لأن البيئة تساعده على العيش والاستقرار نراه يتقبلها ويقوم بها على اتم وجه .

العلاقات العراقية – الاردنية

كل شيء من الممكن تغييره في العلاقات الدولية، الا الجغرافيا ، فهي اشبه بالقدر المحتوم الذي يصعب اذا ما قلنا يستحيل تغييره . على هذا الاساس فأن الدول غالبا ما تستسلم امام الجغرافيا وتقسيماتها، وترضى بها وتتكيف معها، وتوظفها لصالحها . فكثيرا ما اجبرت بعض الدول ان تقيم علاقات ودية وحسنة مع دول تختلف عنها في كل شيء، والسبب في ذلك هو الموقع الجغرافي الذي يجمعها . على اعتبار ان لا فائدة من العداء او

القطيعة المستمرة، فكل العوامل الوقتية ستزول في المستقبل وتبقى الثوابت التي تأتي الجيرة والمنطقة الاقليمية الجامعة في مقدمتها.

ما ورد اعلاه، ينطبق على جميع دول العالم دون استثناء، ومنها العراق والاردن، فهاتين الدولتين جرت الامور بينهما على غير ما كان يراد له، ففي بدايات التأسيس في عشرينيات القرن الماضي، اي بعد الحرب العالمية الاولى ، كان المخطط له هو ان يتحد العراق مع الاردن في دولة واحدة، على شكل كونفدرالية او فيدرالية ، تحت مسميات عدة من بينها (الاتحاد الهاشمي) ، على اعتبار ان هناك صلة قربة ما بين ملك العراق الملك فيصل واولاده، وملك الاردن الملك حسين واولاده من بعده . الا ان حدوث ثورة 14 تموز 1958، قد قلبت الامور رأسا على عقب، وادت الى القطيعة ما بين البلدين، حيث صار العراق يشكل خطرا على النظام الملكي الاردني، على اعتبار ان شرارة الجمهورية التي اسسها عبد الكريم قاسم في العراق، كان من الممكن ان تنتقل الى الاردن ، لكن ذلك لم يحدث، بل الذي حدث هو انهيار جمهورية عبد الكريم قاسم، ومجيئ القومين والبعثيين الى السلطة في العراق، فعادت علاقة النظام الاردني بالنظام العراقي الى ما يشبه الاستقرار .

ان اية ملاحظة لسياسة الدولة الاردنية الخارجية، سنجد بأنها تقوم على الاستفادة من الظروف الدولية والاقليمية في سبيل سد العجز الاقتصادي والنقص في الموارد الذي تعاني منه، فهناك شبه الاتفاق العالمي على ان الاردن من حقها ان تستغل مصائب الدول الاخرى كي تضمن لنفسها البقاء، لذلك هي تعلب دور الحياد الايجابي في الغالب الاعم، في الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973، لم تذهب بعيدا في دعم التحرك العربي، بل بقيت ابوابها مفتوحة للحوار مع كل الاطراف وفي مقدمتها الولايات المتحدة ومن خلفها اسرائيل، وفي الحصار الاقتصادي على العراق، ايضا لم تطبق العقوبات بشكل كامل بل بقيت ابوابها مفتوحة بوجه التجارة العراقية .

على هذا الاساس فان الاتفاقية بين العراق والاردن في بداية عام 2019، تعتبر امرا طبيعيا كون القدر الجغرافي يجمع بين البلدين، وفي الوقت عينه سياسة الاستفادة من ظروف الدول الاخرى غير المستقرة، من ابجديات السياسة الخارجية الاردنية.

العلاقات العراقية – السعودية

كل شيء في العلاقات الدولية من الممكن تغييره باستثناء الموقع الجغرافي، فقدر الدول ان تتجاور مع بعضها، وقدر بعض الدول ايضا ان يكون لها جار سوء او جار خير، وبالتالي فلابد لها من ان تتعايش مع القدر وتكيفه لصالحها.

على هذا الاساس فأن قدر العراق هو ان يكون محكوما بهذه الجغرافيا، فهو جار لعدة دول: ايران – السعودية – تركيا – الاردن – الكويت - سوريا. وعليه ان يبذل كل ما يستطيع كي يتعايش مع هذا الحال، وان يتغاضى ويتقلب على العيوب في هذه المعادلة ويقلبها لصالحه، والا فلن يكتب له الاستقرار ابدا .

وبقدر تعلق الامر بعلاقة العراق مع السعودية ، فهذان البلدان لم تكن علاقاتهما مستقرة على طول الفترة الممتدة من عام 1921 وحتى يومنا هذا، بل كانت محط مد وجزر ، والاسباب هي سياسية بالدرجة الاولى، والا فهناك روابط ومشتركات كثيرة ما بين البلدين من الممكن ان تكون اساس لعلاقات متينة ومستقرة .

وتعتبر الفترة التي تلت عام 2003، من اعقد المراحل في العلاقات العربية – السعودية، اذ وصل الامر الى القطيعة واتهام كل طرف للأخر بالعداء والاضرار باستقرار الثاني، لكن بعد ان تمكن العراق من ان يحرر اراضيه ويطرد التنظيمات الارهابية، صارت الاجواء مناسبة للبدء بمرحلة جديدة ، هذه المرحلة تحتاج الى طريقة تفكير مختلفة، من قبل صناع القرار سواء في الرياض او بغداد، ولعل بغداد هي المطالبة بأن ان تستغل هذا الانفتاح بشكل اكبر بحكم احتياجها للعودة الى الحاضنة العربية. ومن الاليات التي من الممكن ان تساعد العراق في تقوية علاقته مع السعودية وضمان وقوفها الى جانبه في المستقبل ، النقاط الاتية :

- الشراكة الاقتصادية: فعندما تبنى العلاقات على اسس اقتصادية متينة، لن يكون هناك مصلحة بتوتير العلاقات بينهما او قطعها في المستقبل، بل على العكس سيكون من المصلحة الاستمرار بها وتعميقها.
- الحياد الايجابي: من المعروف للجميع ان هناك صراع اقليمي بين الدول المحيطة بالعراق، وهنا سيكون العراق مطالبا بعدم الميل في علاقاته الاقليمية الى اي دولة، بل ان جل همه هو تحقيق مصالح شعبه.

- ان يتم نسيان الماضي : لا يمكن ان تبنى سياسة العراق الخارجية على اساس الالتفات الى الماضي، بل لابد ان يكون المستقبل هو الاساس والقاعدة التي تبنى فوقها هذه العلاقات .
- وحدة الخطاب العراقي الخارجي: لا ينبغي ان تكون هناك اكثر من جهة تتحدث عن السعودية، بل ان وزارة الخارجية العراقية هي الوحيدة المخولة بتحديد طبيعة العلاقة ما بين البلدين . وفق ما هو مرسوم من سياسة عامة اقليمية للعراق.

اذن، ان العلاقات العراقية السعودية تعيش اليوم في حالة من الرخاء، وان امام صانع القرار العراقي فرصة كبيرة لتطويرها.

الفيس بوك والعلاقات ما بين الشعوب العربية

كان العرب في مرحلة الغليان العروبي، يتحدثون خلسة فيما بينهم، من ان الشعوب العربية تطمح للوحدة ، لكن الحكام لا يريدون ذلك . وكان البعض يعتقد ان الشعوب العربية لو اتيح لها التواصل فيما بينها لقررت ان تتحد دون ان ترجع الى حكامها.

ربما ان الحديث عن الوحدة العربية قد صار من الماضي، لكن مواقع التواصل الاجتماعي اتاحت فرصة للتواصل العربي دون الحاجة للعودة الى الحكام . واذا ما اردنا ان نرصد المواضيع التي تتبادلها الجماهير العربية مع بعضها، فسنجد بأنها تتركز في عدة امور، ومنها :

1 – **علاقة الصداقة الفردية**: قد يقيم فرد في مصر علاقة صداقة مع فرد عراقي او جزائري ، فيحدثه عن نفسه، ويدعوه لزيارة بلده ، ويفعل الطرف الاخر الشيء نفسه .

2 – **علاقة العمل** : وغالبا ما تقوم بها المؤسسات العلمية، من خلال الدعوة لحضور المؤتمرات . او التواصل في سبيل نشر البحوث في المجلات المهمة . او حتى للتنسيق ما بين الشركات واليد العاملة العربية، او غيرها.

3 – **تبادل الشتائم** : بعض الصفحات العربية، تقتصر مهمتها على انتقاد الاخرين (اي الصفحات في الدول العربية الاخرى)، والتقليل من شأنهم ، خاصة عندما يتعلق الامر بالشؤون الدينية . فتحدث المشادات وتكثر الكلمات النابية والاتهامات المتبادلة .

اذن، نلاحظ ان التواصل بين الشعوب العربية، لم يصل الى درجة من النضج، وهو شبه سطحي ولا يعبر الا عن وجهات نظر فردية وليست جماعية، ولعل ذلك يكمن في الاسباب الأتية:

1 – **التنشئة الاجتماعية – السياسية للمواطن العربي**: ان طول مكوث الشعوب العربية تحت سيطرة الحكم الفردي – الدكتاتوري، قد زرع في نفسها ما يشبه القاعدة، وهي انها لا شيء، والحكام هم كل شيء، وبالتالي فهي لا تبادر لإقامة علاقات مع الشعوب الاخرى، الا اذا اصدرت الدولة لها تعليمات في ذلك.

2 – **الخوف من العواقب السياسية** : ان الخوف من التواصل مع اشخاص في دول اخرى، قد يجعل الشعوب العربية تتواصل مع بعضها بحذر شديد. خوفا من ان يكون التواصل مراقب من قبل السلطة السياسية واجهزتها الامنية والاستخبارية.

3 – **المتغيرات التي طرأت على العالم العربي**: منذ احتلال العراق عام 2003، صار هناك شرخ ما بين الشعوب العربية، على اعتبار ان تجربة العراق صارت خاصة وتختلف عن غيرها، وازداد الأمر تعقيدا بعد احداث (الربيع العربي)، التي قسمت فيها الدول العربية، الى دول ثورية واخرى تتفرج، بل تم تصنيف بعض الدول على انها تساند الولايات المتحدة لقمع حركات التغيير ، او لدعم الجماعات المسلحة.

اذن ، بالرغم من تطور وسائل التواصل، الا ان الشعوب العربية لم تصل الى درجة عالية من الامتزاج الالكتروني.

العمل التطوعي في العراق

العمل التطوعي هنا، هو المساهمة المجانية للشعب في اصلاح احوال دولته.

عندما نعود الى التاريخ، سنجد بأن من اهم اسباب النهضة التي شهدتها اوروبا هو العمل الجمعي، او التطوعي الذي قامت به الشعوب . وليس بفعل الدولة او الانظمة السياسية .

على اعتبار ان تلك الانظمة كانت متسلطة وتتخذ من الدين وسيلة للتشبث بالسلطة . وبفضل تلك الوحدة الشعبية وصلت الشعوب الغربية الى ما وصلت اليه من تقدم وتطور ليس له مثيل .

واذا ما اردنا ان نتعرف على نسبة العمل التطوعي في العراق، فسنجد بأنها تكاد ان تكون شبه معدومة تقريبا ، وهذه النسبة انما تعود للأسباب الأتية:

1 – ثقافة اللامبالاة : البعض يعتقد بأن غيره هو المسؤول، وان الاخرين ينبغي ان يبادروا في العمل التطوعي، ان ينظفوا الشوارع وان يفتحوا المشاريع الاقتصادية وان يساهموا في رفض ومحاربة كل ما من شأنه ان يربك الحياة . اما هو (اي البعض) ، فهو غير معني بهذه الأمور، ويتصور بأنه قد ادى الذي عليه ، او لأنه لم يكن السبب في المشاكل فبالتالي لا ينبغي ان يكون سببا في حلها .

2 – ثقافة الاعتماد على الدولة : اخرون، ينظرون الى الدولة (بمؤسساتها المختلفة) ، على انها المسؤولة بالدرجة الأولى عن كل ما يجري وسيجري في البلاد، وانها وحدتها تتحمل تبعات الاحداث، ويجب ان تقوم بحل المشاكل صغيرها وكبيرها . ان تصلح الطرق الترابية في القرى النائية كي لا يسقط فيها الاطفال القادمون من المدرسة، وان تحمي مزارع الاسماك التي يمتلكها المزارعون . ولعل هذه الثقافة قد ورثها العراق، من الانظمة السياسية السابقة، التي كانت تدين بالمذهب الاشتراكي .

3 – ضعف تأثير النخب غير السياسية : اذا استثنينا تأثير النخب السياسية والدينية، فأن باقي النخب ليس لها تأثير حقيقي على واقع الحياة في العراق (طبعا ليس على الاطلاق بل على سبيل الحصر) ، المثقفون يكتفون بالكتابة والتنظير، والمعلمون واساتذة الجامعات، يجلسون في مؤسساتهم التي تنحصر فيها نشاطاتهم .

4 – الخوف من العواقب : البعض من النخب غير السياسية وغير الدينية، والبعض من عموم الناس، يرجعون سبب غياب العمل التطوعي في العراق الى الخوف من عواقبه . فقد ينعت من يقوم به بشتى التهم ، لذلك يبعد البعض من الافراد انفسهم عنه ، ويكتفون بانتقاد الاوضاع وطرح الحلول كلما وجدوا فرصة لذلك .

اما عن الاليات، فهي كثيرة، ومنها:

1 – توعية المجتمع من قبل الدولة، حول اهمية المشاركة التطوعية في اصلاح اوضاع البلاد.

2 – ان تأخذ المؤسسات التعليمية والتربوية دورها في زرع روح المساهمة والعمل الجماعي في البلاد.

3 – ان يؤدي المجتمع المدني ما عليه من واجبات.

العنف والشخصية العراقية

ليس لتأثيرات الحروب من نهاية، بل تستمر لفترات طويلة، وهي اثار تنقسم الى معنوية ومادية ، ولعل الاثار المادية يسهل التعامل معها عبر اعادة البناء والتطوير، لكن

المشكلة تكمن مع الاثار المعنوية ، خاصة ما يتعلق بالجانب النفسي للشعوب التي تتعرض للعنف ، بالأخص اذا ما فشلت الدول في ان تضع اليات مناسبة للتعامل معها . ويزداد التأثير سوءا عندما تكون فترة العنف طويلة وتمس قطاعات كبيرة من المجتمع . فهنا ينبغي ان تكون الجهود متواصلة وان تستند الى اسس علمية واضحة ورصينة .

ربما ان العراق يأتي في مقدمة الدول في هذا المجال، اذ تعرضت البلاد الى موجات كبيرة من العنف، سواء في مرحلة ما قبل عام 2003، او ما بعدها، وهذه الحروب قد تركت ندباتها في الشخصية العراقية، ومن الممكن ان نرصد بعض الاثار عبر النقاط الأتية :

1 – **الاندفاع نحو اثبات الذات :** يلاحظ ان هناك اندفاع كبير من قبل الفرد العراقي اي كانت صفته، لأثبات انه شخصية قوية، وليست ضعيفة . ويكون ذلك عبر تقلد الادوار الكبيرة او ذكر محاسن النفس، واخفاء عيوبها.

2 – **الخوف من تهميش الأخرين :** ايضا، من اثار العنف على الفرد العراقي، انه بات يشعر بأن الأخرين يريدون تهميشه، واخذ حقوقه، وهم ايضا (اي الأخرين) ، مفتونون بالنقطة اعلاه: اثبات الذات حتى لو كان على حساب الغير .

3 – **الخوف من المستقبل :** صار الحديث عن المستقبل المشرق في العراق، امرا غير مستساغ لدى اغلبية الافراد العراقيين، بحكم التجارب المتكررة التي رجعت فيها الاحداث الى النقطة التي انطلقت منها .

4 – **تهويل بعض الاحداث :** اذ سرعان ما يتم تهويل ابسط المشاكل واعطائها اهمية اكبر من حجمها الحقيقي، بفعل شك الفرد العراقي في امكانية حلها، وتوقع ازدياد تفاعلاتها، ومن امثلة ذلك ازمة المياه .

امام هذه الأثار التي طبعها العنف في الذات العراقية، فينبغي ان يكون للمؤسسات الرسمية الحكومية وحتى غير الحكومية مثل المجتمع المدني، بالأخص المؤسسات التعلمية دور في معالجة الاثار السلبية للعنف، عبر جملة من النقاط، التي قد يكون من بينها الآتي :

1 – التركيز على دراسة الشخصية العراقية، بغية التعرف على مدى تأثرها بالمتغيرات ، ومنها العنف .

2 – استخدام كل ما من شأنه زرع الثقة والاستقرار في الشخصية العراقية، بالأخص وسائل الاتصال من اعلام وانترنيت .

3 – التنشئة الاجتماعية – السياسية، القائمة على بناء جيل وطني معافى وقادر على تجاوز اثار العنف وتركته الثقيلة .

على هذا الأساس، فأن اثار العنف على الشخصية العراقية واضحة وماثلة للعيان ، وهذا الأمر يتطلب من الدولة ان تعمل قصارى جهدها لمعالجتها بالطريقة العلمية المتعارف عليها .

العولمة والهوية الوطنية

هناك مفاهيم وتعاريف كثيرة للهوية الوطنية، الا انها من حيث الخط العام، تعني الخصائص والصفات والعلامات المادية والمعنوية، التي يتميز بها شعب من الشعوب عن

الشعوب الاخرى، والتي تتبناها الدولة وتجعلها اللون الذي يطغى على عملها السياسي في الداخل والخارج .

على هذا الاساس ، فأن لكل شعب من الشعوب هويته التي يتميز بها عن غيره . ولقد اقرت القوانين والاعراف الدولية هذا التمايز وجعلته مقدسا تحت يافطة السيادة والحفاظ على الخصوصية . لكن ثمة تغيير نوعي قد حصل في العلاقات الدولية مع بدايات تسعينيات القرن الماضي، قد ضرب مفهوم الهوية الوطنية، وقلل من قدسية السيادة التي كانت مقدسة في فترات سابقة، هذا التغيير النوعي انما تمثل في تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالقطبية الاحادية ومحاولتها فرض هويتها الوطنية وخصوصيات شعبها على بقية شعوب الارض، يساندها عشرات الدول التي تشترك معها بالقوة وحلم نشر رؤيتها وفكرها وتعميمه . وقد عرفت هذه العملية بـــ (العولمة) التي لها ايضا معاني كثيرة، مثل : نقل الشيء (المادي والمعنوي) من المحدود (الولايات المتحدة والدول المتقدمة) الى اللامحدود (اي العالم) .

ان انعكاسات العولمة على الهوية الوطنية في كل دول العالم كان كبيرا، كونه قد ازال الحدود والتمايز ما بين الهويات الوطنية العالمية . فوجدت الهويات الوطنية في الدول غير المتقدمة، نفسها مضطرة ان تتنازل عن شيء كبير من خصوصياتها لصالح القيم الوافدة من الدول المتقدمة . بمعنى ان الدول الكبرى تمكنت عن طريق العولمة وسوف تتمكن اكثر في المستقبل، من ان تصدر ثقافاتها وفلسفاتها ورأها الى كل دول العالم، بالاعتماد على اليات متعددة، هي :

- **اليات سياسية :** عبر استغلال المكانة العالمية للدول الكبرى، وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية .
- **اليات ثقافية** : عبر القدرة على استغلال وسائل الاتصال الحديثة لتصدير القيم والثقافة الى الدول الاقل تقدما.

- **اليات اقتصادية**: عبر اقتصاد السوق والشركات الكبرى التي تتحكم بالاقتصاد العالمي.
- **اليات عسكرية**: وهي اداة رديفة تستخدم عندما تفشل الاليات اعلاه .

اذن، ان للعولمة انعكاسات وتأثيرات كبيرة على الهوية الوطنية في كل دول العالم، وبالأخص الدول غير المتقدمة، التي اذا ما ارادت ان تحافظ على خصوصيتها فلابد لها من ان تقوم بعدة اليات مثل :

- التكيف مع العولمة.
- وخلق تكتلات اقليمية ودولية للرد عليها.
- وايضا عبر نشر الوعي.
- ووضع الخطط والبرامج التي من شأنها ان تقلل من اثر القيم المستوردة .

بقي ان نذكر من أن السلبيات اعلاه المتمثلة بطغيان هويات الدول المتقدمة في العالم على هويات الدول غير المتقدمة، هو ليس كل شيء في العولمة، بل ان هناك ايجابيات ابرزها زيادة الاتصال ما بين شعوب العالم المختلفة، فالعالم اصبح قرية صغيرة.

الفن غير الرسمي في العراق

لم يكن العمل في مجال الفن متاحا لجميع الافراد في يوما من الايام، بل هو على طول التاريخ كان محصورا بالنخبة، والسبب الأول في ذلك هو عامل الموهبة التي لا

تتوفر عند الجميع، بل يختص بها بعض البشر، شرط ان يطوروها ويطوعوها لأداء الادوار الموكلة اليهم، من غناء وتمثيل ورسم ، وغيرها .

العراق معروف عنه قدمه التاريخي في مجال الفن، وتطور هذا المجال في تاريخه الحديث والمعاصر، حتى صار لديه ثروة فنية ضخمة، بالأخص المخزون الثمين والكبير الذي تراكم لديه في فترة السبعينيات من القرن الماضي. لكن كما قلنا اعلاه فأن الفن هو حرفة او عمل النخبة ولا يستطيع الجميع ممارسته، على الاقل في الوقت السابق، حيث كانت شروط العمل وظروفه من لجان وقوانين تمنع الذين ليس لديهم موهبة من مباشرته، الا ان هذا الحال قد تغير كثيرا، وباتت الامور اكثر يسرا بفعل الاسباب الاتية :

اولا – الوسائل التقنية الحديثة :

اتاحت الوسائل التقنية الحديثة المجال لكل عراقي وبالأخص الشباب للتعبير عن مواهبهم، وعن آرائهم في شتى مجالات الحياة . فعن طريق الهواتف وعن طريق الاجهزة الشخصية الاخرى، اصبحنا نشاهد اعمالا فنية متنوعة، لها جمهورها ومحبيها، من غناء وتمثيل ونقد، بعضها غث وبعضها سمين . وانتفت الحاجة للذهاب الى الاذاعة او التلفزيون او المرور على لجان التحكيم والمراقبة، بل ان الوعي والذوق العام والمراقبة الجماهيرية صارت هي المعيار الذي ينطلق منه كل في طرح نفسه على انه موهبة فنية .

ثانيا – الاجواء الديمقراطية :

الاجواء الديمقراطية، التي تسمح بالنقد، قد شجعت العراقيين على جعل الحكومة والمشاكل العامة في البلاد المحور الاساس لأعمالهم الفنية . بالإضافة الى غياب الرقابة الحكومية على ما ينشر من نشاطات، على اعتبار ان التعبير عن الراي من ضمن حقوق الانسان .

ثالثا – انتشار الثقافة الفنية :

بفعل العوامل اعلاه : أي الوسائل التقنية والجو الديمقراطي، انتشرت الثقافة الفنية من خلال سهولة الاطلاع على أي عمل فني ، في أي وقت وبكل بساطة ، بالإضافة الى سهولة مشاهدة الدروس التعليمية في المجال الفني .

للاسباب اعلاه وغيرها، اصبحت وسائل التواصل الاجتماعي كأنها مسرح حر، يزدحم بالمشاهد الكوميدية والتعليمية وبعضها يأتي من باب الوعظ الديني او التذكير الاخلاقي والوعي الوطني .

الدولة باتت اكثر من أي وقت مضى مطالبة بالاستفادة من الاعمال المعروضة واقتناص المواهب ورعايتها وتدريبها ونقلها من القطاع غير الرسمي الى المجال الرسمي، فهؤلاء ثروة متجددة ، خاصة وان اغلبهم لديه من الشعبية الكثير، وبالتالي فهو قائد للرأي العام، ومن الممكن ان يكون قناة للتأثير الوطني والايجابي والنافع الذي يعين المؤسسات الرسمية على اداء اعمالها .

الفن والرأي العام العراقي

الفن هو وسيلة جميلة للتعبير عن المشاعر والاحاسيس الانسانية السعيدة، لكنه في احيان اخرى يكون طريقة للتعبير عن الالم . ويزداد اهمية عندما تكون المشاعر التي

يعبر عنها لها ابعاد شعبية عامة، عندما يعبر عن احساس امة من الامم في فترة من الزمان ، وكلما كان الفنان ناجحا كلما تمكن من ان يوصل مشاعر الكثير من الناس بطريقته واسلوبه الجذاب .

العراق هو بلد الفن والفنانين منذ قديم الزمان، كان منجما للأبداع ، من تحت عباءته خرج الكثير من الشخصيات التي تركت بصمتها في ضمير الانسانية جمعاء وهذا امرا لا يختلف عليه احد .

ان شهر رمضان من عام 2020، قد اعاد صورة الفن العراقي الى الاذهان من جديد، بعد ان تمكن مجموعة من الفناين من تجسيد معاناة البلاد بأسلوب تراجيدي مؤثر وجميل في نفس الوقت واستطاعوا من خلاله ان يثقبوا خزانات الدمع الوطني والحزن الشعبي ، فكسبوا تعاطفا شبه عام قلما يحدث لعمل فني في أي بلد اخر . نعم ، نجح الفنان ايد راضي والذين معه ومن خلال حلقات مسلسل (كمامات وطن) ، من ان ينالوا تأييدا واسعا من اوسط الرأي العام المختلفة . حتى وصلت الضجة التي احدثتها الحلقة التي تناولت مظاهرات ساحة التحرير وسط بغداد، مسامع الساسة والى كل اروقة النظام السياس، فما كان من رئيس الوزراء الكاظمي الا ان يقوم بدعوتهم واللقاء بهم وتكريهم على اعتبار انهم الرسل الذي اوصلوا رسالة الشعب واهاته .

هذه التجربة الفنية التي اثرت في الذات العراقية وجعلت الراي العام يسير باتجاه محدد، تعتبر سابقة نادرة ومهمة في نفس الوقت، وتؤكد ولادة قادة جدد للرأي العام العراقي ، الا وهم اهل الفن . فلم تعد القيادات التقليدية هي القائدة للجماهير، بل ان الاساليب القيادية القديمة باتت غير مجدية، امام الادوات التي يمتلكها الفنانين والتي حتما هي اكثر حداثة واكثر تأثيرا ومقدرة على التعبير عن معاناة الناس .

وهنا يأتي دور المؤسسات الاعلامية العراقية وبالأخص القنوات الفضائية في ان تحافظ على هذا المستوى الناجح من الاعمال الفنية، ومن الممكن ان يتحقق ذلك عبر الاتي :

1 – الاستعانة بعلماء النفس لفهم الذات العراقية وكيفية مخاطبتها .

2 – عدم المجاملة على حساب الحقائق ، بل قول ما يشعر به الجمهور بكل شفافية .

3 – انتاج اعمال فنية باستخدام تقنيات حديثة تتناسب مع الثورة المعلوماتية.

4 – الابتعاد عن المزاجيات الضيقة مثل الطائفية في انتاج الاعمال : انتاج اعمال شاملة ذات منحى وطني وانساني .

ايضا، الدولة مطالبة بإدارة ملف التنافس ما بين القنوات الفضائية في تقديم ما هو افضل للبلاد، وليكن الرأي العام هو الحكم في تقييم الاعمال .

الفئة الوطنية في العراق

يقسم المجتمع العراقي في الغالب على اساس الدين والقومية وحتى المنطقة في بعض الاحيان . لكن الواقع يثبت خلاف ذلك، فهناك فئات او مكونات اخرى، ترفض ان تكون ضمن الترتيب اعلاه، اي هي لا تعرف نفسها من خلال التقسيم الاثني، بل من خلال ما تؤمن به وتريده ان يتحقق على الصعيد الجمعي وليس الفردي .

ومن بين تلك الفئات العابرة للفرعيات، ما يمكن ان نطلق عليه، بالفئة الوطنية، التي تتمسك بثوابت العراق وترفع مصلحة شعبه فوق مصالحها الخاصة ، هذه الفئة بالرغم من قوة حججها ومن شعبيتها الكبيرة، الا انها لم تتمكن من لعب دورها الحقيقي في عراق ما بعد 2003، وبقي دورها غير مرئي، وغير مؤثر في الاحداث، وذلك للأسباب الأتية :

اولا – تشتت الوطنيين :

لا يمكن تحديد العناصر الوطنية بالضبط، في اي مكان توجد، وفي اي زمان تعبر عن رغباتها وطموحاتها. فهم يظهرون تارة ويختفون تارة اخرى، وقد لا يكون الاتفاق فيما بينهم كبيرا، رغم اتحاد الاهداف التي يؤمنون بها، فقد يختلفون في الوسائل التي توصل الى تلك الاهداف.

ثانيا – الاكتفاء برفع الشعارات والنقد :

الوطنية لا تعني الرفض والنقد فقط، ولا تعني رفع الشعارات وترديدها فحسب. بل ان الشعارات تموت ان لم تخضع للتطبيق، والنقد يصبح مملا وفارغا من محتواه ان استمر تكراره دون الاخذ به .

ثالثا – المعوقات التي تقف في طريقهم :

مثلما ان في العراق شريحة وطنية، هناك شرائح اخرى قد تختلف عنها في ذلك، بمعنى هناك شرائح غير وطنية ، وهذه الشرائح لا تمانع من ضرب الفئة الوطنية

والوقوف بوجهها ، بالأخص عندما تكون المبادئ الوطنية على الضد من مصالح تلك الشرائح .

اما عن الاليات التي يلزم ان يلجئ اليها اصحاب المشاريع الوطنية، كي تتحقق اهدافهم، فمن الممكن ايراد البعض منها، مثل :

1 – كتابة ميثاق يوضح هويتهم :

القاعدة المعروفة التي تقول : ما لم يكتب لم يحدث، من الممكن ان تنطبق على الشريحة الوطنية في بلادنا ، فبالرغم من نضالها الطويل منذ عام 2003، الا انها لم تقدر على تثبيت ذلك بوثيقة او ميثاق شرف، بحيث يكون مرجعا للحركات الوطنية والاصلاحية اللاحقة . لذلك لابد من وضع هذا الميثاق بأسرع وقت ، على ان يتضمن اهداف ورؤية هذه الشريحة، فضلا عن السبل الاسرع الكفيلة بتحقيقها .

2 – تأسيس حزب سياسي يمثلهم :

كما قلنا لابد من وجود فعل منظم، عبره تتمكن الشريحة الوطنية من تحقيق اهدافها . وهذا الفعل من الممكن ان يكون على شكل تأسيس حزب سياسي وطني، عابر للهويات الفرعية، تلتف حوله الجماهير الرافضة للوضع الحالي، وتوصله الى السلطة .

الفيس بوك وازدواج الشخصية

صار الفيس بوك واقع حال، لا مجال لمقاومته او الهروب منه، سواء في العالم المتقدم ام غير المتقدم . حتى مسألة استخدامه، هي الأخرى صارت من السهولة بحيث لا تعصى على الاطفال الصغار.

الشيء المهم الذي وفرته هذه الوسيلة، هو اتاحة الفرصة لكل فرد لكي يعرض شخصيته بالطريقة التي يراها مناسبة . والتي هي ليست بالضرورة الشخصية الحقيقية او الواقعية، بل قد تكون وهمية يحاول اقناع الناس بها، وقبل كل ذلك يقنع نفسه اولا . والاسباب التي تجعل فردا ما يعرف نفسه في العالم الافتراضي، بصورة مغايرة عن شخصيته الحقيقية كثيرة، ومن اهمها :

1 – سد نواقص الشخصية الحقيقية :

الكثير من الافراد يعانون من مشاكل نفسية، نتيجة التراكمات الحياتية، هذه المشاكل صارت اشبه بالنواقص التي يشعرون بها . ويمنون انفسهم لسدها والتخلص منها بأية وسيلة، ولصعوبة فعل ذلك في الحياة الاعتيادية، فأن الفيس بوك يوفر هذه الامكانية وبطريقة سهلة قد لا يلاحظها احد ، فمن كان يشعر بالخوف نجده يعرض نفسه بصورة الشجاع الذي لا يهاب، ومن كان مكتئبا، نراه يظهر وكأنه الاكثر مرحا وسرورا في الكون . وهكذا، كل واحدا منا يهرب من شخصيته الى شخصية جديدة يسد عبرها الثغرات التي يعاني منها.

2 – تقمص شخصية يطمح للوصول اليها :

الكثير من الافراد، كانت لهم طموحات متعددة، ومنها ان تكون لهم شخصيات متميزة في الحياة، مثل ان يكونوا قادة، او محللين سياسيين، او كتاب مشهورين ، او أي سمة اخرى لم يقدروا على تحقيقها . وبالتالي فأن عالم التواصل الاجتماعي يعتبر مناسبا لهم، لكي يتقمصوا هذه الشخصيات ويحققوها حتى لو افتراضيا، بعد ان عجزوا عن تحقيقها واقعيا.

وهذا ما يفسر لنا كثرة المحللين والكتاب، والشعراء ، او لنقل من يدعي التحليل والكتابة والشعر.

3 – الانسجام مع العقل الجمعي الافتراضي :

الفيس بوك هو السوق الذي تعرض فيه مختلف البضائع، واصحاب الصفحات هم المتبضعون، كل يشتري حاجته . الا ان هذا السوق له مزاج جماعي، احيانا يركز على منشورات معينة دون غيرها، لا يمكن تحديد الاسباب التي تدفعه لهذا التكتل ، فقد تكون المادة المنشورة تافهة وخالية من الفائدة، لكنها تحصل على قبول كبير، وقد تكون مفيدة وعلمية ورصينة، لكنها لا تحظى بالرواج والقبول المفترض، على هذا الاساس قد يضطر البعض الى الانسجام مع المزاج العام طمعا في الحصول على الرواج ، او ما يسمى في العراق بـ (الطشة) ، التي لا تأتي بالسهولة .

اذن، الفيس بوك بالرغم من سلبياته الكثيرة، الا انه شكل متنفسا، ونافذة للبعض منا للهرب من الواقع الذي قد نكون قد اجبرنا عليه، أي الهرب من قدرنا .

الشعوب مصنع لكل شيء . واول الاشياء التي تستطيع ان تنتجها ماكنة الشعب هم القادة . كل الرجال العظام والنساء الملهمات ، انما ولدوا من رحم معاناة الشعوب و ويلاتها .

الشعب العراقي الذي يمر اليوم بمرحلة حرجة من تاريخه الطويل ، بفعل تراكمات الاخطاء السياسية التي وقعت فيها نخبته الحاكمة عقب عام طوال سبعة عشر عاما ، بات في امس الحاجة لولادة قيادة شعبية فيه ، لعلها تأخذ بيده الى حال افضل . هذه القيادة من الممكن ان يصنعها الشعب من خلال الاتي:

1 – من خلال المظاهرات والاحتجاجات :

تذوب الحراكات الشعبية وتنتهي مالم تتمخض عن ولادة تيار سياسي يمثلها. لذلك، ينبغي ان ينتبه المتظاهرون والمحتجون في مختلف محافظات العراق الى هذه الجزئية . لابد ان تكون لهم جهة سياسية تمثلهم، اذا ما قلنا تقودهم، شرط ان تخرج من بينهم وان تسجل نفسها وبالطرق الرسمية في الدولة ، بحيث تصبح جهة معترف بها وقائمة بحد ذاتها، على ان تقسم بأن لا تنحاز عن الخط الذي ولدت من رحمه، وهو خط الاصلاح والتجديد، والسعي لتغيير الاحوال العامة في البلاد نحو الافضل . حتى لو جرت انتخابات في ساحات التظاهر، والفئة الشبابية التي تفوز تكون هي المؤهلة لتشكيل التنظيم السياسي الجديد .

2 – من خلال النخبة الحاكمة :

لا يمكن ان نقول بان النخبة الحاكمة كلها فاسدة، او سيئة الاداء، لابد ان يكون من بينها من هو مغلوب على امره ، ومن هو مصلح ومن هو وطني الى درجة كبيرة . هؤلاء الافراد الذين يمارسون العمل السياسي بصورة مباشرة ، من الممكن ان يدفعوا بأنفسهم الى السطح، وان يقفوا الى جانب الفئات المتعبة في الشعب، ويتعاونوا مع الجماهير في

سبيل تخليص العراق من المشاكل العامة الكثيرة التي المت به، فيتحولون من ساحة غير معروفين الى قادة شعبيين تلتف حولهم الجماهير وتساندهم نحو قيادة البلاد الى الامام.

3 – من خلال النخبة المثقفة :

النخبة المثقفة موجودة في كل قطاعات الحياة . تمتلك الفكر وتمتلك الطموح والاهداف السامية، لكنها قد لا تمتلك الهمة العالية ولا المجازفة لذلك لا يرتفع صوتها عاليا ويبقى دورها على استحياء وغير مؤثر . لكن اذا امتلك جزء منها القوة والارادة والطموح والمجازفة، فأنها تقدر على فعل الكثير من الاشاء، ولعل من اهمها هو تميل جماهير الشعب، وتنظيمها وتوجيها الى طريق التغيير السلمي الصحيح والسريع.

طبعا سيكون للعامل الخارجي دوره في كل ذلك، يعض الدول تدعم وبعضها تضع العراقيل بوجه ولادة اي قيادة شعبية خوفا من ضياع مصالحها في العراق، والبعض سيحاول حرف القيادات الجديدة بحيث تنسجم مع الفريق الحاكم منذ 2003.

المبدعون في العراق

ان الامر الذي لا يمكن نكرانه هو ان الناس، يختلفون من حيث المواهب والقدرات، وهناك اشخاص يمتلكون مميزات عقلية قد لا يمتلكها اقرانهم، لكن هذه المميزات تحتاج الى الرعاية والدعم المستمر كي تقدم اعلى طاقتها، والا فأنها سوف تخبت وتختفي او على الاقل تتحول الى عقول عادية.

والشيء الاخر المتفق عليه، هو ان العالم لا يمكن له ان يتطور من غير وجود المبدعون، وفي مختلف المجالات، فما المخترعات الا شذرات من ابداع العقل الانساني، لذلك فأن الدول تحرص على البحث عن شريحة المبدعون ورعايتها، وتوفير كل ما يلزم في سبيل تفعيل دورها في الحياة .

العراق هو بلد الابداع، ومنه ولد الحرف الاول ، وهو مخزن من العقول الاستراتيجية القادرة على احداث التغيير نحو الافضل وفي شتى الميادين، بشرط ان تعثر الدولة على هذه الشريحة الولادة ، وان تفسح المجال لها، وتوفر الامكانيات المادية والمعنوية التي تعينها على تقديم كل ما هو مفيد للبلاد ، ومن الممكن ان تتبع الدولة جملة من السبل للعناية بالمبدعين، ومنها:

اولا – البحث عن المبدعين :

مثلما يفعل مدربي كرة القدم، ينبغي ان تتشكل فرق ، مهمتها الكشف عن المبدعين وتشخيصهم ، وهناك طرق متعددة للوصول الى هذه الغاية، مثل:

1 – تشكيل مؤسسة رسمية، ولتكن مؤسسة (رعاية المبدعين) ، يكون مقرها في بغداد .

2- تشكيل وحدات فرعية ، مختصة في كل محافظة، مهمتها البحث عن المبدعين واختبارهم ، ومن ثم ادراجهم على قائمة مبدعي العراق .

3 – بعد ايجاد الفئات المبدعة، يتم اجراء المنافسات فيما بينها، حسب نوعية الابداع، حتى يتم التوصل الى الاشخاص الاكثر ابداعا .

4 – وضع جوائز للمبدعين، الاول والثاني وحتى العاشر .

ثانيا – توفير الدعم لهم :

بعد ان يتم تشخيص المبدعين والاعتراف رسميا بهم، يتم تنميتهم وصقل مواهبهم الابداعية، وادخالهم في دورات مكثفة في شتى المجالات، سواء في داخل العراق او خارجه . والاستماع لهم ولاحتياجاتهم .

ثالثا – توزيعهم على مؤسسات الدولة :

الخطوة المهمة الاخرى، هو اخضاع الابداع للتجربة على ارض الواقع، عبر توزيع المبدعين على كل مؤسسات الدولة التي تتناسب مع مواهبهم وامكانياتهم .

رابعا – تنظيم مؤتمر وطني لرعاية المبدعين :

يرافق بتغطية اعلامية متميزة، وتسميته بأسبوع الابداع العراقي، يشترك فيه كل من يمتلك موهبة ابداعية، ويكون الحضور حكومي رسمي، يتم فيه اختيار افضل مبدع في العراق، اسوة بمسابقة ملكة جمال العراق او غيرها من الجوائز التي تعطى للمتميزين . هذا المؤتمر سوف يحفز الشباب على الابتكار الخلاق، ويعطي الشركات والمؤسسات الاخرى، فرصة رحبة للتعرف على القدرات الابداعية، واختيار الافضل من بينها .

اذن ان رعاية المبدعين، تعد مسألة ملحة ومفيدة للعراق.

المثقف والسلطة السياسة في عراق اليوم

المثقف هو الانسان الذي تطور عقله اكثر من غيره، بفعل تراكم العلم والمعرفة، فضلا عن السمات المهارية او الفنية التي يتميز بها كل عقل عن الاخر . والمثقف يختلف عن المتعلم، فالمتعلم يكون ماهرا في صنعة او تخصص ما قد تعلمه في الدراسة، اما المثقف فيكون قد ارتقى عقلا وروحا وسلوكا .

وفي كل الأمم والشعوب، وعلى مر العصور، كان المثقفون هم قادة التغيير وربان الحركات الثورية ، كما هو حال حركات الاصلاح الديني في اوروبا ، وبالاخص الثورة الفرنسية التي غيرت مجرى التاريخ.

العراق بالرغم من كونه بلد منتج للمثقفين، الا انهم لم يكونوا يوما من القوة بحيث يقودون عملية تغيير جذرية في البلاد على الاخص في الجانب السياسي . ربما ان فترة الاربعينيات والخمسينيات قد شهدت استفحال او لنقل نهضة للمثقفين، عبر الاحزاب المدنية، لا سيما الحزب الشيوعي، الا انها سرعان ما خبتت وتشتت المثقفون بين ساكت في البلاد، او مهاجر تائه بين الدول .

اما بعد عام 2003، فلم يعد للمثقف صوت يذكر، وذلك لعدة اسباب، من اهمها :

- **زيادة نسبة المتعلمين :**

ونقصد بها زيادة نسبة المتعلمين على حسابب المثقفين، فكما هو معروف، ليس للثقافة علاقة بالشهادة او التحصيل الدراسي، بل هي منحى اخر يخلط ما بين القراءة والاطلاع والموهبة والمهارة الذاتية . ومشكلة العراق هو قلة عناصر الطبقة المثقفة .

- **– البيئة المحيطة :**

المثقف مثل الرسول، مهمته مقدسة كونها تتعلق بنشر الوعي والتنوير، وهذه العملية تتطلب وجود مجتمع يقدر المثقف او على الاقل، يؤمن له السلامة كي يتمكن من تبليغ رسالته . الا ان الظروف التي مر بها العراق قد جعلت هذه الفئة تشعر بالغربة، اذا ما قلنا بالخطر وعدم الانسجام مع الواقع .

- **– تسطيح الثقافة:**

ان تعدد وسائل نشر المعلومة، وسهولة الوصول اليها، بفعل انتشار التقنيات الحديثة. قد جعلها متراكمة في كل مكان، ومن السهولة الوصول اليها من قبل جميع الناس. الا ان هذه الايجابية لها وجه اخر، الا وهو تسطيح الفكر وعدم امكانية تحقيق التراكم المعرفي، فكثرت العرض شتت العقول، وأفقدتها لذة القراءة والتمتع الفكري.

- **– التناقض بين السياسة والثقافة:**

في الكثير من الأحيان ترتبط الثقافة بالمثالية، في حين ان السياسة غالبا ما تكون غير ذلك. على هذا الأساس يفشل المثقف في ان يجمع ما بين الاثنين، لذلك يبعد نفسه عن العمل السياسي.

- **– المحاصصة والهويات الفرعية:**

الثقافة ترفع صاحبها فوق الهويات الفرعية، لكن العراق شهد محاصصة أعلت من شأن المذهبية والقومية، وجعلت المثقف معزولا عن المجتمع ومزاجه العام.

اذن، المثقف يواجه صعوبات كبيرة في العراق، تبعده عن القيام بواجباته المعروفة .

المدنية الجديدة في العراق

السياسة هي فن الممكن، وهي لعبة التوافق مع البيئة المحيطة، ولا يمكن التغيير جرعة واحدة، لأن ذلك سيؤدي الى انعكاسات خطيرة، هي عبارة عن ردة فعل مضادة قد تقود الى فشل التجربة وتثبيط رغبة التغيير .

المدنيون في العراق او بالأحرى الأحزاب المدنية، هي ليست وليدة هذه اللحظة، بل هي امتداد لنظرياتها التي شهدها العراق منذ تأسيس دولته الحديثة في عشرينيات القرن الماضي . وكلمة المدنية هي واسعة ولا حدود لها ، ولا بدايات او نهايات . فهي تعني بناء الدول وحكمها بشكل معاصر ، على اسس غير تقليدية ، اي على اسس جمعية جماعية عامة تلم تحت خيمتها الجميع ، عبر تجاوز الهويات الفرعية : الدينية والمذهبية والقومية و ... .

لكن المدنية في الوقت عينه لا تلغي الفرعيات، ولا تحاول دمجها او مسح خصوصيتها بالقوة، بل تحاول ان تجعلها تتراجع امام الهوية الوطنية الجامعة .

الا ان الاحزاب المدنية في الوقت الحاضر، ولكي تتوسع قاعدتها الجماهيرية وتكون مقبولة لدى التيارات الدينية والعشائرية ، لابد لها من ان تراعي بعض النقاط ، ومن اهمها الاتي :

- الاستفادة من تجربة الحزب الشيوعي، فهذا الحزب هو من اوائل الاحزاب السياسية العراقية، اذ تبلورت فكرة تشكيله في عشرينيات القرن الماضي، لكنه على الرغم من عراقته لم يتمكن من الوصول الى السلطة ولا لمرة واحدة، وان كان قد اقترب منها ابان حكم عبد الكريم قاسم، والسبب في ذلك هو تناقض بعض مبادئ الحزب مع قيم المجتمع العراقي . بمعنى ان المدنيين اليوم ولكي يكون لهم حضور قوي في السلطة، لابد ان يراعوا طبيعة المجتمع العراقي .

- لابد للتيار المدني، من ان يتحالف مع بعض القوى السياسية القوية، وسيكون هذا بمثابة الخيط او الحبل المتين الذي يربطه مع بقية التوجهات والبرامج السياسية المطروحة، كي لا يكون في عزلة سياسية قد تعيق وصوله الى السلطة.
- المناصب، او الوزارات التي يتولى قيادتها عناصر من التيار المدني، ينبغي ان تكون نموذج ناجح ومضرب مثل بالنزاهة والاخلاص والانتاج، وهذا النجاح سيكون بمثابة الترويج السياسي لهذا التيار. فكثيرا ما زودنا التاريخ بالقصص الناجحة لبعض الشخصيات المدنية في الفترة التي سبقت عام 2003، لكننا لم نسمع الكثير عن ما يشابهها بعد هذا العام .

اذن، ان القوى المدنية او الاحزاب المدنية العراقية، هي حالة ضرورية يحتاجها العراق اليوم، على اعتبار انها تحمل برامج سياسية فيها الكثير من الحلول لمشاكل البلاد المستعصية، لكن في نفس الوقت وكي تنجح تجربتهم لابد لهم من قراءة تاريخ القوى المدنية منذ عام 1921 واستيعابه وفهمها جيدا، والعمل على عدم الوقوع في نفس الاخطاء التي وقع فيها اسلافهم .

المنسيين في العراق

عندما يدخل الانسان السجن، يبدأ بالرفض في البداية ويعبر عن ذلك بطرق مختلفة : النداء على الحرس، الصراخ، الصياح بالبراءة ، والاضراب عن الطعام وعن النوم، وحتى التفكير بالانتحار .

لكن بعد فترة من الزمن ، يقل هذا الرفض ، ويبدأ بالتعايش مع واقعه الجديد ، حتى لو لم يكن راضيا عنه او يتقبله . وهكذا يخفت صوته وينسى حريته الى ان يقضي الله امرا كان مفعولا .

العراق فيه الكثير من المظلومين والمحرومين ، الذين كانوا في البداية ينادون ويطالبون بأنصافهم ، واسترداد حقوقهم ، او على الاقل مساعدتهم، لكن هذا الامر لم يحدث، لذلك لم يكن امامهم الا التعايش مع الواقع وتحمل عبئ الحياة وصعوباتها بصمت وهدوء ، ليس رضاء بهذه الحال، بل يأس من التغيير . ومن صنوف المنسيين في العراق الاتي :

اولا – العاطلين عن العمل :

هذه الفئة افنى البعض منها الكثير من حياته في الدراسة، سعيا منه للحصول على وظيفة، لكنه لم يجدها . واخرون يريدون ان يجدون أي فرصة عمل مهما كانت، وهم يظنون لو كانت عندهم شهادات لكان حالهم افضل، لكنهم لا متوهمون. هذه الفئة طالبت ونادت وحاولت كثيرا ان تحصل على حقها بالعمل دون جدوى . ودون ان يشعر بمعاناتها احد، مع ان اغلب عناصرها من الشباب، واخيرا سكت الكثير منهم ولم يعد يسمع له صوت، صار من المنسيين .

ثانيا – الفقراء :

هذه الفئة واسعة جدا، تشمل : الارامل والايتام وذوي الدخل المحدود، والنازحين الذين لم يعودوا الى ديارهم الى حد الآن، وقائمة طويلة . بعض عناصرها ليس لديه القدرة على المطالبة بحقوقه او الدفاع عنها . وهم منسيون ليس من قبل الدولة فحسب، بل من قبل المجتمع ايضا .

ثالثا – المنسيون اختياريا :

هؤلاء اختاروا بأنفسيهم لعب هذا الدور، واغلبهم من فئة المثقفين والمبدعين، الذين وجدوا ان الواقع يخالف فلسفتهم ورؤيتهم للحياة . بالأخص اولئك الذين يحملون ثقافة ما قبل عام 2003، حيث وجدوا انفسهم غرباء في عالم اليوم الذي تغيرت فيه القيم على خلاف ما تعلموه ودرجوا عليه، لذلك لا مناص امامهم غير الهرب والنسيان .

رابعا – الوطنيون :

صار الذين يحملون المبادئ الوطنية، ويجعلون العراق هدفا لحياتهم، هامشيون ومنسيون، بل وليس لهم مكان في بلاد تنهش المحاصصة والفساد، والتدخلات الخارجية ساتها .

ربما ان الفئات اعلاه ما هي الا غيض من فيض، فهناك الكثير والكثير من المنسيين الذين لا يعلم بحالهم الا الله، وتقع على الدولة والمجتمع انصافهم واخراجهم من حالة العزلة التي هم فيها ، واشعارهم بأهميتهم وحتما سنجد ان الكثير منهم لديه القدرة على تقديم الكثير والكثير لبلاده .

المواطن العراقي والتحالفات الانتخابية

اغلقت ابواب تسجيل التحالفات الانتخابية، بعد ان اعلن عن تشكيل العديد من التحالفات التي ضمت قوى سياسية متعددة، ففي كل حزب شخصيات كثيرة، بعضها معروفا للعراقيين بفعل قدم تجربته السياسية، وبعضها الاخر ليس معروفا، وربما انها المشاركة الاولى له في الانتخابات .

وقد قيل في التحالفات الانتخابية الكثير، وجميع المواطنون في العراق وخارجه، قد شاهدوا وسمعوا وعرفوا طبيعة هذه التحالفات، التي لم تختلف عن سواها في الانتخابات التي شهدها العراق سابقا، بعد عام 2005، من حيث كونها تحالفات ذات صبغة مناطقية وفرعية، ولم تقم على اساس البرنامج السياسي او الهوية الوطنية . وعندما نقول فرعية نقصد بأنها قامت على الهوية المذهبية او القومية او المناطقية، رغم ادعاء البعض من قادتها بأنهم يحملون مشاريع وطنية ويريدون ان يحاربوا الطائفية والفساد المالي والاداري .

الا ان السبب الاساس الذي دفع الساسة الى اتباع هذا المنهج وهذه الطريقة في التحالفات، واضح ولا يخفى على احد، وهو ان المواطن العراقي قد شجع هؤلاء الساسة على مثل هذه التحالفات، ولو انه قد اختار في الانتخابات السابقة المرشحين على اساس انتمائهم الوطني وتاريخهم المهني وبرنامجهم السياسي، لما تجرأ احد من الساسة ان يضع نفسه في زاوية تمثيل المكونات ولتسابقوا على تمثيل العراق باسره من اقصاه الى اقصاه .

امام مثل هذه المعطيات، ما هو المطلوب من المواطن العراقي في الانتخابات القادمة ؟ هل ان مقاطعة الانتخابات هي الحل ؟ ام ان انتخاب المرشحين على اساس الكفاءة والنزاهة بغض النظر عن الانتماء القومي والمذهبي هو الحل؟ ام ان هناك حلول اخرى ؟

بالتأكيد ان لكل مواطن رأيه الخاص الذي اهتدى اليه بفعل تجاربه السابقة مع الانتخابات، لكن في راينا المتواضع يجب فعل الآتي :

- يجب ان يذهب جميع المواطنين الى صناديق الاقتراع، وان نعطي الصوت للشخصية الاقرب لتوجهاتنا ورغباتنا، لأن السياسة فيها اشياء قد لا يعلمها كل المواطنين، ومن اهمها انك اذا لم تشارك في الانتخاب، فأنك قد شاركت دون ان تشعر، فصوتك الذي لم تعطيه للمرشح الفلاني، سيذهب الى غيره . اي ان حرمان المرشح (س) من صوتك ، يعني انك قد مكنت (ص) من ان يحصل على اصوات اعلى حتى لو كانت قليلة . وبالتالي فأن المقاطعة لا تعني عدم فوز الطائفيين او الفاسدين، بل هي دعم لهم وزيادة لأصواتهم .
- الانتخابات في كل دول العالم هي حق و واجب في نفس الوقت، اي ان من واجب المواطن تجاه بلده ان يشترك في اختيار من هو اصلح لقيادة الدولة، وهي في الوقت عينه حق للمواطن، على اعتبار ان الفائز في الانتخابات سيكون صانع قرار ، وسيكون لقراراته انعكاسات سلبية او ايجابية على كل نواحي الحياة في البلاد . وليس على المواطن فحسب، وبالتالي فأن التنازل عن الحق سيضر كل المجتمع وليس المواطن الذي رفض المشاركة فحسب .

الا ان الكلام او الرأي اعلاه، قد لا يرضي كل المواطنين في العراق، وقد يصر البعض منهم على رفض المشاركة الانتخابية ويفضلون البقاء في بيوتهم يوم الانتخابات، وهم يستندون في هذا الامر الى عدة اسباب لعل من اهمها الاتي:

- **اليأس من تغيير الاحوال** :

عندما تسأل اي مواطن عراقي بسيط، لماذا انت لا تهتم بموضوعة المشاركة الانتخابية في البلاد ؟ سيقول لك والحسرة والحزن واضحة على وجهه : لن يحدث اي تغيير ، سواء اشتركنا ام لم نشترك ، والدليل اننا قد ذهبنا عدة مرات لمراكز الاقتراع، وانتخبنا، وبعد كل انتخابات يزداد الحال سوءا . وبالتالي هذه الانتخابات ايضا لن تجدي نفعا .

- **الشك بالعملية الانتخابية** :

الكثير من الناس، ليس فقط في العراق بل حتى في الدول المتقدمة، يعتقدون بأن العملية الانتخابية ما هي الا مسرحية ، وان النتائج محسومة لا محال وان الكعكة السياسية موزعة بالتساوي على شخصيات معينة .

ربما ان هذا الكلام يخلو من الدقة ، لكنه لا يخلو من الحقيقة ، فمجرد النظر الى الخارطة السياسية او خارطة الشخصيات التي اعتلت ومارست السلطة السياسية في العراق بعد عام 2003، ستعطينا نتيجة واحدة مفادها، ان هناك شخصيات ثابتة في مواقعها قد تتحول من هذا المنصب الى ذاك او من هذه الوزارة الى تلك، لكنها لا تتغير ، لا تخسر ولا يمكن ان تغادر العمل السياسي . هذه النتيجة يفهمها المواطن العراقي، وقد تدفعه الى عدم المشاركة في الانتخابات القادمة .

- **الظروف المعاشية الصعبة :**

احيانا ينشغل الانسان في الامور الخاصة، وينسى الاحداث العامة ، هذه الحالة هي الاخرى لا تختص بالمجتمع العراقي فحسب بل هي موجودة في كل دول العالم حتى المتقدمة منها . لكنها في العراق واضحة على نحو اشد ، فمثلا هل يعقل ان يذهب المواطن الذي فقد عائلته وبيته ومصدر رزقه بسبب الارهاب الى صناديق الاقتراع ؟ بالتأكيد ان الامر فيه صعوبة كبيرة.

ومن ناحية اخرى فأن طبقة الفقراء والمعدمين ايضا لديهم ما يشغلهم، وبالتالي ربما لن نجدهم في يوم الانتخابات عند الصناديق، بل في العمل والكسب .

- **اجتهادات رجال الدين والنخب القائدة في المجتمع** : ان صفحات التواصل الاجتماعي العراقية، فيها من النشطاء الاجتماعيين الكثير، من رجال دين الى رجال علم وثقافة وفن وشيوخ عشائر . هذه الفئات هي التي تعرف بالقوى الاجتماعية التي تستطيع ان تؤثر في الرأي العام، وتتحكم في مزاجياته ، واذا دققنا في اغلب ما تقدمه هذه القوى خاصة فيما

يتعلق بموضوعة التحالفات الانتخابية، فسنجد بأنها تدعوا الى العزوف ومقاطعة الانتخابات ، وتحث الرأي العام على ذلك، انطلاقا من وجهة نظرها الخاصة، التي قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة . لكنها من المؤكد ستؤدي الى حدوث مقاطعة للانتخابات هناك وهناك .

ان الاسباب اعلاه، لا تشكل نسبة خطرة على العملية الانتخابية القادمة، كونها ستؤدي الى مقاطعة بعض الشرائح الاجتماعية دون غيرها بفعل الاسباب اعلاه وغيرها، وسيذهب النسبة الاكبر من المواطنين ويضعون اصواتهم في صناديق الاقتراع، ومن المحتمل ان يكون تسلسل القوائم بعد التصويت، بالشكل الآتي :

اولا - القوائم القوية ذات الخبرة السياسية :

هذه القوائم اصبحت ذات تجربة طويلة نسبية بالعمل السياسي، كونها قد دخلت الميدان منذ عام 2003، وتولت السلطة عدة مرات، وصار لها نفوذ ومكانة في اغلب مؤسسات الدولة ، فضلا عن كونها تمتلك ادوات مهمة مثل المؤسسات البحثية والاعلامية والجامعات ، داخل العراق وخارجه . وبالتالي هي تعرف كيف تحصد الاصوات من كل مناطق العراق ، ومن امثلتها : قائمة الدكتور حيدر العبادي، والدكتور اياد علاوي، والاستاذ نوري المالكي ، وقوائم الاحزاب الكردية، وقوائم اخرى .

ثانيا - القوائم المستندة الى حرب التحرير :

صحيح ان كل القوائم ومن بينها ما تم ذكره اعلاه، تستند الى تجربة الحرب مع داعش، ولا توجد قائمة تقبل ان يقال عن شخوصها بانهم لم يشاركوا في التحرير . لكن هناك شخصيات واحزاب وتيارات سياسية، عرف عنها الاسهام الكبير في ميادين القتال، ونقصد بها او بهم القوائم التي انبثقت من قوات الحشد الشعبي، خاصة العصائب وبدر ، هذه المكونات السياسية بشخوصها المعروفين، بالتأكيد سوف تحصد اصوات معقولة في الانتخابات، بفعل الطابع الجهادي والقدسي الذي قد يجلب اصوات الناس والمؤيدين

لتجربة الحشد الشعبي والداعمين لها . شريطة ان تتقن هذه القوائم اللعبة السياسية وان لا تشتت اصواتها او ان تدخل في تنافس وصراع فيما بينها قد يذهب بالأصوات لغيرها.

ثالثا - قوائم جديدة ، سواء من حيث التشكيل او من حيث طبيعة التحالفات :

هذه القوائم متعددة، بعضها يريد ان يكسب ود المواطنين في المناطق المحررة، وبعضها الاخر اتخذ لنفسه خطا يختلف عن بقية التحالفات .

بالنسبة للشطر الاول، وهم الساسة الذين طرحوا انفسهم كمرشحين عن المناطق المحررة، هؤلاء يريدون ان يسدوا الفراغ الذي خلفته تجربة داعش، من خلال خسران بعض القوى السياسية لشعبيتها في تلك المناطق، خاصة متحدون والحزب الاسلامي، ربما ان هذا التفكير صحيح لكنه ليس مضمون . بالأخص اذا ما علمنا ان هناك حالة عزوف قد تحدث في تلك المناطق، فضلا عن الخبرة الكبيرة في مجال التثقيف التي تمتلكها تكتلات سياسية مثل متحدون وغيرها .

اما التنظيمات السياسية الجديدة من حيث طبيعة تحالفاتها ومنهجها السياسي وأيدولوجيتها، فلعل التيار الصدري يأتي في مقدمتها، فبالرغم من كونه صاحب تجربة مهمة في العمل السياسي، الا انه يفضل ان يطرحه نفسه بشكل مختلف، عبر تمسكه بالبرامج السياسية ذات الاطر الوطنية العامة، فضلا عن تحالفه او ما يشاع عن تحالفه مع التيار المدني العلماني في العراق . هذا النهج، هو ايجابي من الناحية الوطنية، لكنه من الناحية السياسية، قد يكون متعبا . بمعنى ان التيار الصدري قد يحافظ على يحصل على نسبة من الاصوات مقاربة للمرات السابقة، دون ان تضاف اليه اصوات كبيرة في هذه الانتخابات ، كون التيار المدني لم يحن الوقت كي يحصل او يستحوذ على اصوات الناخبين رغم احترام اغلب العراقيين وتعاطفهم معه .

رابعا – بقاء نفس الوجوه السياسية :

لعل هذه نتيجة سوف تتميز بها اغلب الكتل الفائزة، وتتمثل في صعوبة ظهور وجوه او نخبة جديدة، بل ستبقى نفس الشخصيات التي عرفها الرأي العام العراقي، تحتل مواقع

الصدارة ، وستقود البلاد الى فترة اخرى . لكن هذه النتيجة لا تعني عدم وجود نخبة جديدة، بل ان النخب الجديدة ستكون حاضرة، لكنها على استحياء بفعل خبرة الشخصيات المتنفذة والمكانة الشعبية التي يتمتعون بها .

بقي ان نذكر هنا بأن للدول الاقليمية والكبرى، ايضا اجنداتها، ورأيها وادواتها في المشهد السياسي القادم، بمعنى انها ستتدخل بشكل او بأخر كي تكون النتائج متوافقة مع مصالحها دون الانتباه الى مصلحة المواطن العراقي. لكن هذا التدخل هو الاخر رهين بمدى حرص العراقيين بشكل عام والسياسيين بشكل خاص، على مصلحة بلادهم، على اعتبار ان المجتمع الدولي لا يتدخل الا اذا وجد هناك نافذة يمر من خلالها . وقد تكون التدخلات الدولية في مرحلة ما بعد اعلان النتائج، بحيث يتم توزيع السلطة وتقاسمها بناء على قاعدة المحاصصة التي لم تسلم منها اي انتخابات عراقية منذ عام 2005 .

اذن، المواطن العراقي حتى وان كانت له ملاحظات وانتقادات لطبيعة التحالفات الانتخابية، الا ان مصلحته تقتضي بأن يشارك بقوة في الانتخابات. لكن هذه المصلحة قد لا يدركها الجميع، وبالتالي قد تشهد الانتخابات القادمة بعض العزوف والمقاطعة هنا وهناك ، لكنها على العموم مقاطعة ليست كبيرة مقارنة مع حجم المشاركة المتوقع .

المواطنة في العراق بعد عام 2003

وحدها المواطنة القادرة على صب طاقة كل الافراد وعاء في الوطن ...

كثيرة التعاريف التي تناولت المواطنة، الا ان اغلبها تشير الى انها عبارة عن المساواة بين المواطنين، من حيث الحقوق والواجبات . حقوقه التي ينبغي ان يأخذها من الدولة والواجبات التي يجب ان يؤديها لها .

ان تطبيق المواطنة، يعد شرطا اساسيا لبناء الدول وتطورها، وبدونه لن تنعم بالاستقرار .

ربما ان العراق هو احد البلدان التي عانت من ضعف المواطنة او حتى غيابها، بفعل فشل الدولة في ان تساوي بين المواطنين من حيث الحقوق والواجبات . واذا ما اردنا ان نتعرف على الاسباب التي حالت بين العراق وبين المواطنة، فسنجد بانها تتمثل بالآتي :

1 – ضعف الهوية الوطنية :

ضعف الهوية الوطنية هو السبب الاساسي لضعف المواطنة . على اعتبار ان النخبة السياسية وبسبب تركيزها على انتماءاتها الفرعية، فهي لا تمانع من التمييز بين المواطنين على اسس مختلفة، قد تكون قومية او دينية او مناطقية . الامر الذي يؤدي الى التفاوت في الحقوق والواجبات .

2 – المصالح السياسية :

ان غياب المواطنة فيه مصلحة للبعض من الساسة لكي يحافظوا على امتيازاتهم، فعن طريق التمييز بين المواطنين، واهتمامهم بفئة دون غيرها، سيضمن البعض اصواتهم في الانتخابات .

3 – التدخلات الخارجية :

ليس كل الدول تريد استقرار العراق، وبالتالي فأن البعض منها يدفع هذا السياسي او ذاك ، من اجل ضرب المواطنة، والاهتمام بالقومية والمذهب كي تغيب المواطنة وتستمر مشاكل العراق .

4 – غياب ثقافة المواطنة :

المواطنة قبل كل شيء، هي ثقافة وسلوك وتفاهم عقلي بين الدولة والافراد. وفي حال غيابها فلن يستمر العقد بينهما، وسيحاول كل منهما استغلال الأخر .

اما الاليات الكفيلة بإرساء دعائم المواطنة في البلاد، فتتمثل بالآتي:

1 – تفعيل القوانين :

تفعيل القانون وجعله فوق الجميع دون النظر الى اللون او اللغة او المعتقد. هو القاعدة التي تقوم فوقها المواطنة ، لذلك ينبغي تقوية السلطة القانونية في البلاد، وجعلها الاكثر نزاهة ورصانة.

2 – نشر ثقافة المواطنة :

وهذه العملية قد تحتاج الى وقت طويل نسبيا. لكنها اساسية وضرورية للغاية، وتتم عبر استخدام وسائل التأثير في الرأي العام المختلفة، مثل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات التعليمية.

3 – القضاء على المحاصصة :

وهذه الالية مهمة للغاية لسحب البساط من تحت بعض السياسيين الذين يعتاشون ويستمدون بقائهم من دعم هوياتهم الفرعية . ويجدون في غياب المواطنة فائدة كبيرة لهم.

4 – دعم الهوية الوطنية :

وهي عملية تتم عبر اليات مختلفة، مثل تعديل الدستور، وسن قوانين تمنع المناداة بالطائفية او العنصرية، فضلا عن توظيف الاعلام ووسائل التواصل لزيادة ربط المواطن بالوطن.

اذن، المواطنة في العراق تعاني من مشاكل، لكن تحقيقها ليس بالمستحيل.

النباشون في القمامة

النباشون في القمامة، هم من فئة الفقراء والمعدمون، الذين لا يجدون لهم مكان امن في الحياة. اما بسبب اهمال الدولة والمجتمع لهم، او بسبب قلة حيلتهم وسوء تدبيرهم، وقد يكونون من الذين مات عنهم المعيل، او هم نتيجة طبيعية لتفكك الاسر، بحيث يذهب الاب والام كل الى شأنه الخاص، ويتشتت افراد العائلة دون وجهة او بوصلة سليمة.

هذه الفئة موجودة في اغلب الدول الفقيرة وغير المستقرة، حيث يلاحظ قيام مجموعة من الافراد، او حتى انسان بشكل منفرد، بالعبث في القمامة واماكن تجمعها، للبحث عن بقايا الطعام او الاشياء التي قد تعينه وتنفعه في تدبير قوت يومه. هذه الصورة المرعبة فيها جانبان، الاول هو صورة الانسان الحائر بيومه وعشاءه وغدائه، والثانية صورة التبذير الذي يقوم به الاغنياء عندما يرمون ببقايا الاطعمة على ارصفة الشوارع ، ولو كان هناك تنظيم للأمر ، اي لو اعطى الاغنياء زوائد اموالهم وطعامهم للفقراء والمعدمين، لما رأينا الاطعمة تتجمع في حاويات القمامة، ولما رأينا الانسان المحتاج يبحث عنها في مثل هذه الاماكن التي لا تليق بكرامة البشر.

العراق، حاله كحال الدول التي لم تصل الى درجة الرفاه المنشودة، يعاني هو الاخر من هذه الظاهرة، وهي نتيجة شبه طبيعية للحروب والازمات المتكررة التي متر بها ، وبالرغم من امكانياته المادية والمعنوية الضخمة الا انه لم يتمكن لحد الان من ان يوظفها لتلبية الحاجيات الاساسية التي تمس حياة الناس اليومية . لكن من الممكن ان يلجئ صانع القرار فيه الى بعض الاليات التي قد تنفع في معالجة هذه الظاهرة، ومن بينها :

1 – ايجاد تصنيف علمي لهذه الفئة من الناس : هل هم من اشد الناس فقرا ؟ هل هم مهمشون ؟ هل معاقون او عاجزون عن العمل ؟ هل هم غير قادرين على اسماع صوتهم والمطالبة بحقوقهم؟

2 – رصد اماكن تواجدهم : وتحميل الادارات المحلية والمحافظات، مسؤولية معالجة حالهم ، واحتوائهم والبحث عن مصادر للرزق تحفظ لهم كرامتهم .

3 – تفعيل دور شبكة الرعاية الاجتماعية : قد تذهب اموال الرعاية الاجتماعية لفئات اقل احتياجا لها ، او حتى غير محتاجة، على حساب هذه الفئة (اي النباشون في القمامة) ، وبالتالي لابد من زيادة جهود كوادر الرعاية الاجتماعية كي يتم الوصول اليهم وضمهم الى المستفيدين منها.

4 – مناقشة الموضوع داخل الحكومة : على انه مشكلة مهمة في البلاد، ينبغي الاسراع بمعالجتها ، عبر رسم السياسات العامة اللازمة لذلك .

نستخلص من ذلك، ان النباشون في القمامة هم فئة لم يتم مناقشة حالها مسبقا، ولم يتم تصنيفها، مع انها موجودة . وبالتالي فأن من واجب الحكومة والمجتمع ان تجد الحلول الكفيلة لها .

هيبة الدولة العراقية بعد عام 2003

لا يوجد تعريف او مفهوم واحد لمصطلح الهيبة، بل هو خليط من عدة معاني ودلالات، فهي على الصعيد الشخصي تعني من ضمن ما تعنيه، التأثير الايجابي للإنسان في الاخرين، الذي يدفعهم لاحترامه وتقديره. والتأثير الايجابي قد يكون بالمظهر او بالقول او الفعل او اي وسيلة اخرى، يبرع بها الفرد . ولا يختلف الحال مع هيبة الدولة، فهي الاخرى تعني من بين ما تعنيه، ان تؤثر الدولة ايجابيا، من خلال سلوكياتها الداخلية والخارجية، على بقية عناصر النظام الدولي، من دول ومنظمات اقليمية ودولية .

اذن، ان هيبة الدولة لا تأتي من فراغ بل هي نتيجة ردة فعل على تصرفات وسلوكيات اي دولة، لهذا نجد ان الدول العظمى مثل الولايات المتحدة، تحرص كثيرا على ان تظهر بمظهر يليق بها في الساحة الدولية، من خلال طريقة تصرف قادتها وسلوكياتهم اينما حلوا وارتحلوا. فنجد بأن العالم يحترم امريكا ويحسب لها الف حساب.

لكن الامر لا ينتهي عند هذا الحد، اي ان للهيبة شروط واركان متعددة، منها الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة. وامكانياتها العسكرية، فليس من المعقول ان نقارن ما بين هيبة دولة نووية ودولة ليس لديها الا جيش بسيط مخصص لحفظ الامن في الداخل.

اذا حاولنا ان نناقش هيبة الدولة العراقية بعد عام 2003، فسنجد بأنها قد تراجعت كثيرا، بالأخص في الفترة التي سبقت عام 2017، اي عام التحرير، اذ ان الفترة التي سبقتها كانت مرحلة مظلمة من تاريخ العراق، وصل فيه هوان الدولة العراقية الى ابعد الحدود، الى الدرجة التي تمكنت فيها جماعة متطرفة من ان تسيطر على مساحات كبيرة من البلاد، وصار السياسي العراقي والمواطن العادي لا يلقى الاحترام بل يعامل بازدراء في الخارج. والاسباب التي تقف من وراء ذلك كثيرة، لعل من ابرزها الصراعات

السياسية الداخلية القائمة على اساس نصرة الهويات الفرعية وضعف الهوية الوطنية. وهذا انعكس على كل نواحي الحياة، فضعفت المؤسسة الامنية، وتبعثرت ثروات البلاد، وانتشر الفساد في كل مفاصل الحياة.

رافق ذلك سوء اداء من قبل النخبة الحاكمة، فالشتائم والقذف، والعراك صارت امرا مألوفا في الحكومة والبرلمان، وحتى في بقية مؤسسات الدولة .

هذه المظاهر التي تنم عن وجود خلل في منظومة الدولة وفي عقلية النخبة الحاكمة، قد بعث برسالة سلبية للدول الاخرى، جعلها لا تنظر بعين الاهمية والتقدير للدولة العراقية.

لذلك، فأن اعادة الهيبة للعراق لابد ان يكون من بين اهداف الحكومة القادمة، عبر جملة من الاليات، ومن بيها :

- انهاء المحاصصة المذهبية والقومية ولملمة شتات النظام السياسية.
- تثقيف النخبة السياسية، كي تكون سلوكياتها متناسبة مع مكانة العراق العالمية.
- الاهتمام بالقوات المسلحة وتنميتها.
- بناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستقل.

الوجه الثاني من صورة العراق

قد يكون العالم معذورا ان نظر الى العراق على انه دولة للرعب والعنف ، وذلك للصورة المشوهة التي نقلتها وسائل الاتصال اليه . لكن هناك جزء من المشهد لم يطلع عليه العالم، وسنحاول هنا ان نبينه باختصار، عبر الاتي:

1- العراق بحسب التاريخ، هو مهبط ادم ابو البشر بعد ان اخرج من الجنة ، وهو بلد الانسان الذي اخترع الكتابة ومنه انطلق القانون للعالم ...
2- العراق هو التاريخ والحضارة، بلد كل شبر فيه، اما قبر شاعر او نبي او عالم او اديب او ملحن او مغني او مبدع او فلاح او عامل ..
3- العراق يسمى ارض الخير، فيه الانهار والثمار والزرع، وفيه النفط والغاز والارض الصالحة للزراعة، والمناطق السياحية والانسان المعطاء .
4- العراق هو بلد الجنائن المعلقة، عندما بنى الحاكم البابلي لحبيبته اعجوبة تتمثل بصعود الماء الى اعلى القصر ، في زمان لم يكن فيه ادوات لرفع الماء ..

5- العراق هو بلد الثورة على الظلم والطغيان، كما فعل احد رجال الدين وهو الامام الحسين حفيد النبي محمد، عندما ضحى بكل اسرته من اجل اسقاط النظام المستبد في عصره.
6- في العراق لا يجوع الانسان، وذلك لكرم اهله، فهم يطبخون الطعام ويوزعونه لكل من يشتهيه وبدون ثمن، يعتقدون ان الله سيعطيهم ثمنه يوم القيامة.
7- العراق فيه، اغاني جميلة وشعر وفرح، وبعض مدنه تسمى ام الربيع، لأنها مخضرة طوال العام.

لكن الصفات اعلاه، قد جعلت هذا البلد يجذب انظار الطامعين بخيراته، وهو في كل فترة من الزمان يقع تحت الاحتلال، لكن سرعان ما ينهض، واخرها ان وقع تحت السيطرة الارهابية المتمثلة بداعش، لكنه سينهض كعاداته من جديد.

وهكذا، فأن الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين الحريصين على سمعة بلدهم، مطالبون بتبيان الوجه البهي والناصع للعراق، وعدم التركيز على السلبيات فحسب، وربما ان الدولة تستطيع فعل ذلك، عبر جملة من الاليات، ومنها:

1 – رسم خطة محكمة، لنقل كل الاوضاع في العراق الى العالم الخارجي.

2 – تشكيل فريق مختص، مهمته صياغة مواد علمية وفنية، وتسويغها عبر وسائل الاتصال المختلفة، لغرض لفت الانظار الى كل ما هو مشرق في حياة العراق.

3 – وضع الاليات العلمية اللازمة، للتأثير في وسائل التواصل الاجتماعي، وجعلها اكثر تفاؤلا واكثر تركيزا على الجوانب الايجابية من حياة العراقيين.

4 – رصد الانجازات العلمية والامنية والاقتصادية، واعادة التذكير بها وتكراراها على مسامع الناس وعرضها امام انظارهم، كي تمحى الذاكرة المتشائمة والسلبية عن العراق من العيون.

على هذا الاساس نتمنى ان تنجح الدولة العراقية في ان تجعل المواطن العراقي والعالم ينظر العالم الى العراق من كل الزوايا وليس من زاوية واحدة.

اداء المحافظين في العراق

يوجد على رأس كل وحدة ادارية او حكومة محلية في العراق شخص يؤدي دور المحافظ, وهو ايضا حاصل على تأييد الجماهير من خلال صناديق الاقتراع, بمعنى انه يستمد قوته من جزء من الشعب هم المواطنون الموجودون في تلك المحافظة .

ولقد عرف العراق الكثير من الشخصيات التي شغلت منصب المحافظ، والتي لا يمكن ان ننساها، سواء في الناصرية او البصرة او الموصل، وبقية المحافظات.حيث كان عمل البعض منهم متميزا، قدموا من خلاله اشياء كثيرة، وبعضهم على العكس من ذلك لم يستطيع ان يقدم اي شيء مهم ولا استراتيجي، اذا ما قلنا ان البعض منهم اضاف الى المحافظة التي يتراسها مشاكل جديدة، وقسم منهم سرقوا قوت الناس وعرضوا مصالح اهلها للخطر ، وهناك من انتهت ولايته وترك خلفه خرابا ودمارا .

الا اننا بالرغم من كل ذلك، لا نستطيع ان نرمي باللوم كله على شخصية المحافظ, فكما هو معروف هناك احزاب وقوى سياسيه متنفذة في كل مكان من البلاد, وبالتالي فان منصب المحافظ وحتى طريقة عمله هي ليست بالمستقلة، بل هو جزء من منظومة عامة, كثير من المحافظين اتت بهم المحاصصة, وبالتالي فهم جزء من كل, ومن جهة اخرى فان هؤلاء المحافظين ليسوا مستقلين في محافظاتهم، المقصود بذلك انهم لا يستطيعون ان يصرفوا الاموال او يفتحوا المشاريع او يغيروا احوال المدينة دون تدخل من الاطراف السياسية، خاصه تلك التي لها باع طويل في مؤسسات الدولة الرئيسية . شيء اخر يؤثر على عمل المحافظين، الا وهو ارتباطهم بالحكومة الاتحادية, و سلسلة العمل البيروقراطية المعقدة, فعملية الحصول على الاموال اللازمة لتمويل مشاريعهم المستقبلية، هي ليست بالسهلة بل محط للصراعات والمناكفات السياسية، ما بين هذا الطرف او ذاك، الى الدرجة التي قد لا تكون المدة القانونية التي يقضيها المحافظ في منصبه، كافيه لتقديم شيء .

ايضا، وخاصه فيما يتعلق بالمحافظات غير المستقرة، والتي كانت تعاني من ازمات امنيه فان اغلب المشاريع قبل ان تكتمل تتعرض للعنف، فتنهار و تعود الى الصفر .

والشيء الاخر المهم في عمل المحافظين، انهم ملتزمون بالخطط العامة للحكومة الاتحادية، وعليه كلما مر العراق بأزمة في محافظة من المحافظات سرعان ما ينتشر اثرها الى البقية كما هو الحال مع ازمة المظاهرات والاعتصامات, والازمة المالية، فقدر هذا الوطن انه كالجسد الواحد، اذا اصيب به عضو تمرضت بقيه الاعضاء . لكن هذا ليس عذرا ، بل يجب على كل محافظ ان يؤدي واجبه على اكمل وجه ويحاول كل منهم ان يجعل من محافظته نموذجا وقدوة للأخرين، بحيث تنطلق عملية الاصلاح من القاعدة، اي اننا نخلق من المحافظ نموذج وقدوه للنظام السياسي وليس العكس, لكن ربما ان الطريق لازال طويلا امام هذه الغاية.

الخاتمة :

ربما ان الفائدة الاهم من كل ما مر علينا في طيات هذا الكتاب، اننا اثرنا مواضيع رئيسة في العراق ، وساهمنا ولو بالنزر اليسير في شرحها ومحاولة ايجاد حلولا ناجعة لها ، وتركنا لصانع القرار مهمة تحويلها من افكار الى خطط وسياسات عامة تسهم في اخذ البلاد الى المستقبل .

المؤلف في سطور :

- الاستاذ المساعد الدكتور سعدي الابراهيم.
- دكتوراه في العلوم السياسية.
- رئيس قس القانون في كلية الامام الجامعة / بلد (سابقا) .
- رئيس قسم الدراسات القانونية في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة كربلاء (سابقا).
- استاذ النظم السياسية في اوربا والامريكيتين في كلية العلوم السياسية حاليا .

لديه عشرات الكتب العلمية المنشورة مثل :

- التحليل السياسي .
- التحليل النفسي والسياسي لزعماء العراق الجمهوري .
- العقل العربي والعقل الغربي دراسة مقارنة .
- عراق ما بعد 2018 خطوات الرفاه والعدالة الاجتماعية .
- الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية .
- خطوات كتابة الرسائل والاطاريح الجامعية في فترة قياسية.
- كتب اخرى .

وكذلك لديه عشرات البحوث العلمية المنشورة مثل :

- المحاصصة السياسية العراقية.
- الاستقرار السياسي في العراق .
- كيسنجر واثره في النظام السياسي الامريكي .
- بحوث اخرى .

كاتب عمود في جريدة المشرق الدولية .